وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جَامِعَةُ زَيَان عَاشُورْبِالجَلْفَةِ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قِسْمُ علم الاجْتِمَاعِ والديموغرافيا

التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة

دراسة ميدانية على عينة من الافراد بولاية الجلفة (عاصمة الولاية)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

- تخصص تنظيم وعمل -

إعْدَاد الطَّالِبة :

سيرين روينة

إشْـرَاف:

د. خيرة لكحل

أمام لجنة المناقشة المُكونة من:

د. فاطنة عجوز	**جامعة الجلفة**	**رئيسا**
د. خيرة لكحل	**جامعة الجلفة**	**مشرفا ومقررا**
د. نفيسة اكحل	**جامعة الجلفة**	**عضوا مناقشا**

السَنَةُ الجَامِعِيَةُ: **2025 /2026**

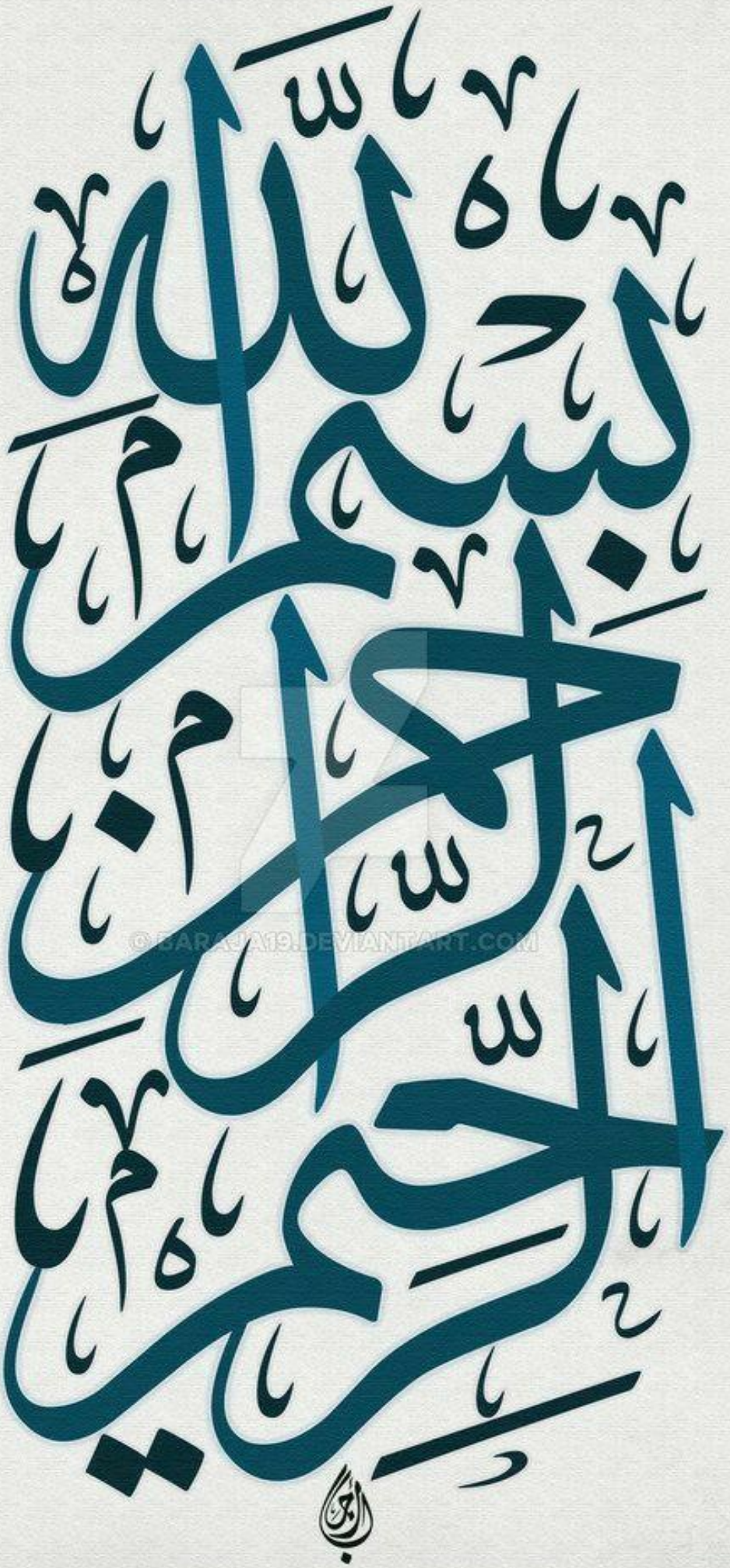
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الغالي، السند الذي لا يميل، والعِماد الذي أضاء دروبي،

أهديك هذا النجاح يا من علّمتني السعي والاجتهاد، وكنت وما زلت مصدر قوتي وفخري.

إلى أمي الحبيبة، مصدر الطمأنينة في قلبي،

إليكِ أهدي ثمرة تعبي، يا من كان دعاؤك سر قوتي ونجاحي، أهديك هذا الإنجاز بكل حب وامتنان.

إلى إخوتي: هالة، أسياء، عبد الرحمان، رِفاق الدرب وشركاء العمر،

أهديكم هذا العمل تقديرًا لدعمكم ومساندتكم التي كانت تخفف عني مشقة الطريق.

إلى صديقتي الغالية صادقي بشرى

إليكِ أهدي جزءًا من هذا النجاح، شكرًا لرفقتك الجميلة، ولكل لحظة دعم وطمأنينة كنتِ فيها بقربي.

إلى عائلتي وأحبتي...

أهديكم ثمرة هذا الجهد، فبكم أصبح لهذا الإنجاز معنى وقيمة.

شكر

الحمد لله أولًا وآخرًا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، وامتثالًا لقوله صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أساتذتي وخاصة الدكتورة المشرفة لكحل خيرة على قبولها الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمته من توجيهات قيّمة ونصائح وملاحظات بناءة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإتمامه.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تفضلهم بقراءة هذا البحث ومناقشته وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من مدّ لنا يد العون والمساعدة، من قريب أو بعيد، وساهم ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل، سائلين الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تفكيك أثر التغير الاجتماعي على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والإحصائي، وجُمعت المعطيات عبر استمارة استبيان شملت 30 سؤالاً، وُزّعت على عينة قصدية قوامها 90 مبحوثاً ومبحوثة من بلدية الجلفة (العاصمة) بعمر 30 سنة فأقل. وقد عولجت البيانات رقمياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(SPSS)

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: تآكل النموذج الأبوي التقليدي المتسلط وتراجع السلطة الذكورية المطلقة، مع تنامي تقبل المخيال الجمعي لعمل المرأة في الفضاءات العمومية تحت وطأة الحاجة الاقتصادية. كما أثبتت النتائج أن البيئة الحضرية والتحضر يشكلان محركاً ديناميكياً لكسر الأنماط المهنية التقليدية، في حين برز التعليم كأداة تمكين أساسية ترفع القيمة الاجتماعية للمرأة، وتمنحها الاستحقاق والجدارة لتولي مناصب القيادة والمسؤولية بناءً على كفاءتها العلمية، مما يؤكد تحقق الفرضية العامة للدراسة.

الكلمات المفتاحية :التغير الاجتماعي؛ التمثلات الاجتماعية؛ عمل المرأة؛ التحضر؛ تمكين المرأة؛ منطقة الجلفة.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of social change on social representations of women's work in the Djelfa region. The study adopted both descriptive and statistical methodologies. Data were gathered using a 30-item questionnaire administered to a purposive sample of 90 respondents aged 30 and under in the municipality of Djelfa (the capital). Data processing was conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study revealed several key findings: the erosion of the traditional patriarchal model and the decline of absolute male authority, accompanied by an increasing social acceptance of women's employment in public spaces driven by economic necessity. Furthermore, the results demonstrated that urbanization serves as a dynamic catalyst for breaking traditional career patterns, while education emerged as a fundamental empowerment tool that elevates women's social status. Education provides women with the merit and eligibility to occupy leadership and decision-making positions based on professional competence, thereby confirming the study's main hypothesis.

Keywords: Social Change; Social Representations; Women's Work; Urbanization; Women's Empowerment; Djelfa Region

فهرس الموضوعات

المحتويات

الاهداء .....

شكر .....

ملخص: .....

فهرس الموضوعات .....

فهرس الجداول .....

مقدمة .....

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع 16

2. أهداف اختيار الموضوع: 17

3. أهمية الموضوع: 17

4. الإشكالية:.....17

5. الفرضيات: 19

6. تحديد المفاهيم:.....20

7. الدراسات السابقة:.....23

الاطار النظري

الفصل الاول: التغيير الاجتماعي

تمهيد.....35

1. مفهوم التغير الاجتماعي 36

1. 1. التعريف التغير الاجتماعي.....36

1. 2. خصائص التغير الاجتماعي:.....40

1. 3. عوامل التغير الاجتماعي:.....43
1. 4. مراحل التغير الاجتماعي:.....54
1. 5. انواع التغير الاجتماعي.....57
1. 6. أشكال التغير الاجتماعي:.....60
1. 7. مصادر التغير الاجتماعي وآلياته: 62
1. 8. اليات التغير الاجتماعي.....62
2. مظاهر التغير الاجتماعي:.....64
2. 1. المظاهر الثقافية للتغير الاجتماعية:.....64
2. 2. المظاهر الاجتماعية للتغير الاجتماعية: 68
2. 3. المظاهر الديمغرافية للتغير الاجتماعي: 70
3. النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي: 71
3. 1. النظرية التطورية: 71
3. 2. نظرية التقدم الاجتماعي: 77
3. 3. النظرية الدائرية 81
خلاصة الفصل.....84
الفصل الثاني: التمثلات الاجتماعية 86
تمهيد:.....88
1. تعريف التمثلات الاجتماعية:.....89
2. خصائص التمثلات الاجتماعية: 93
3. مميزات التمثلات الاجتماعية: 94
4. أنواع التمثلات الاجتماعية: 95
5. أبعاد التمثلات الاجتماعية:.....96

8. المقاربات النظرية المفسرة للتمثلات الاجتماعية.....99
خلاصة الفصل:.....107
الفصل الثالث: عمل المرأة 109
تمهيد:.....112
1. تعريف عمل المرأة. 113
2. التطور التاريخي لعمل المرأة: 114
3. دوافع وعوامل خروج المرأة إلى العمل.....120
4. تحولات وتغير دور المرأة في مختلف المجتمعات.....122
5. ميادين عمل المرأة 122
6. القيمة الاجتماعية لعمل المرأة:.....125
7. انعكاسات وآثار العمل:.....126
8. عمل المرأة في التشريعات القانونية.....129
9. النظريات المفسرة لعمل المرأة.....135
خلاصة الفصل.....140

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الاول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد.....143
1. المنهج المستخدم: 144
2. مجتمع البحث:.....144
3. عينة الدراسة:.....145
4. أداة جمع البيانات:.....146
5. مجالات الدراسة 147

6. لمحة تاريخية حول منطقة الجلفة: 148

7. أثر التغير الاجتماعي على منطقة الجلفة: 148

8. منطقة الجلفة والتحضر 149

خلاصة الفصل 151

الفصل الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج 153

2. 2. اختبار الفرضية الأولى: 173

2. 3. نتائج الفرضية الأولى: 179

3. 2. اختبار الفرضية الثانية: 192

3. 3. نتائج الفرضية الثانية: 201

4. استخلاص النتائج العامة للدراسة: 203

خاتمة: .....

قائمة المصادر و المراجع .....

الملاحق .....

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	154
02	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	155
03	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	156
04	توزيع عينة الدراسة حسب من يسكنون معهم	157
05	توزيع عينة الدراسة حسب وجود امرأة تعمل في المنزل	158
06	توزيع عينة الدراسة حسب من هي المرأة التي تعمل من منزلهم	159
07	تقيم سلطة الرجل داخل المجتمع	160
08	من يتخذ القرار في المجتمع	161
09	من المسؤول أكثر عن إعالة الأسرة	162
10	استقلال المرأة ماديا أدى إلى	163
11	العامل الأكثر مساهمة في تراجع سلطة الرجل	164
12	عمل المرأة قديما	165
13	وجود الأن لديكم نساء تعمل	166
14	كيفية حضور المرأة في مجالات كانت حكر للرجال	167
15	مجالات عمل المرأة مناسبة لها	168
16	الرأي في المرأة التي تعمل في الجيش	169
17	الرأي في المرأة التي تعمل في المحالات	170
18	الرأي في شرطية المرور	171
19	التقييم في انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة	172
20	علاقة تقييم سلطة الرجل وحضور المرأة في المجالات المحتكرة	173
21	العلاقة بين الرأي حول استقلال المرأة مادياً وتقييم انتشار عملها في مجالات جديدة	175

22	العلاقة بين العوامل المساهمة في تراجع سلطة الرجل وتقييم انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة	177
23	العيش في المدن ساهم في فرص عمل المرأة	181
24	في المدن، ينظر إلى عمل المرأة في مجالات جديدة	182
25	مساهمة التحضر في خفض القيود الاجتماعية لعمل المرأة	183
26	الشهادة الجامعية للمرأة تؤدي إلى	184
27	المرأة المتعلمة تميل إلى العمل في	185
28	التعليم العالي يشجع المرأة على اختيار وظائف غير تقليدية	186
29	عمل المرأة في مجالات غير تقليدية (السياسة، الأمن ....)	187
30	تعيين المرأة في مناصب عليا	188
31	وصول المرأة إلى مناصب عليا يعود إلى	189
32	الثقة في قرارات المرأة القيادية	190
33	الرأي في هذه الوظائف والمهن للمرأة	191
34	العلاقة بين العيش في المدن والنظرة لعمل المرأة في مجالات غير تقليدية	192
35	العلاقة بين الرأي حول أثر الشهادة الجامعية ونوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة	194
36	العلاقة بين دور التحضر في خفض القيود الاجتماعية والرأي في بعض مهن المرأة	197
37	العلاقة بين الرأي حول دور التعليم العالي في التشجيع على الوظائف غير التقليدية والرأي في بعض مهن المرأة	199

مقدمة

تعد مسألة ولوج المرأة إلى الفضاء المهني من أبرز الموضوعات السوسيولوجية التي تحظى باهتمام متزايد في حقل العلوم الاجتماعية؛ فالمرأة لا تمثل مجرد بعدٍ ديموغرافي يعادل نصف المجتمع، بل هي فاعل ديناميكي محوري يسهم باستمرار في الحفاظ على التوازن البنائي والمؤسساتي، وفي دفع عجلة التطور والتحديث. وفي ظل التحولات الهيكلية العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، خضعت الأدوار الاجتماعية التقليدية لعملية إعادة تشكيل تدريجية شملت مختلف الفاعلين، وتجلت بوضوح في بروز المرأة كعنصر بارز في مجالات مهنية متعددة ومتنوعة؛ ولعل هذا التحول يعزى بالدرجة الأولى إلى الطفرة النوعية في مستويات التعليم والتمكين المعرفي، والتي أعادت رسم مسارات تشغيل المرأة وفتحت أمامها آفاقاً مهنية غير مسبوقة.

إن هذه التحولات البنيوية لم تكن بمعزل عن الأطر الثقافية، بل امتدت لتؤثر بعمق على "التمثلات الاجتماعية" والتصورات الذهنية المرتبطة بعمل المرأة؛ إذ ساهمت سيرورة التحضر الشاملة في خلخلة الأنماط الفكرية الموروثة، وتغيير نظرة المخيال الجمعي نحو قدرات المرأة وأدوارها التنموية. ومع ذلك، فإن السجال السوسيولوجي حول قضية عمل المرأة وارتباطه بالديناميكيات الحضارية والاجتماعية عبر الزمن، قد أفرز تبايناً واضحاً في الآراء والمواقف والمقاومات الثقافية؛ فبينما نجحت هذه التحولات في تمكين المرأة من اقتحام قطاعات ووظائف غير تقليدية متحررةً من النمطية، تظل التساؤلات قائمة حول مدى تكيف المجتمع مع هذه الأدوار الجديدة، وعما إذا كانت التمثلات الجمعية ما زالت تحصر نشاطها في القطاعات التقليدية الكلاسيكية.

وفي سياق إخضاع هذه الظاهرة للدراسة والتحليل السوسيولوجي المنظم، تم تقسيم هذا البحث كالتالي: في البداية نستعرض الفصل التمهيدي وتناولنا فيه المسوغات الذاتية والموضوعية المبررة لاختيار الموضوع، صياغة الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، بناء

الفرضيات العلمية كإجابات مؤقتة، ضبط المفاهيم إجرائياً، ثم استعراض الدراسات السابقة ومناقشة نتائجها وعلاقتها بالدراسة الحالية. ثم الإطار النظري وتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول متكاملة:

الى الفصل الأول (التغير الاجتماعي) وعالجنا فيه المفهوم، الخصائص، العوامل، المظاهر، والأشكال، مع التركيز على النظرية المفسرة لهذا التغير. والفصل الثاني (التمثلات الاجتماعية) ونظراً لكثافة المفهوم، تطرقنا إلى تعريفاته، آليات سيرورته، أبعاده، ووظائفه، بالإضافة إلى المقاربات السوسيولوجية المؤسسة له، أخيرا الفصل الثالث (عمل المرأة) واستعرضنا فيه ميادين نشاط المرأة، التحولات البنيوية في أدوارها، والأطر النظرية المفسرة لعملها. و ننتقل بعدها الى الباب الثاني (الدراسة الميدانية) وخصص للتحقق من صدق الفرضيات، وقسم إلى فصلين الفصل الأول (الإجراءات المنهجية) واحتوى على ضبط المقاربة المنهجية، تحديد حدود الدراسة (الزمانية والمكانية)، تعريف مجتمع البحث، واختيار العينة القصدية وأدوات جمع البيانات (الاستمارة). انتقالا الى الفصل الثاني (عرض وتحليل النتائج) وشمل معالجة المعطيات، مناقشة الفرضيات في ضوء الجداول الإحصائية، وصولاً إلى الاستنتاج العام، الخاتمة، قائمة المراجع والملاحق. وبهذه الهندسة المنهجية، تترابط أجزاء الدراسة النظرية والميدانية لتشكل وحدة معرفية متكاملة تسعى لتفكيك أثر التغير الاجتماعي على تمثلات عمل المرأة في منطقة الجلفة.

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع.

1. 1. الأسباب الذاتية

1. 2. الأسباب الموضوعية

2.أهداف الموضوع.

3.أهمية الموضوع.

4.الإشكالية.

5.الفرضيات.

6. تحديد المفاهيم.

7.الدراسات السابقة

1. أسباب اختيار الموضوع

1. 1. الأسباب الذاتية:

– الميول والرغبة في البحث في هذا الموضوع، وهو ينبع من اهتمام شخصي بقضايا المرأة والتحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع في أدوارها ومكانتها.

– معايشة شخصية للتحولات والتغيرات، أي أننا نلاحظ بأعيننا التناقضات الحاصلة بين التقليدي والجديد.

– الرغبة في تصحيح بعض الصور النمطية والأحكام المسبقة حول عمل المرأة، ودفعتنا إلى دراسة التمثلات ومحاولة تحليلها علمياً.

– فرصة لتطوير القدرات البحثية واكتساب مهارات البحث والتحليل في قضايا اجتماعية معاصرة وحساسة، ورغبة في تقديم إضافة علمية ومرجع يفيد الطلبة والباحثين مستقبلاً في نفس المجال أو مجالات أخرى.

– الشعور بالمسؤولية لأهمية الدراسة باعتبارها جزءاً من القضايا الراهنة في المجتمع وتستحق الدراسة والبحث فيها.

1. 2. الأسباب الموضوعية:

– يعد موضوع التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة من المواضيع الحديثة والمتجددة في علم الاجتماع، خاصة مع تسارع التغيرات التي مست دور المرأة في المجتمع.

– الموضوع له مكانة وأهمية علمية لارتباطه بالواقع الاجتماعي أولاً، وثانياً لقلة الدراسات التي تتمحور حول الانتقال من النمط التقليدي إلى غير التقليدي لعمل المرأة، خاصة على المستوى المحلي.

– مساهمة الموضوع في فهم التغيرات الثقافية والاقتصادية مما يستدعي دراسة علمية له.

2. أهداف اختيار الموضوع:

- إبراز مكانة المرأة في المجتمع الحديث باعتبارها عنصراً فاعلاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تحليل التغييرات التي تطرأ على دور المرأة نتيجة التغيير الاجتماعي والثقافي.
- التعرف على تصورات المجتمع لعمل المرأة ومدى تقبلها في مختلف المجالات.
- تحليل التغيير في نظرة المجتمع لعمل المرأة مقارنة بالماضي.
- تحليل العلاقة بين عمل المرأة والتحولات في القيم الاجتماعية الحديثة.
- دراسة العلاقة بين تحولات في مفهوم السلطة ودخول المرأة سوق العمل في مختلف المجالات.

3. أهمية الموضوع:

الموضوع يساهم في فهم كيفية تأثير التغييرات الاجتماعية على نظرة المجتمع لعمل المرأة، وكيف تتطور هذه النظرة بين القبول والرفض أو التدرج نحو التقبل، كما أن يساعد في توضيح مكانة المرأة في المجتمع ودورها في التنمية باعتبارها تمثل النصف الآخر من المجتمع وشريكة أساسية مثلها مثل الرجل في العملية التنموية.

4. الإشكالية:

تحظى المرأة بمكانة مهمة في المجتمعات الإنسانية، كونها شريكًا فاعلًا يؤدي دورًا محوريًا في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، سواء داخل الأسرة أو خارجها. وقد عرفت مكانة المرأة عبر التاريخ تباينًا ملحوظًا، إذ لم تكن تُعد موضوعًا مستقلًا للدراسة، بل جرى تناولها ضمن إطار ذكوري يرسخ أدوارها التقليدية.

غير أن التحول الفعلي في النظرة إلى المرأة بدأ مع بروز الحركات النسوية المطالبة بحقها في التعليم والعمل، سعيًا إلى إحداث تغيير في رؤية المجتمع لدورها ومكانتها، من خلال إعادة تشكيل تمثلاتهم وتصوراتهم حولها. فالتمثلات الاجتماعية تمثل الرؤية الجماعية للظروف والموضوعات المحيطة بنا، وهي الطريقة التي يعيد بها المجتمع إنتاج قيمه ومعانيه، فمن خلالها يتم النظر إلى عمل المرأة وتحديد مكانتها داخل المجتمع.

ليبدأ الاهتمام بدراسة عمل المرأة بوصفه حقلًا أكاديميًا متعدد التخصصات يضم مناطق شاسعة، على غرار المجتمع الجزائري الذي شهد انخراط المرأة في سوق العمل بشكل متزايد بعد الاستقلال، مدعومًا بانتشار التعليم والتشريعات القانونية التي عززت حقوقها. وقد امتدت آثار هذه التحولات إلى منطقة الجلفة التي عرفت بدورها تغيرات متعددة خلال العقود الأخيرة.

وفي السياق المقابل، يُعد التغير الاجتماعي من أبرز الظواهر المصاحبة لكل مجتمع إنساني، إذ يسهم في ضمان الاستمرارية والتطور وازدهار المجتمعات. فهو عملية اجتماعية يتم من خلالها إحداث تحولات شاملة تمس مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والأسرية ضمن إطار زمني معين، وينشأ نتيجة تفاعل عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يؤثر بعضها في بعض .

في البداية، فُهم التغير الاجتماعي بصورة بسيطة من خلال ملاحظة المجتمعات، غير أن تطور الفكر السوسيولوجي أسهم في تعميق فهمه، خاصة بعد استقلال علم الاجتماع كحقل معرفي قائم بذاته، ليُنظر إليه اليوم باعتباره عملية مركبة ومتعددة الأبعاد.

فالتغير الاجتماعي ظاهرة حتمية ترافق جميع المجتمعات الإنسانية، ومن بينها مجتمع منطقة الجلفة الذي يشهد تحولات متسارعة في مختلف المجالات.

ونظرًا لهذه التحولات، يبرز التساؤل إلى الذهن حول مدى إسهام هاته التحولات في إعادة تشكيل تمثلات الأفراد تجاه عمل المرأة؟ باعتبار أن التمثلات الاجتماعية قابلة للتغير تبعًا للتحولات الاجتماعية، مما ينعكس على تصورات الأفراد لمكانة المرأة ومجالات عملها. ولعل

ارتفاع المستوى التعليمي يؤثر في نظرة المجتمع إلى عمل المرأة وانخراطها في آفاق مهنية غير تقليدية، كما قد يكون للتحضر دور في توسيع فرصها المهنية وولوجها ميادين جديدة.

وبما أن المجتمع الجلفاوي يشهد اليوم تغيرات متسارعة، فمن الطبيعي أن تنعكس هذه التحولات على تمثلات أفراده، خاصة فيما يتعلق بعمل المرأة التي أصبحت تؤدي دورًا تكامليًا إلى جانب الرجل .

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للوقوف على تصورات الأفراد تجاه عمل المرأة في ظل التحول الحاصل من الأنماط التقليدية إلى الأنماط غير التقليدية للعمل، في سياق ما يشهده المجتمع من ارتفاع في المستوى التعليمي واتساع مظاهر التحضر،

وعلى ضوء ذلك نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو أثر التغير الاجتماعي على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو أثر السلطة الذكورية على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة لدى أفراد المجتمع؟
- ما هو أثر التحضر وزيادة المستوى التعليمي على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة لدى أفراد المجتمع؟

5. الفرضيات:

الفرضية العامة :

- التغير الاجتماعي أدى الى تغير التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة.

الفرضيات الجزئية:

1. تراجع السلطة الذكورية أدى الى دخول المرأة مجالات عمل جديد من وجهة نظر المجتمع في منطقة الجلفة
2. التحضر وزيادة المستوى التعليمي أدى الى خروج المرأة من النمط التقليدي للعمل واعتلاء مناصب عليا من وجهة نظر المجتمع في منطقة الجلفة

6. تحديد المفاهيم:

6. 1. التغيير الاجتماعي :يمكن أن يُعرّف التغيير الاجتماعي بأنه: «العملية التي تؤدي إلى اختلاف في المجتمع (نظام – أنساق – قوانين – قيم... إلخ) بالمقارنة بحالة سابقة له في مدى قريب أو بعيد.«

كما يُعرّف التغيير بأنه: «التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنيانه أو في وظائفه»، كما عالجه البعض باعتباره «ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون ونشوء الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغيير دائم.[1]

يعني بالتغيير الاجتماعي كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء كان في بناءه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي هو كل تحول يمكن أن يقع في التركيب السكاني، أو البناء الطبقي، أو النظام الاجتماعي، أو العلاقات الاجتماعية، أو القيم والمعايير المؤثرة في السلوك ومكانة وأدوار أفراد مجتمع من المجتمعات[2].

التعريف الإجرائي :التغيير الاجتماعي هو التغيير الملحوظ في البناء والنظم والعلاقات الاجتماعية والمظاهر الثقافية فهو ظاهرة طبيعية تخظع لها شتى مظاهر الكون الأخرى يحدث في فترة معينة وبشكل مستمر، فهو ظاهرة طبيعية تشبه تشظي مظاهر الكون الأخرى.

[1] السيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 315.

[2] غريب عبد السميع غريب، علم اجتماع المؤسسات – موضوعات ودراسات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 54.

6. 2. التمثلات الاجتماعية :لغة :التمثل لغة من مَثَلَ يَمْثُلُ مَثْلاً، مَثَلَ له الشيء: صوره حتى كأنه ينظر إليه، وامتثاله: صوّر مثاله، وتمثّل له كذا: تمثيلاً إذا صوّر له مثاله، وكأنه أو غيرها جاء في القرآن الكريم: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» (سورة مريم، الآية17)[3].

اصطلاحاً :في قاموس علم الاجتماع قد تكون التصورات الاجتماعية صوراً من الواقع معتقدات، فهو نظم اجتماعية في غالب الأحيان يمكن القول إن التصور الاجتماعي إلحاح أساسي للوجود الإنساني ضرورة تمثل الواقع.

حسب المفكر «سيرج موسكوفيتشي» هي نسق قيم ومفاهيم وممارسات مرتبطة بمواضيع وأبعاد ومظاهر الوسط الاجتماعي، فلا يسمح هذا النسق فقط باستقرار إطار حياة الأفراد والجماعات، وإنما يمثل أيضاً أداة توجيه وإدراك الوضعيات والاجابات.

ويذهب «فيشر» في تعريفه إلى أن التمثلات: «هي بناء اجتماعي لمعرفة عادية مهيأة من خلال القيم والمعتقدات، ويتقاسمها أفراد جماعة معينة، أو تتضمن حول مواضيع مختلفة أفراد إحدى فئات اجتماعية، وتؤدي إلى توحيد نظرتهم للأحداث كما أنها تظهر أثناء التفاعلات الاجتماعية.«

أما «جون بياجي» يعتبر أن التمثل: «هو الميكانيزم الذهني الذي يسمح ببناء الصورة الذهنية، وهذا يحصل بها إرجاع إلى الحاضر ما هو من الماضي كفكرة أو موضوع أو حادثة معينة، والتمثل يعد الممثل الرئيسي للموضوع الذي أُعيد بناؤه.[4]

التعريف الإجرائي :يقصد بها مجموعة التصورات الذهنية والآراء والاتجاهات التي يبنيها الفرد تجاه موضوع ما.

6. 3. عمل المرأة :العمل لغة :عمل جمع أعمال، كل فعل يكون بقصد وفكر، يعني مهنة . **العمل اصطلاحاً** :يشير مفهوم العمل إلى كل الجهود إرادي وعقلي، أو بدني يتضمن التأثير على

---

[3] عبد الحميد بودیار ولیلى العرباوي، التمثلات الاجتماعية وقدرتها في الحقل المعرفي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2023، ص 57.

[4] عزري صلاح الدين ورفقائه هشام، التمثلات الاجتماعية: تأصيل مفاهيمي ونظري، مجلة المعيار، المجلد 30، العدد 2، 2026، ص 894 – 896.

الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي، كما أنها وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد.[5]

المرأة لغة :من الفعل مرأ، وهي جمع النساء ونسوة من غير لفظها مؤنث الرجل.[6]

المرأة اصطلاحاً :هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، لها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل في جميع المجالات دون استثناء.

عمل المرأة :تعرفه كاميليا عبد الفتاح على أنه: هو العمل الذي تقوم به المرأة خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابله، وهي تقوم بدورين في الحياة دور ربة بيت ودور موظفة[7].

التعريف الإجرائي :عمل المرأة هو العمل الذي تقوم بإنجازه المرأة وتكون خارج المنزل وتحصل على مقابل مادي على ما قدمته.

6. 4. **السلطة الذكورية** :هو نظام اجتماعي يقتضي بامتياز إرادة الذكر كطرف مهيمن ورئيسي في منظومة العائلة والمجتمع على حساب المكونات الأقل شأناً والأكثر هامشية، يتدرج النظام السلطوي الذكوري من العائلة بسيطرة الأب والإخوة الذكور ومن ثم سيطر الزوج وسلطة الأبناء الذكور على الإناث.[8]

التعريف الإجرائي :هو نظام يعطي للرجل قوة ومكانة أعلى من المرأة ينظر إليه على أنه المسؤول الأول وصاحب القرار، بينما المرأة تشغل مكانة متواضعة ودوراً أقل.

---

[5] بن العروبي عبد الله، دوافع خروج المرأة إلى سوق العمل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 8، العدد الأول، 2023، ص 1434.

[6] لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة، ط 19، مكتبة كاثوليكية، بيروت، 1956، ص 754.

[7] خراط لمياء، عبد الله ذهبية، تمثلات الجامعيين حول المرأة العاملة بقطاع الأمن الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، سنة 2016 – 2015، ص 14.

[8] أسماء خمخام، تفكيك مركزية السلطة الذكورية في الرؤية النسوية الجزائرية، مجلة آفاق علمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 17، العدد 01، 2025، ص 430.

6. 5. التحضر :يقصد بمفهوم التحضر انتقال مكان الإقامة من الريف إلى المدينة والاستقرار فيها، وما يترتب على ذلك من تغير في خصائص السكان الريفيين على مستوى عاداتهم الاجتماعية وتقاليدهم، وبذلك ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية ترافق عملية الانتقال أو يليها بعد حين.

عرفه ديفز بأن: نسبة السكان الذين يستوطنون المراكز الحضرية، أما «سعد الدين إبراهيم» يرى أن التحضر عملية حركات وإعادة توزيع السكان من الريف إلى المراكز الحضرية والمستوطنات البشرية.[9]

التعريف الإجرائي :التحضر هو الانتقال للأفراد من مناطق ريفية إلى المدينة والمناطق الحضرية مع انتقال الخصائص وتغيرها.

6. 6. التعليم :التعليم هو عملية منظمة ومسيرة تهدف إلى إيصال المعلومات وتنمية معارف ومهارات المتعلم ضمن برنامج تعليمي واضح حتى يتمكن المتعلم من الحصول عليها .يعرفه محمد المدريح على أنه :مجموعة الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم اللجوء إليها بشكل قصدي ومنظم، ويتم استغلالها من طرف الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يتدخلون كوسيط في إطار موقف تربوي تعليمي.

تعريف الإجرائي :التعليم هو عملية تلقين المعلومات والمعارف والمهارات تقوم على طرفين أساسيين؛ الملقي (المعلم) والمتلقي (المتعلم).

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى :دراسة الباحثين بن الأحرش صفية وبن شريف هاجر تحت عنوان: «التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع المحلي – دراسة ميدانية على عاملات مدارسة ببلدية عين

[9] عبد القادر بن مهية، واقع التحضر في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 15.

معبد ولاية الجلفة – مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم والعمل، جامعة زيان عاشور بالجلفة (2023 – 2024 م).«

انطلق الباحثان من أسئلة الإشكالية التالية:

- ما هي التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في عين معبد؟
- ماهي المشكلات التي يرى المجتمع انها تنشأ بسبب عمل المرأة ؟
- ما هي العوامل التي تحفز المرأة على المشاركة في سوق العمل من منظور المجتمع؟
- ما هي القيم والمعايير التي يستند إليها المجتمع لتقييم دور وعمل المرأة؟

للإجابة على هاته الأسئلة اقترح الباحثان الفرضيات التالية:

- تلعب الثقافة التقليدية والقيم السائدة في المجتمع الجلفاوي دورًا مهمًا في تشكيل التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة، حيث تميل الثقافة التقليدية إلى تقسيم الأدوار بين الجنسين وحصر دور المرأة في الأسرة والبيت.
- المرأة العاملة سبب في تفكك الأسري من وجهة نظرة المجتمع.
- يعتبر المجتمع عمل المرأة وسيلة لكسب الرزق وسد الاحتياجات المادية.
- مجتمع عين معبد يقوم بتقييم دور المرأة بناءً على مستوى دعم المجتمع.

للتحقق من صحة الفرضيات قامت الباحثتان بالاستعانة بالمنهج الوصفي، واعتمدوا على استمارة استبيان كأداة جمع بيانات، وقدر عدد أفراد العينة بـ 90 فردًا في بلدية عين معبد.

ونوع العينة المستخدمة في هذه الدراسة هي العينة القصدية.

أهم النتائج المتحصل عليها:

- يعتقد أفراد المجتمع أن عمل المرأة قد يؤدي إلى التفكك الأسري، لكنه لا يشكل عائقًا أمام تربية الأولاد التربية الحسنة.

- يرى أفراد مجتمع عين معبد أن عمل المرأة هو عامل أساسي لكسب الرزق وضمان الاستقرار المادي للأسرة.
- يتأثر مجتمع عين معبد في تقييمه للمرأة العاملة ببيئة اقتصادية.
- تحظى المرأة العاملة في مجتمع عين معبد بنظرة من الاحترام والتقدير لمساهمتها في الحياة العملية.
- يتصور مجتمع عين معبد بأن المجال المناسب لعمل المرأة هو قطاع التعليم.
- يعترف مجتمع عين معبد بأن اختيار المرأة للوظيفة يعود إلى طموحاتها الشخصية ورغبتها في تحقيق ذاتها.

علاقة الدراسة بالموضوع :إن دراسة تعالج تصورات الأفراد لعمل المرأة وهو نفسه موضوعنا، كما أن يعالج مجالات التي يراها المجتمع مناسبة للمرأة وهو قاسم مشترك مع الموضوع، وتم طرح في الدراسة طموح المرأة في اختيار الوظيفة يعود إلى رغبتها الشخصية نفس نقطة يعالجها الموضوع ولكن تم ربطها بالمستوى التعليمي والتعليم العالي والتخصص.

الدراسة الثانية :دراسة الباحثين الشيخ شويرف وفتيحة سنوة تحت عنوان: «التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة – دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بولاية الجلفة – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة زيان عاشور الجلفة.(2019 – 2018)

انطلق الباحثان من أسئلة الإشكالية التالية:

- ما هو أثر التحضر الاجتماعي على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة لدى الأفراد في منطقة الجلفة؟
- ما هو أثر التحضر على التمثلات الاجتماعية للمرأة لدى أفراد المجتمع؟

- ما هو تأثير الاستعانة بالبدائل الأمومة على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة لدى أفراد المجتمع؟
- كيف يؤثر عمل المرأة في الأماكن المختلطة على تمثلاتها الاجتماعية لدى أفراد المجتمع؟

للإجابة على هذه الأسئلة اقترح الباحثان الفرضيات التالية:

- هناك مجموعة من العوامل أثرت على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة لدى الأفراد بمنطقة الجلفة.
- تراجع السلطة الذكورية الناتج عن التحضر الذي جعل المرأة العاملة مستقلة وقوية من وجهة نظر المجتمع في منطقة الجلفة.
- استعانة الأم بالبدائل جعلت الأم مهددة للأسرة والأبناء من وجهة نظر المجتمع في منطقة الجلفة.
- العمل في أماكن مختلطة جعل المرأة عرضة للتحرش والانحلال الأخلاقي من وجهة نظر المجتمع في منطقة الجلفة.
- والتحقق من صحة الفرضيات قام الباحثان باستعمال المنهج الإحصائي واعتمدوا على الاستمارة استبيان كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة المقدرة بـ 50 فردًا من منطقة الجلفة.

ونوع العينة التي تم استعمالها في دراستهم هي العينة العشوائية.

أهم النتائج المتحصل عليها:

- من خلال دراسة الباحثين توصلوا إلى أن الآباء وجدوا حرية أكبر وقيودًا أقل في تطبيع أبنائهم اجتماعيًا وذلك راجع إلى استقلالية السكن مما ساعده في عملية تربية الأبناء.
- تغير اتجاه النشأة الاجتماعية من الأسلوب التسلطي الذي كان عليه الآباء إلى تنامي الحس الديمقراطي عند الآباء بفضل زيادة التعليم، الأمر الذي فرض تخلي الآباء عن

السيطرة ومعاملة على أساس المحبة والاحترام المتبادل واستعمال لغة الحوار والمساواة التي يصهرها الآباء للذكور والإناث.

- زيادة المستوى التعليمي للأبناء سمح لهم باقتحام كل مجالات العمل بدون استثناء حتى الأمهات والمتزوجات اللاتي اختلفا أوقاتهم مما اضطرهم لاستعمال بدائل أثناء غيابها.

علاقة الدراسة بالموضوع :في البداية هو القاسم المشترك أولًا من ناحية المتغيرات المدروسة، فكل من الدراسة والموضوع تشتركان في متغير التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية، كلا الدراسة والموضوع يبحثان عن التحولات التي تؤثر على تصورات الأفراد اتجاه موضوع معينة، أو القاسم المشترك الثاني هو البقعة الجغرافية فكل من الدراسة والموضوع يخص أفراد منطقة الجلفة، وهذه الأخيرة خصيبة لدراسة التغير كونها من المناطق التي تشهد تغيرات سريعة.

الدراسة الثالثة :دراسة الباحثين زهرة ناصر وفضيلة عبيد تحت عنوان: «التمثلات الاجتماعية للعمل بالتربية والتعليم فئة المقبلين على التخرج» دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور – الجلفة – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص التربوي جامعة زيان عاشور (2016 – 2017 م).

انطلق الباحثان من أسئلة الإشكالية التالية:

- كيف يتمثل خريجو الجامعة في المجتمع المحلي للعمل بقطاع التربية؟
- ما هو تمثلات خريجي الجامعة اتجاه العمل بقطاع التربية والتعليم التربوي؟
- هل تؤثر التمثلات الاجتماعية على تمثلات خريجي الجامعة والتطلع بالقطاع التربوي؟
- هل يؤثر الجانب المادي باعتباره مركز جذب وتوجيه خريجي الجامعة نحو القطاع التربوي؟
- هل يؤثر التكوين الجامعي في بناء تمثلات خريجي الجامعة تجاه العمل بالقطاع التربوي؟

للإجابة على هاته الأسئلة افترض الباحثان الفرضيات التالية:

- تتأثر التمثلات الاجتماعية لخريجي الجامعة تجاه العمل بالقطاع التربوي.
- يؤثر الجانب المادي باعتباره مركز جذب وتوجيه خريجي الجامعة نحو العمل بالقطاع التربوي.
- يؤثر التكوين الجامعي في بناء تمثلات خريجي الجامعة تجاه العمل بالقطاع التربوي.

للتحقق من صحة الفرضيات قامت الباحثتان باستعمال المنهج الوصفي، واعتمدتا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة مقدرة بـ 92 طالبًا وطالبة في كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجلفة، ونوع العينة المستخدمة للدراسة هي العينة الطبقية.

أهم نتائج الدراسة:

- إن تمثلات الطلبة للعمل في قطاع التربية والتعليم تقوم على أساس العلاقات الاجتماعية أكثر من اعتمادها على الكفاءة والمؤهلات العلمية.
- كما تبين أن الجانب المادي في هذا القطاع غير كافٍ لتلبية متطلبات الحياة، مما يدفع الخريجين للتوجه إليه بدوافع ضرورة وليس الرغبة.

علاقة الدراسة بالموضوع :الأمر المشترك بين الدراسة والموضوع كونها يهتمان بالتكوين الجامعي وارتفاع مستوى التعليم، والأثر الذي يحدث في التوجهات للمجالات المختلفة في سوق العمل، كما أن الدراسة تعالج التمثلات للطلاب اتجاه قطاع التربية والتعليم وهو قريب لموضوع بحثنا من ناحية دراسة تمثلات الأفراد اتجاه العمل.

الدراسة الرابعة :دراسة للباحثتين شارف سالمة وضاوي لبنى تحت عنوان: التغير الاجتماعي وأثره على قيم العمل لدى المعلمات – دراسة ميدانية على عينة من المعلمات في الولاية – مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص التربوي، جامعة زيان عاشور – الجلفة (2016 – 2017 م).

انطلقت الباحثتان من تساؤلات إشكالية كالتالي:

- ما مدى تأثير التغيرات الاجتماعية على قيم العمل لدى المعلمات؟
- هل التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تؤثر في القيمة الاقتصادية للعمل لدى المعلمات؟
- هل التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تؤدي إلى تغير نظرة المعلمات إلى قيمة الفخر بالعمل؟

للإجابة اقترحت الباحثتان الفرضيات التالية:

- التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري تؤدي إلى تغير نظرة المعلمات إلى قيمة العمل.
- التغير الاجتماعي يؤدي إلى تغير نظرة المعلمات للقيمة الاقتصادية من خلال بحثهن عن عمل إضافي أو تغيير المهنة.
- التغيرات الاجتماعية تؤدي إلى تدني قيمة الفخر بالعمل.

للتحقق من صحة الفرضيات قامت الباحثتان باستخدام المنهج المسح الاجتماعي الشامل للعينة، وقد تم الاستعانة بالاستمارة الموجهة لـ 80 معلمة عبر أربع ابتدائيات في منطقة الجلفة، ونوع العينة المستخدمة هي العينة القصدية.

أهم نتائج الدراسة :تبين أن قيمة الفخر بالعمل تراجعت لدى المعلمات حيث لم تعد تحظى بأهمية كبيرة، إذ يربطن العمل أساسًا بالحوافز المادية والمكانة الاجتماعية والراحة أكثر من ارتباطه بالقيمة المعنوية.

التغير الاجتماعي كان له تأثير إيجابي على قيم العمل من خلال تعزيز تمسك المعلمات بمهنتهن وعدم رغبتهن في استبدالها رغم توفر فرص أفضل من حيث الأجر أو الرتبة.

علاقة الدراسة بالموضوع :الدراسة تعالج جانبًا محددًا وهو أثر التحولات على قيم العمل من ناحية القواسم المشتركة في التحولات والتغير ضمن السياق الموضوعي، وقيم العمل من الجوانب

الموجهة للمرأة للتوجه إلى مجالات مختلفة، فمن مجال إلى آخر تختلف قيمة ذلك العمل غير غيره.

الاطار النظري

الفصل الاول: التغيير الاجتماعي

الفصل الاول: التغيير الاجتماعي

تمهيد

1. مفهوم التغير الاجتماعي

1. 1. التعريف التغير الاجتماعي

1. 1. 1. التعريف اللغوي للتغير الاجتماعي:

1. 1. 2. التعريف الفلسفي:

1. 1. 3. التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

1. 2. خصائص التغير الاجتماعي:

1. 2. 1. خصائص التغير الاجتماعي حسب ويلبرت مور:(Moore)

1 . 2. 2. خصائص التغير الاجتماعي عند جي روشي(Guy Rocher)

1. 3. عوامل التغير الاجتماعي :

1. 3. 1. العوامل الخارجية:

1. 3. 1. 1. العوامل الفيزيقية (البيئية):

1. 3. 1. 2. العوامل الديمغرافية:

1. 3. 1. 3. العوامل الثقافية:

1. 3. 1. 4. العوامل الاقتصادية

1. 3. 2. العوامل الداخلية:

1. 3. 2. 1. العوامل التكنولوجية:

1. 3. 2. 2. العوامل السياسية

1. 3. 2. 3. العوامل الأيديولوجية (الفكرية)

1. 3. 2. 4. العوامل الدينية

1. 3. 2. 5. العامل الاجتماعي

1. 3. 3. الثورات والحروب

1. 3. 4. ظهور القادة والمفكرين

1. 4. مراحل التغير الاجتماعي

1. 4. 1. مرحلة التحدي والتشويش

1. 4. 2. مرحلة الانتقال (التجديد)

1. 4. 3. مرحلة التحويل (الدفاع)

1. 4. 4. مرحلة التطبيق (الاستقرار)

1. 4. 5. مراحل التغير الاجتماعي عند هربرت ليونيرجر

1. 4. 6. مراحل التغير الاجتماعي عند عاطف غيث

1. 5. انواع التغير الاجتماعي

1. 5. 1. التغير الانقلابي الثوري

1. 5. 2. التغير البطيء

1. 5. 3. التغير المتدرج

1. 5. 4. التغير السريع

1. 5. 5. التغير الدائري

1. 5. 6. التغير التطوري

1. 5. 7. التغير الانتشاري الحضاري

1. 5. 8. التغير المخطط

1. 6. أشكال التغير الاجتماعي

1. 6. 1. التغير الدائري

1. 6. 2. التغير الاجتماعي الخطي (الطولي)

1. 6. 3. التغير المختلط:

1. 7. مصادر التغير الاجتماعي وآلياته

1. 7. 1. المصدر الداخلي

1. 7. 2. المصدر الخارجي

1. 8. اليات التغير الاجتماعي

1. 8. 1. الاختراع والاكتشا:

1. 8. 2. الذكاء والبيئة الثقافية

2. مظاهر التغير الاجتماعي

2. 1. المظاهر الثقافية للتغير الاجتماعية

2. 1. 1. المظاهر الثقافية اللامادية

2. 1. 2. مظاهر الثقافية المادية

2. 2. المظاهر الاجتماعية للتغير الاجتماعية

2. 2. 1. المظاهر الاقتصادية

2. 2. 2. المظاهر الأسرية

2. 3. المظاهر الديمغرافية للتغير الاجتماعي:

3. النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

3. 1. النظرية التطورية:

3. 1. 2. أوجست كونت 1798-1857:

3. 1. 3. تشارلز داروين 1809 - 1882

3. 1. 4. لويس هنري مورغان 1818. 1881

3. 2. نظرية التقدم الاجتماعي

3. 2. 1. جان جاك روسو 1712-1788

3. 2. 2. أنطوان كوندورسيه 1743 - 1794

3. 3. النظرية الدائرية

3. 3. 1. ابن خلدون 1332 1406

3. 3. 2. ماكس فيبر 1864 - 1920

3. 3. 3. تشارلس كولي 1929 1864

خلاصة الفصل

تمهيد

يعد موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع البارزة التي حظيت باهتمام بالغ من طرف علماء الاجتماع، فهو يمثل مختلف التحولات التي تحدث في البنية المجتمعية .كما أنه ظاهرة اجتماعية عامة تسند إلى مختلف المجالات وتبرز في أنواع المجتمعات كافة، سواء كانت نامية أو متقدمة؛ فصفة التغير ملازمة للمجتمعات الإنسانية منذ القدم، إلا أنها تختلف في معدلها ودرجتها من مجتمع إلى آخر. ويتميز التغير بالاستمرارية والديمومة في جميع المجتمعات زراعية كانت أم صناعية، اشتراكية أم رأسمالية وهو يمس كل جوانب الحياة المادية والمعنوية، كما يشمل الجماعات، والمجتمعات، والنظم، والعادات، والثقافات .وعلى الرغم من أن التغير الاجتماعي يعتبر عملية معقدة ومتداخلة تختلف باختلاف السياق الثقافي والأوضاع الاجتماعية، إلا أنه يُنظر إليه اليوم كأداة أساسية للتنمية والارتقاء بالمجتمع. وقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بهذا الموضوع من خلال عرض تعريفاته اللغوية، والفلسفية، والسوسيولوجية، والتعرف على أهم العوامل المساهمة في إحداثه، ورصد أشكاله، وأنواعه، ومراحله، وصولاً إلى المقاربات السوسيولوجية المفسرة له.

1. مفهوم التغير الاجتماعي

1. 1. التعريف التغير الاجتماعي

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية، وأي نظرة للمجتمع تدل على أنه في تغير مستمر، فالتغير صفة ملازمة منذ القديم حتى اليوم فهو سمة أساسية للمجتمعات على اختلافها، سواء كانت رعوية أم زراعية أم رأسمالية أم اشتراكية نامية أم متقدمة.[1]

فالتغير ليس بسبب حدث عابر بل جزء جوهري يعكس الطبيعة الديناميكية في المجتمع وقدرته على التكيف والتقدم وفقاً لمختلف المساقات.

وقد تعددت آراء العلماء والباحثين في تحديد معنى التغير الاجتماعي، واختلفت اتجاهاتهم في وضع تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم، وذلك نتيجة اتساع استعمالاته وتشابك دلالاته داخل الحياة الاجتماعية؛ فالتغير الاجتماعي لم يعد مفهوماً بسيطاً أو محصوراً في نطاق محدد، بل أصبح مصطلحاً واسعاً يتداخل مع مختلف الميادين العلمية والإنسانية، مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة.

بيد أن تعدد زوايا النظر لهذا المفهوم يعود بالأساس إلى اختلاف المنطلقات النظرية لكل باحث وإلى خصوصيات كل مجتمع وما يطرأ عليه من ظروف، ولهذا نجد أن التغير الاجتماعي قد تم تعريفه بطرق متعددة.[2]

بمعنى أن فهم هذا المفهوم يعتمد بشكل كبير على السياق والمجال الذي يتم التحليل فيه، كما أن تعددية التعريفات تعكس أهمية هذا الموضوع وتفتح مجالاً للباحثين في الاختصاص لفهماً أسهل وأكثر مرونة.

---

[1] محمد عبد المولى الدقش، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص 7.

[2] الجموعي مؤمن بكوش، التغير الاجتماعي مدخل نظري، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 201-202.

1. 1. 1. التعريف اللغوي للتغير الاجتماعي:

تعني كلمة التغير في المعاجم العربية التحول والتبدل والانتقال من حال إلى حالة أخرى، كما يشير مفهوم التغير من الناحية اللغوية إلى: "التحول وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه، أو أصلحت من شأنه أو بدلت فيه". وجاء في لسان العرب: "تغير الشيء من حالة تحول، وغيَّره حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان عليه.[1]

إن التعريفات اللغوية تربط بين المعنى والاستخدامات التي تعكس الحالة المتغيرة للمجتمع لنطاق مهم أوسع وأعمق للمفهوم.

وأيضاً تدل كلمة تغير في اللغة العربية على معنى التحول والتبدل، فتغير الشيء هو تحول وتبدل هذا الشيء بغيره، كما أنها تفيد الأشياء واختلافها. ويشير مصطلح Change في اللغة الإنجليزية أيضاً إلى معنى الاختلاف في أي نسق يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة[2] .

كما أن التعريف يعكس التحول الذي يمكن رصده في فترة زمنية معينة مما يجعلها مفهوماً مرناً في مختلف السياقات.

1. 1. 2. التعريف الفلسفي:

في الدلالة الفلسفية نجد أن "التغير يعني عملاً أو فعلاً يتبدل بواسطته شيء دائم، أو يتبدل في واحدة أو في كثير من سماته، ويعني كذلك تحول سمة إلى أخرى أو إبدال شيء من شيء آخر". فقد عبّر المفكر اليوناني هرقليطس في مقولته: "إن المرء لا يستطيع أن ينزل النهر الواحد مرتين"؛ وذلك على اعتبار أن ذرات الماء التي لامست جسمه في المرة الأولى غيرها في المرة الثانية، كما أن الشخص نفسه يكون قد تغير.[3]

---

[1] فضل الله عبد الله الربيعي، التغير الاجتماعي، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2020، ص: 42 .

[2] عبد الرؤوف الضبع، التغير الاجتماعي، المكتبة المصرية، مصر، 2001-2002، ص: 18.

[3] فضل عبد الله الربيعي ، مرجع سابق ،ص 42.

التغير ليس أمراً عابراً بل تغيير في جوهر الأشياء أحياناً، وهذا التحول في الحقيقة سبق البعد الفلسفي في دعم واقع التغيير.

وقد أكد كثير من الفلاسفة اليونانيين على حقيقة ظاهرة التغير والنمو، وناقشه أرسطو "في أن التغير يقع على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها.[1]

جديدة لا تعاد لأن ما هو موجود حول الإنسان في كل لحظة في تغيير حتى الإنسان في تغيير.

1. 1. 3. التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

تتعدد تعريفات التغير الاجتماعي من ناحية السوسيولوجيا، منها جينزبرج الذي يذهب إلى أن التغير الاجتماعي: هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن؛ أي أننا إذا حاولنا تحليل المجتمع في ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال حقبة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له، هذا هو التغير الاجتماعي.[2]

يرى جينزبرج مفهوم التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، وكل تغيير في أجزاء البناء الاجتماعي يحرك هذا البناء وتحدث تبديلاً في الأدوار التي يلعبها الأفراد؛ هذا الاختلاف يرجع إلى عامل الزمن، وإذا عدنا لدراسة المجتمع ندرسه في لحظة معينة لأن في اللحظة الأخرى يكون مختلفاً عن سابقتها.

كما يعرفه أحمد زكي بدوي أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات

[1] محمد عبد المولى، نفس المرجع، ص 14.

[2] دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 23.

الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[1]

يسلط أحمد زكي وبدوي الضوء على أن التغيير الاجتماعي هو تغيير هيكلي يمس التنظيمات سواء في تراكيب الأفراد أو في الأدوار أو في القيم، مبدأ ينعكس على سلوكهم ومكانتهم داخل المجتمع.

ويتعرض كل من جيرث Gerth وميلز Mills إلى ماهية التغير الاجتماعي ويعتبران التغير الاجتماعي: هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.[2]

حسب جيرث وميلز التغير الاجتماعي يحدث على مستوى الأدوار التي يؤديها الأفراد، كما أن هذا التغيير مرتبط بفترة زمنية معينة في تطور البنية الاجتماعية.

وجهة نظر فيرتشيلد Hainchill للتغير على أنه يشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي أو التكوينات الاجتماعية، وقد يكون التغير تقدماً أو تأخراً، دائماً أو مؤقتاً، مخططاً أو غير مخطط، موجهاً أو غير موجه، مفيداً أو ضاراً.[3]

في وجهة نظر "والتر بكلي" التغير ليس في اتجاه واحد فقط بل قد يتغير الاتجاه، سواء كان بقرار مدروس أو بشكل عفوي لمستقبل مختلف حاوٍ للحياة الاجتماعية.

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه ذلك التغير الذي يحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائفه المتعددة والمختلفة، ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:

---

[1] لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ونظرياته، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 01، العدد 04، ص 28.

[2] محمد عبد المولى الدقش، مرجع سابق، ص 17.

[3] عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق، ص 20.

1. **التغير في القيم الاجتماعية** :تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك[1] .

التعبير الذي تجاريه عاطف عبث لا يختلف كثير عن تعريف. احمد زكي – حمو اي تغيير على مستوى النظام الاجتماعية والوظائف

2. **التغير في النظام الاجتماعي** :أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية .

3. **التغير في مراكز الأشخاص** :ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو تفريق الموت، ومن المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشتغلون[2] .

التغيير ليس مجرد حدث واحد بل عملية معقدة تتجلى في تغيرات في القيم، النظام، ومراكز الأفراد، مما ينعكس في البنية الاجتماعية وأدوار الأفراد.

1. 2. خصائص التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي مميزات وخصائص، وأولها أربع خصائص يمر بها التغير الاحتمالي وهي كالتالي:

1. الشكل: يمكن ملاحظته ويدرس عبره التغير.

2. المعنى: له ارتباط ذاتي ثقافي يعود إلى الثقافة نفسها.

---

[1] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 61.

[2] محمد عبد المولى الدقش، مرجع سابق، ص 18-19.

3. الاستعمال: ملاحظة استعمال النسق الثقافي من الخارج.

4. الوظيفة: يقوم بالعمل، ويكون مرتبطًا بالأجزاء من الإطار العام[1].

هاته السمات الأربع التي تتسم بالتغير الاجتماعي يعبر فيها عن خصائص يخضع لها التغير؛ أولاً على مستوى الشكل الذي يرصد عبر التغير عليه المعنى الذي يتصل بوحدانيته والثقافة، وثالثها الاستعمال نرصد فيها النمط الثقافي المستورد، ورابعها الوظيفة إذ يؤدي دوراً مرتبطاً بأجزاء من الإطار العام.

1. 2. 1. خصائص التغير الاجتماعي حسب ويلبرت مور :(Moore)

هناك خصائص موسعة تميز بها التغير الاجتماعي حسب وجهة نظر ويلبرت مور (Moore) الدراسية للتغير الاجتماعي أهمها:

- السرعة: الصفة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر.
- ترابط التغير زمانًا ومكانًا: يكون حدوثه متتابعًا ليس معزولاً ولا منقطعًا.
- نتيجة تدخل الدول والأنظمة المعاصرة: النوع المخطط.
- الوسائل التكنولوجية: التي ضمنت وأكسبت الفرد والمجتمع خبرات جديدة.

يضفي ويلبرت مور خصائص للتغير الاجتماعي التي يمكن تحليله بها، من ضمنها السرعة في التغيرات التي تطرأ على المجتمع، وتشابك التغير بالزمان والمكان، وقد يكون استراتيجياً موضحاً من الاتصال بالهيئات المعنية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا خاصة (تكنولوجية).

1 . 2. 2. خصائص التغير الاجتماعي عند جي روشي(Guy Rocher)

للتغير الاجتماعي عند جي روشي أربع خصائص هي[2]:

[1] فضل عبد الله الربيعي، مرجع سابق، ص 92 – 93.

[2] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 62.

- التغير الاجتماعي يمس البناء ويؤثر على هيكل النظام على مستوى الأجزاء والكل، والذي بدوره يحدث أثرًا عميقًا في المجتمع.
- يؤثر على بناء الأسرة والأنظمة، سواء النظام الاقتصادي والسياسي... إلخ.
- محدد بالزمن: يبدأ بفترة زمنية معينة وينتهي بفترة زمنية محددة، محددًا المقارنة مع الحاضر للوقوف على مدى التغير.
- الاستمرارية والديمومة: لإدراك التغير والوقوف على أبعاده، يتميز التغير الاجتماعي بديمومته واستمراريته[1].

اجتماعي في معالجته، روشي في خصائص التغير الاجتماعي أوضح أن التغير الاجتماعي يستهدف البناء الاجتماعي ويؤثر على الأنظمة بمختلف أشكالها متصلاً بالفترة الزمنية المعينة، كما أنه يبرز بسمة الاستمرارية والديمومة.

1. 2. 3. خصائص التغير الاجتماعي عند أحمد زايد واعتماد علام:

أشار كل من أحمد زايد واعتماد علام في كتابهما "التغير الاجتماعي" إلى بعض الخصائص التي تميز التغير الاجتماعي عن باقي التغيرات الأخرى، أهمها:

- أن يكون التغير ذا تأثيرات عامة وملموسة، سواء هذه التغييرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع، أو أجزاء الحوادث الاجتماعية التي تقع في مجرى حياتهم اليومية.
- أن تتصف التغيرات بالاستمرارية وقد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعي، وقد يسبق استعمال حدوث التغير الإعلان عنه أو إعلام الأفراد به، لذلك يكون اتجاه رفض الأفراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له.

[1] لطيفة مبال، مرجع سابق، ص36

- قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن، إلا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجئ مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية، ومن أمثلة التغيرات الاجتماعية بطيئة البداية: التحولات في مجالات المعرفة واكتساب المهارات المختلفة.
- قد يكون التغير الاجتماعي مبرمجاً أو سريعاً، وتشير هذه الخاصية إلى تدخل النظام السياسي في إحداث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع، [1]وتوفير إمكانيات الجزاء الاجتماعي وزيادة معدلاته.
- انتشار المعايير العملية والعلمية ونماذج التفكير المنظم داخل الثقافة العامة للمجتمع.
- سيادة نموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها في إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة كنمو الوعي، المشاركة، سيادة المعايير، العقلية[2] ...

في تناول أحمد زايد واعتماد علام، أشارا إلى أن التغير ذا طابع شامل وعام محسوس، بغض النظر هل هذه التغيرات تخص الحياة الخاصة أو الاجتماعية للأفراد. كما أن التغيرات أو التغير بشكل عام يتسم بالاستمرارية، وقد لا ينتهي الأمر بالتغيير الكامل نظرًا للرفض الذي يأتي من الأفراد. ويمكن للتغير أن يكون متباطئًا وبتراكمات متتالية ليحدث انفجارًا وتغيرًا جذريًا. ومثلما تم الإشارة سابقًا، يمكن للتغير أن يكون حافزًا للعديد من الهيئات المعنية

إن القيم الاجتماعية تستأثر بجملة من المجالات التي تجعلها تحفظ عنصراً أساسياً في تقدم وتطور المجتمعات، والتغير لا يحدث فجأة وبصورة معزولة بل يتسم بالتراكم والديمومة.

التغير يساهم في تحويل ديناميكيات الفكر في المجتمع مؤثرًا بها على الثقافة العامة.

1. 3. عوامل التغير الاجتماعي :

يعد دراسة التغير الاجتماعي من أهم الموضوعات في علم الاجتماع، فالتغيير من الظواهر الواقعة في الواقع الاجتماعي والتي لا يمكننا إهمالها أو القفز عنها، تذهب إلى حقيقتها المجتمعات

[1] أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص: 132.

[2] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 63.

فأولتها أهمية كبيرة، وأقامت دراسات مختصة من أجل فهم التغيير وتحليله وتوجيهه إيجابًا لتنمية المجتمعات.[1]

لاحظتها المجتمعات من القديم وأدركت حقيقتها فأعطتها مكانة كبيرة وأطلقت عليها دراسات خاصة تهدف إلى فهم التغير وتحليله وإيجاد مسار لفهم تطور المجتمع

من هذه الدراسات حاول علماء الاجتماع تحديد عوامل التغير الاجتماعي، وهناك من أرجعها إلى عامل واحد وهناك من رأى أن موضوع التغيير معقد مركب لا يرجع إلى عامل واحد، ويمكننا تقسيم العوامل إلى قسمين:

1. 3. 1. العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية تلك التي لا دخل للإنسان بها، والتي تحدث تغيرًا بديلًا وتلقائيًا، أي أن التغير الاجتماعي يحدث من خلالها تلقائيًا دون تدخل الأفراد، كالعوامل البيئية الفيزيقية والتغيرات الديمغرافية والاتصال الثقافي[2].

هذا يشير إلى أن التغيير الاجتماعي ليس نتيجة قرارات فردية نابعة من الإنسان بل هو انعكاس لتأثيرات خارجية طبيعية تتشكل بطريقة مستقلة عن الإنسان

1. 3. 1. 1. العوامل الفيزيقية (البيئية):

تستعمل كلمة إيكولوجية مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، وهناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البيئية أو الفيزيقية. والدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للطبيعة والبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات التكنولوجيات البسيطة. وتشتمل هذه العوامل على كل ما يحيط بالإنسان من موقع جغرافي، تضاريس، تربة، مناخ، وطاقات عامة، نباتات، مواد أولية، كوارث بيئية كالبراكين، الفيضانات، الزلازل، الأوبئة، والأمراض، تؤثر على الإنسان ويتأثر

[1] إبراهيم عثمان، قيس نوري، التغير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص7

[2] مخفي عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 7.

بها. كما أن المجتمع جزء من العالم المادي يتبادل التأثير مع الطبيعة، والتي تعتبر شرطًا أساسيًا لوجود المجتمع وتطوره.[1]

اختلاف العوامل الطبيعية يؤثر على التغيير على جوانب عدة؛ اجتماعية، اقتصادية، وسياسية في المجتمع، مما دفع الأفراد إلى تسخير قدراتهم الرعوية والعلمية لإحداث تغيير ونمو في تلك البيئة، لتحسين ظروفهم المعيشية كحفر الآبار واستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستغلال الزراعة، حتى استفادوا من البحيرات والبحار والتنقيب عن البترول حتى ساهم في تماسك وحدة .[2]ويمكننا حصر العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دوراً في إحداث تغيير فيما يلي:

- **المناخ** :الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- **المعدلات الجيولوجية والجغرافية** :التصحر مثلاً.
- **وجود الموارد المتاحة** :البترول، الغابات، المعادن، والاستفادة من موارد الطاقة الكامنة في المادة كالطاقة الذرية والطاقة الشمسية.
- **الكوارث البيولوجية** :الأوبئة والأمراض.
- **الكوارث الطبيعية** :الفيضانات، الزلازل والبراكين، الأعاصير.
- **الموقع الجغرافي** :كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو القارات العامة أو البحر.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية وصناعية[3].

ما يظهر لنا هو أن الطبيعة لها دور أساسي وفعال في التأثير على حياة البشر والعوامل الجغرافية والبيئية ليست خلفية فقط بل هي محرك لهاته الحضارات للتغيير في ظل التضاريس الوعرة والأودية .... سواء كان هذا التغير من ناحية تطورها التكنولوجي أو في نمط حياتها اليومية

[1] أحمد زايد واعتماد علام، مرجع سابق، ص 28.

[2] فضل عبد الله الربيعي، مرجع سابق، ص: 80.

[3] أحمد زايد واعتماد علام، مرجع سابق، ص: 82.

1. 3. 1. 2. العوامل الديمغرافية:

العامل السكاني يؤدي دوراً في التغير الاجتماعي للمجتمعات في شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحجم السكان ومعدلات المواليد والوفيات وأيضاً حركة السكان واتجاهات الهجرة جميعها لها آثار في التغيرات الاجتماعية في المجتمع؛ فيرتبط حجم السكان بالعمالة ومستوى الأجور والمعيشة والبطالة. كما أن الصناعة واستعمال الآلات يؤثر في التركيبة الاجتماعية للسكان في المجتمع، فالعامل الديمغرافي يؤثر في حجم السكان بالزيادة أو النقصان وتوزيعهم في المجتمع، وعليه فإن مستوى التقدم والتخلف للمجتمع مرهون بعامل تغير السكان، وهذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى التضامن العضوي الذي يرجع للعامل السكاني.[1]

هذا يعني أن النمو السكاني ليس مجرد رفاهية بل هو قوة دافعة لتغير البنى الاقتصادية والاجتماعية عبر التأثير في الحياة اليومية للأفراد والعمل – ليصبح العامل الديمغرافي محوراً أساسياً لفهم التغير في المجتمع وآلية التضامن كما أشار إليها دوركايم.

1. 3. 1. 3. العوامل الثقافية:

تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي خاصة في العصر الحالي، حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب دول العالم للبشر لالتقاء الثقافات والمجتمعات وثيقة الاتصال بغيرها أكثر عرضة للتغير الاجتماعي، فالسمات الثقافية اليوم تنتقل عبر الانتشار من بلدان مركز للتغير إلى دول مستقبلة وعرض لهذه التغير[2].

في هذا السياق يعد العامل الثقافي له دورا رئيسي في تغير الاجتماعي خاصة في العصر الحالي فوسائل الاتصال تتيح انتشار الثقافة عالميا مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية للتغيير

[1] فضل عبد الله الربيعي، نفس المرجع، ص 78–79.

[2] دلال ملحس إستيتية ، مرجع سابق ، ص 48

تؤدي العوامل الثقافية دوراً كبيراً في التطوير والتغير الاجتماعي، وحدوث التغير الثقافي في المجتمع سواء مادي أو معنوي فإن ذلك يؤثر في إحداث تغييرات اجتماعية وبصورة تدريجية في نسق العادات والتقاليد والأعراف قد تتعدل تلك العادات والتقاليد أو تختفي كلياً أو جزئياً، بينما التغييرات التي تحدث في الجانب المادي تكون أسرع من الجانب المعنوي الثقافي وخلال هاته العملية يحمل إما تقدماً أو تخلفاً[1]

ما يتم ملا حظته هنا أن الثقافة من خلال جوانبها المادية او المعنوية تحمل على التغيير خاصة من العادات والتقاليد مما يحدد مسار المجتمع نحو الامام أو حين الحلق.

التغير الثقافي يحدث نتيجة العوامل الخارجية مثل الاستعمار الخارجي عند سيطرته أو غزوه لبعض البلدان والذي يعمل على نقل ثقافة لهذه البلدان، كما تنقل السمات الثقافية والأنماط الثقافية أيضاً عبر الهجرة ووسائل الاتصال كما ذكرنا سابقاً وهو الحاصل في وقتنا الراهن حيث يشهد.. مجال الاتصالات تطوراً هائلاً والتي لها أثر واضح اليوم في ظهور أنماط جديدة للثقافة[2].

ما هو واضح أن التغير الثقافي ليس داخلية بل يعود إلى ضغط من قوى خارجية مثل الاستعمار ووسائل التواصل. مما يعزز انتشار انماط ثقافية جديد.

1. 3. 1. 4. العوامل الاقتصادية

العوامل الاقتصادية يقصد بالعوامل الاقتصادية أنماط الإنتاج السائدة في المجتمع وأشكال التوزيع والاستملاك ونظام الملكية السائدة والتصنيع، أي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع أو ما يسمى بالبناء الاقتصادي للمجتمع وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات وأي تغير في أحد الأجزاء للبناء الاقتصادي ينجم عنه تحول وتغير شكل[3].

[1] فضل عبد الله الربيعي ، مرجع سابق ، ص : 84

[2] فضل عبد الله الربيعي ، نفس المرجع ، ص 85

[3] الجموعي موسى بكوش ، مرجع سابق، ص : 67

الاقتصاد ليس مجرد إطار مادي، بل هو محرك رئيسي للتطورات التاريخية وايضا يقوم بضبها النظام السياسية والقانونية والفكرية والاخلاقية داخل المجتمع.

ان البنية الاقتصادية هي التي تحدد طرق الانتاج والاستهلاك والتوزيع واي تغير في العياد الاقتصادي يحدث تغير في البناء كل البناء الاقتصادي ككل كما أن النسق الاقتصادي يعتبر مسؤولاً عن التطورات والقفزات التاريخية وعن توجه عمليات التغيير الاجتماعي في المجتمع، إضافة إلى أنه مسؤول عن التوازنات السياسية والجبرية والدين والطبيعة والأخلاق في المجتمع.[1]

العوامل الاقتصادية هو قوة مؤثرة في بناء الجماعات وتشغيلها.

لذا فإن العوامل الاقتصادية مؤثرة إلى حد بعيد في تشكيل المعالم الاجتماعية ولها تأثير واسع في بناء الجماعات وتكوينها في حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي أوضاعه عموماً[2].

1. 3. 2. العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية هي تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، والتي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي[3].

1. 3. 2. 1. العوامل التكنولوجية:

العامل التكنولوجي من أهم العوامل الفعالة والمحدثة للتغير الاجتماعي ولها أثر بصورة كبيرة جداً، بحيث إن دراسات التغير كثرت خاصة بعد انتشار الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر[4].

التكنولوجية هي قوة محركة للتغير الاجتماعي حيث ثورة أكثر مع الثورة الصناعية من خلال تطور الاحترامات

---

[1] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 67.

[2] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 67.

[3] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص: 88.

[4] أحمد محمد الطيب، أصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 273

تتمثل العوامل التكنولوجية في القوة الميكانيكية والقوة الكهربائية والمخترعات الكثيرة، ويقصد بها أيضاً العوامل التي تكون من ابتكار الإنسان بغرض إشباع الحاجات، ويلاحظ أن لكل اختراع علمي أثراً اجتماعياً على الحياة الاجتماعية وفي سلوك الأفراد وعلاقاتهم؛ فقد أدى التصنيع مثلاً إلى ضخامة الإنتاج وإلى التخصص الشديد وإلى تركيز قوى المدن وإلى تعقيد العلاقات الاجتماعية واختفاء القيم وظهور قيم جديدة[1] .

الاختراعات الى جاء بها البشر لا تقتصر على تلبية الحاجات فقط، بل كان لها يستدها في الحياة الاجتماعية بتعقيد العلاقات الاجتماعية وظهور قيم جديدة.

خاصة تلك الوسائل التكنولوجية التي يعتبر أثرها مباشراً على الإنسان مثل وسائل الإعلام كالتلفاز، الراديو، الهاتف، الكمبيوتر... إلخ، فهي تقوم بتغيير القيم بشكل كبير جداً حتى على مستوى الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات، كما أدى الإسراع التكنولوجي المتواصل إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر في الاتجاهات الحياتية المختلفة، وأصبح يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات لدرجة يمكن القول إن سرعة التغير تتناسب طردياً مع كثرة الاختراعات. ونتيجة الاختراعات التكنولوجية من المرحلة البسيطة إلى التصنيع برز بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، وصاحبتها تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الصناعي والاجتماعي كظهور أماكن مخصصة للعمل الصناعي وتغير توزيع الأدوار الاجتماعية وكذلك مكانة المرأة؛ لقد تغيرت المجتمعات.[2]

ان التكنولوجيا ومن خلال وسائلها مثل الاعلام احدثت تحولات على مستوى القيم والادوار الاجتماعية، فسرعت الابتكارات جعلت المجتمع يتنقل من الحالة البسيط الى حالة أكثر تعقيدا

1. 3. 2. 2. العوامل السياسية:

[1] عبد الله زاهي الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان، الأردن، ص 88.

[2] محمد عبد المولى الدقش، مرجع سابق، ص 63-64.

العامل السياسي يلعب دوراً في المجتمعات البسيطة، ولم يكن لتحقيق هذه المجتمعات درجة من الاستقلال والتحرر تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، كما كانت هذه المجتمعات الاستاتيكية بطيئة التغيير. ولقد ظهر دور بارز للعامل السياسي في التغير الاجتماعي بعدما ظهرت الزعامات السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، وأصبحت هذه النظم هي التي ترسم للتغير وتحاول جاهدة، ويظهر ويشار لهذا الحد مع المجتمع المدني، ترسم سياسات تهدف لدمج الطاقات في سبيل تحقيق هذه البرامج السياسية، وهذا العامل يؤثر أكثر من خلال التحولات البنيوية بمؤسسات الإدارة والسلطة والقانون في المجتمع.[1]

العامل السياسي أصبح من العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي بعد انفصاله عن المجتمع المدني، حيث بات يحدد سياسات التحويل ويعيد تسجيل الانظمة من خلال الاصلاحات لمؤسسات الضبط والقانون في المجتمع

1. 3. 2. 3. العوامل الأيديولوجية (الفكرية):

نقصد بالأيديولوجيا منظومة من المعتقدات والأفكار التي تؤثر في الأوضاع الاجتماعية وتساعد في التغيير الاجتماعي بصورة عامة؛ فقد تشكل الأفكار الأيديولوجية عاملاً محركاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات، وتساهم لدرجة كبيرة في تحديث وتطوير النماذج الاجتماعية، ليظهر تأثير مباشر على المجتمعات التي تستجيب لهذه الأفكار أكثر من تلك المجتمعات الرافضة لها، إذ يتضح أن تعدد المذاهب الفكرية يؤثر في أساليب حياة الناس وبطبيعة الحال على التغير الاجتماعي أيضاً، فالأفكار مثل الرأسمالية والاشتراكية والدينية تؤثر على نشاط الفرد والجماعة داخل المجتمع.[2]

[1] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص: 69.

[2] فضل عبد الله الربيعي، مرجع سابق، ص 85-86.

إن الأيديولوجيا ليست أفكاراً فقط، بل قوة فعالة تدفع إلى التغير الاجتماعي وتشكل مجرى للمجتمعات من خلال تطور أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، ويكون لها أثر أقوى عند المجتمعات التي تتبنى هاته الأفكار

وتشكل نمطاً معيناً من التفاعلات والعلاقات وتمارس سلطتها وتفرض أيديولوجيتها على مجتمعات إنسانية أخرى من خلال وسائل الإعلام الموجهة من أجل إحداث التغيرات في البنية الاجتماعية وكذا علاقاتها الاجتماعية.[1]

المذاهب الفكرية تساهم في التغير الاجتماعي بتحديد أنماط التفاعل والعلاقات، وتمارس تأثيرها عبر وسائل الإعلام للترويج لأفكارها لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد.

1. 3. 2. 4. العوامل الدينية:

هناك من بين العلماء الذين شددوا على أثر وأهمية العامل الديني في التغير الاجتماعي، منهم الفرنسي فوستيل دي كولانج في كتابه "المدينة العتيقة"، كما أكد على أفكاره الفيلسوف الإنجليزي بنيامين كيد الذي ذهب إلى أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، والنظام الديني هو الذي يحقق التكامل ويوحد الأجيال وينقذ الحضارات من الانهيار الكبير؛ لهذا فمن خلال الوسائل الحديثة في نشر الوعي الديني والثقافة الدينية لمختلف المجتمعات، أحدث تأثيرات انعكست على مختلف شرائح المجتمع والمؤسسات المجتمعية، جعلت الأفراد يلمسون نوعاً من الصحوة ليتخلوا على عادات وتقاليد كانوا متمسكين بها، وبعد المعرفة الصحيحة والحقيقة أصبح هناك نوع من النضج في النظام الديني.[2]

العامل الديني هو عنصر محوري في التغير الاجتماعي خاصة مع وسائل التواصل التي تنشر الوعي الديني، فهو الذي يربط الأجيال ويحفظها، ويتجاوز تأثيره إلى تشكيل البنية الاجتماعية.

---

[1] فضل عبد الله الربيعي، نفس المرجع، ص 86.

[2] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 69.

انعكس بدوره على باقي النظم الاجتماعية، وعليه فإن العوامل الدينية ليست أقل تأثيراً على البناء الاجتماعي من العوامل التي تم ذكرها سابقاً.

1. 3. 2. 5. العامل الاجتماعي:

إن الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية وانتشار التصنيع من أهم العوامل التي أدت إلى تغييرات في الخصائص السكانية والوظيفية للأسرة، إلى جانب تغييرات موازية بدأت تظهر في أنماط التفاعل بين الأفراد وعلى مجموعة القيم، فالهجرة المتزايدة إلى المدن وما جاء معها من تحرر من الروابط التقليدية والقرابية، وإقامتها من ثم تحت تعليم المرأة وخروجها إلى العمل كلها انعكست بدورها على الأدوار، وحققته المرأة من استقلال اقتصادي وعاطفي واجتماعي[1] .

الهجرة والتصنيع من العوامل الأساسية في تغيير البنية الاجتماعية حيث أطلقا تحولات في دور الأسرة، وفتحا آفاقاً جديدة أمام المرأة وساهما في استقلالها في مختلف المجالات

بمعنى أن العوامل الاجتماعية هي مجموعة التغيرات التي تطرأ على البنى والهياكل التركيبية للمجتمع؛ والمجتمع كما يخبرنا جيرث وميلز مكون من مؤسسات بنيوية لها وظائفها وأهداف محددة، كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والعائلية والتربوية والعسكرية، وهذه المؤسسات متصلة في نفسها اليوم ومكملة لبعضها، والتغير إذا طرأ على واحدة منها يترك أثراً على الأخرى وينعكس على بقية المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تغير طبيعتها الاجتماعية من شكل إلى شكل آخر[2].

العوامل الاجتماعية هي التي تشكل النسيج الرئيسي للمجتمع فكل نظام في هذا النسيج له دور معين يقوم به وأي تغير يطرأ على واحد من هاته الأنظمة يؤثر على الأخرى مما يحدث في الأخير تغيراً في شكل البناء ككل

---

[1] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 61-70.

[2] الشيخ شويخة وفتيحة سنوسي، التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019، ص 32.

1. 3. 3. الثورات والحروب:

تعد الثورات والحروب التي تحدث في المجتمعات من العوامل التي تعجل في إحداث التغير الاجتماعي، وذلك لما يترتب عليها من تغييرات سريعة تتصل بالأوضاع والنظم الاجتماعية في المجتمع، فالثورات يقصد بها التغير الجذري في المجتمع وهي إحداث تحولات كبيرة في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أنها تولد الوعي القومي[1].

الثورات والحروب تحدث تغيراً جذرياً في المجتمع، حيث تعيد تشكيل البنية والعلاقات والقيم وتولد وعياً جديداً للأفراد نحو التغيير سواء هذا التغيير في الاتجاه السلبي أو الإيجابي

لدى الأفراد وتدفع المجتمع نحو التغير الاجتماعي، أما الحروب فلها أثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية والقيم والأخلاق السائدة في المجتمع، وإحداث تغير اجتماعي سواء سلبي أو إيجابي

1. 3. 4. ظهور القادة والمفكرين:

هم شخصيات بارزة تظهر في المجتمع بغية التغير وهم أفراد يمتلكون قدرات قيادية أو ذكاء أو قدرة تشخيصية يقومون بتوعية الأفراد وتوجيههم يؤثر على الناس تأثيراً واضحاً في آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم وفي سلوكهم العام وهذا يؤدي إلى إحداث تغير سواء في النظام الاجتماعي أو أسلوب التفكير أو أسلوب العطاء وبالتالي تتغير طريقة حياة الناس مثل هؤلاء الأشخاص كارل ماركس، ماوتسي تونغ، محمد عبده.. الخ[2].

القادة والمفكر بن لهم تأثير خاصة في المجتمع. فهم يغيرون انماط التفكير والسلوك ويقودون الى تحولات عميق في النظام الاجتماعي الذي نعكس على حياة الناس.

يتضح من خلال ما سبق أن التغير الاجتماعي ليس وليد عامل واحد بل هو حصيلة مجموعة عوامل تتفاعل فيما بينها فكل عامل له درجة متفاوتة من التأثير تنعكس على النظم والبناء الاجتماعي بشكل عام.

---

[1] الجموعي مؤمن بكوش، نفس المرجع، ص 68

[2] الشيخ سويعة وفتيحة سنوة ،مرجع سابق ص3

1. 4. مراحل التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي ظاهرة ملازمة للمجتمعات، كما أنها عملية مستمرة تتأثر بجملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأيضاً السياسية فهذا التغير لا يأتي دفعة واحدة بل يمر بمراحل وهي كالتالي :مرحلة التحدي (التشويش) تعد هذه المرحلة من المراحل الأولى لعملية التغير تقابل بالرفض أو القبول. ينظر إلى عملية التغير في هذه المرحلة لأي مشهد من مظاهر الحياة، تحدياً للقيم والعادات والعرف المنتهى متقابل بالرفض أو الرضا، وقد تكون عملية تشويش على صفة نريد تغييرها ولكن كلما كانت هذه الصفة من الصفات الثقافية المتأصلة[1]

1. 4. 1. مرحلة التحدي والتشويش:

هذه المرحلة تعد بداية التغيير وتوضح انها توجه رد فعل من المجتمع خاصة إذا كانت مرتبط بالقيم الثقافية المتجذرة.

كانت المعارضة أشد وأقوى وكلما بعدت قلت المعارضة

1. 4. 2. مرحلة الانتقال (التجديد):

في هذه المرحلة يظهر فئة من الأفراد الذين يتبنون الأفكار الجديدة وينتهجون مظاهر التغير ويدافعون عنها على الرغم من وجود في المقابل فئة معارضة لينشأ منا جدل ونقاش على الأفكار الجديدة وتدوم محاولاتهم، وكل فئة تحاول إيجاد نقطة ضعف الفئة الأخرى وتدور النقاشات ويحتدم الجدل وتحديداً أنها من أخطر المراحل لأنها تؤدي إلى تأجيج الرأي العام.[2]

بمعنى أن هذه المرحلة تعكس جوهر الصراع الفكري بين المؤيدين والمعارضين على تبني أفكار جديدة وإرساء أسس جديدة للمجتمع، واحتدام النقاش للتعبير عن أكثر المراحل حساسية.

1. 4. 3. مرحلة التحويل (الدفاع):

[1] الشيخ سويعة وفتيحة سنوة ، مرجع سابق ص33

[2] حيدر صادق صاحب، مراحل التغيير الاجتماعي ، الحوار المتمدن موبايل 11-12-2025، ص 1

في هذه المرحلة تقل مقاومة الفئة المعارضة، وتصبح القوة للأفكار الجديدة والمخترعات والاكتشافات[1] سواء من قناعة من هذه الفئات أو عدم حدوث المعارضة، لتبدأ عملية إعادة تنظيم الظاهرة المتغيرة وهذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل لأنها تبقي القوة الدائمة للأفكار الجديدة تدافع عنها لمصلحتها من وجهة نظرهم وحتى تبرير مواقفها[2].

تبرز في هذه المرحلة تحول مقاومة التغيير إلى قوة دافعة، حيث إنها لا تقتصر على رفض الأفكار بل على إعادة هيكلة هاته الأفكار، مبينة أن الدفاع عنها يعتبر سبباً للاستقرار خاصة للفئة الرافضة لها، وتريد موقف الرافضين لتقوية مبرراتهم.

1. 4. 4. مرحلة التطبيق (الاستقرار):

وهي المرحلة التي يتم فيها تعميم التغير والأفكار والاختراعات والاكتشافات في المجتمع ككل وتستمر التغيرات المادية أو نظام أو واقع لا يقبل الجدل أي لا يعود النقاش والجدل، كما أن هذه المرحلة تدخل الأفكار حيز الثقافة وتصبح من العموميات الثقافية التي يعمل بها كل أفراد المجتمع.[3]

يتضح هنا كيف أن التغيير يتحول إلى جزء من الواقع اليومي ليصبح معتمداً ومتفقاً عليه من قبل المجتمع، كما أن الأفكار الجديدة تصبح جزءاً من الثقافة التي لا يتم التشكيك بها.

ومن الضروري التنبيه أنه ليس هناك زمن فاصل بين المراحل أو حدود فهم متداخلون ويتم بفترة زمنية طويلة أو قصيرة وقد تندمج هاته المراحل لأن مراحل الانتقال تحتاج وقتاً خاصة وقت وجود الفكرة التي تحييها وتقبلها

1. 4. 5. مراحل التغير الاجتماعي عند هربرت ليونيرجر

رأى هربرت أن هناك سلسلة من المراحل التي يمر بها الفرد لأخذ الأنماط الجديدة

---

[1] الشيخ سويعة وفتيحة سنوة المرجع السابق ص : 34

[2] حيدر صادق صاحب ، نفس المرجع، ص 1

[3] الشيخ سويعة ، وفتيحة سنوة نفس المرجع ، ص 34

– مرحلة الإحساس: تقبل سماع بموضوع أو معرفة جديدة

– مرحلة الاهتمام وهي مرحلة تجميع معلومات حول موضوع ومعرفة درجة فائدته

– مرحلة التقييم: وهي مرحلة اختبار المعلومات المجمعة من الموضوع الجديد

– مرحلة المحاولة: مرحلة اختبار الفكرة ودراسة تطبيقها .

مرحلة التبني: مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده ليكون ضمن النمط السائد .[1]

هذا الترتيب الذي وضعه ميريل يبين وبطريقة منطقية كيف يتطور قبول الفرد للنمط والأفكار الجديدة ابتداءً من معرفة الموضوع أول مرة إلى الاعتماد عليه، كل مرحلة هنا تبنى على سابقتها مما يعكس العملية كونها مدروسة ومنظمة في نسق الأفكار لتسمح للفرد بالتأقلم بثقة مع التغير.

1. 4. 6. مراحل التغير الاجتماعي عند عاطف غيث

يرى عاطف أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاطرادية للتغير الاجتماعي بشكل عام وهي كالتالي

المرحلة الأولى : انتشار عنصر أو بسمة جديدة داخل النسق سواء : اختراعاً أو أتى من ثقافة أخرى عن طريق الانتشار .

المرحلة الثانية: يحدث صراع بين السمات القديمة مع الجديدة من أجل البقاء ينتهي بانتماء النسق الثقافي

المرحلة الثالثة: انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات في سمات متصلة به أو اتجاه تنظيم الثقافة لتتمكن من مواءمتها أو امتصاصها

[1] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق ص : 58

المرحلة الرابعة : يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي وفي حال حدوث صراع لدخول تجديدات له عبر الزمن ودخول أدوات جديدة تجعلها في صراع مع القديمة يتم أخذ عناصر جديدة تتوافق مع عناصر القديمة.[1]

ما طرحه عاطف يعكس مساراً منطقياً يبين كيف أن التغيير الاجتماعي ينطلق من انتشار الفكرة ثم يمر بصراع بين القديم والجديد حتى تنتهي العملية بإعادة تنظيم الثقافة، ليصبح العنصر الجديد جزءاً من النسق الثقافي مما يجعل المجتمع قادراً على التعايش مع التغيرات.

1. 5. انواع التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي إحدى أبرز السِمات في المجتمع اليوم حيث لا تبقى البنى الاجتماعية ثابتة، بل تخضع لتحولات مستمرة لتغيير طبيعتها، وللتغير الاجتماعي عدة أنواع من ضمنها:

1. 5. 1. التغير الانقلابي الثوري:

وذلك يطيح بالبناء أو النظام القائم في مجتمع ما، ويضع قواعد ونظاماً جديداً ومستحدثاً، وقد يمثل النظام الجديد تحسيناً في الأحوال الاجتماعية أو الاقتصادية أو يحدث العكس ويكون هناك تراجع خاصة إذا كان القائمون بالثورة أو الانقلاب رجعيين أو غير تقدميين، ويتميز هذا النوع بالتغير العميق والقوة والسرعة في التعبير وعدم الاكتراث لقواعد العرف والتقاليد ونظام القانون[2].

هذا النوع من التغيير هو تغيير جذري يصلح بالأنظمة القديمة و يضع محلها ان عامة جديدة وهذا يودي اما إلى تحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية او الى تراجع كبير خاصة اذا كانوا القائمين غير متقدمين كما ان هذا التغيير يتسم بالسرعة و العنف دون اختراع الغرف والتشريعات القانونية

[1] فضل عبد الله الربيعي ، مرجع سابق، ص : 91-92

[2] سكومي فاطمة، الإرهاب والتغير الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، أسس وبحوث أنثروبولوجية في الجزائر المعاصرة، جامعة وهران، الجزائر، ص 28.

1. 5. 2. التغير البطيء :

يحدث هذا التغير بشكل بطيء جداً مثل ما هو موجود عند المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضارياً، وتكاد تكون في حالة شبه جمود، مثل مجتمعات موجودة في القرن الواحد والعشرين ولكن نمط عيشها وأحوالها في القرن الثاني عشر، والتحول عند هذه المجتمعات يكون بطيئاً جداً بحيث لا توجد مجتمعات استاتيكية ثابتة ثباتاً مطلقاً[1].

التغيير البطيء يتشابه مع نمط عيش مجتمعات لم تشهد فترات سريحة في التطور، محافظة على انماطها القديمة رغم الزمن لذلك تغييرها يكون بطيء دون ان تصل إلى حالة الشبات المطلق بل تملل في حالة حركة بطيئة ومستمرة

1. 5. 3. التغير المتدرج:

وهو تغير مرحلي يكون نتيجة تراكمات جزئية متنوعة لا تبدو واضحة أو مدركة خلال زمن قصير، إلا أنها مستمرة تحدث بانتظام وتسارع، وفي الغالب هي تغيرات كمية تكون بالتدرج وتؤثر في الحد البعيد في الكيفية، أي أن تأثيرها يتجاوز إلى طريقة العيش والحياة، ولكن ذلك لا يلاحظ إلا عن طريق الخبراء أو القائمين على هذا المجال[2].

هو عملية تراكمية تحدث ببطئ لا يحد كتنا ادراكها في وقت قصير لكنها تحدث يشكل منتظم ومتراكم حتى تؤثر بعمق في انماط الحياة و في غالب الاحيان هاته التغيرات تكون واضحة فقط للخبراء الذين يراقبو هذه العمليات عن كتب.

1. 5. 4. التغير السريع:

[1] حواوسة جمال، محاضرات في مقياس التغير الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، قالمة، الجزائر قسم علم الاجتماع، 2021 ، ص13

[2] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص: 78-79

هو التغير الذي يسير بوتيرة سريعة ويشمل مناحي عدة من مظاهر الحياة اليومية دون سر أو خفاء، وهذا النوع يختزل مراحل التغير الاجتماعي ويكون عادياً ومعهوداً في المجتمعات الغربية كالمجتمعات الأمريكية والأوروبية ودول شرق آسيا[1].

التغير السريع يسلط الضوء على التحولات السريعة ويبين قدرة المجتمعات المتقدمة على التكيف، فتصبح التغيرات جزءاً من قدر حياتهم اليومية بشكل فوري مما يعكس ديناميكية هذه المجتمعات في تبني الابتكارات والتقدم.

1. 5. 5. التغير الدائري:

نظريته تقوم على مجموعة من المسلمات مؤداها بأن الظواهر الإنسانية مهما تكون أنواعها وصورها تتكرر بين الآونة والأخرى، وتكرارها يعتمد على الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها المجتمعات، وهو يرتكز على جملة من الدلائل الواضحة التي تبين أن التغير وأسبابه يتواجد مع تواجد الإنسان وتلك الحقائق[2].

يوضح التغير الدائري فكرة مفادها أن الأحداث والظواهر الاجتماعية بغض النظر عن أنواعها أو أشكالها تتكرر وفقاً لظروف سواء كانت ذاتية أو موضوعية.

1. 5. 6. التغير التطوري:

ساد في القرن التاسع عشر خاصة بعد ظهور كتاب داروين (أصل الأنواع) للاعتقاد أن تغير المجتمعات الإنسانية يخضع لقانون التطور، ذلك القانون الذي يجعل حركة التغيير تسير عبر مراحل تطورية متعاقبة تتفاوت في درجات تعقيدها ورقيها بصورة توالية من البسيط إلى المعقد.

إن الفكرة التي طرحها داروين ألهمت في تفسير التغير الاجتماعي باعتباره عملية تتقدم عبر مراحل، تتفاوت هاته المراحل من البسيط إلى التعقيد.

---

[1] الجموعي مؤمن بكوش، مرجع سابق، ص 75.

[2] فوضيل دليو وآخرون ، من التعريب إلى التأصيل، دار المعرفة، ص 121.

1. 5. 7. التغير الانتشاري الحضاري:

لأن الانتشار له دور كبير في تفعيل تغير المجتمعات، فلو بقيت المجتمعات الإنسانية في عزلة سابقة عن بعضها لحرمت من تبادل الأفكار والمعلومات ودخلت في مستوى التخلف الاجتماعي المادي والعلمي.

يبين الانتشار، خاصة انتشار الأفكار بين المجتمعات، التسريع من عملية التغيير، فانفراد المجتمع يجعل من الصعب عليه أن يتطور أو يتبادل المعرفة التي تدفع به للخروج من التخلف إلى التقدم في مختلف المجالات.

1. 5. 8. التغير المخطط:

أي أن يسير وفق مبادئ وأهداف مرسومة وبرمجتها بالمجتمع، لتحقيق الإدارة الواعية ووضع برامج وتوجيه العام والمجتمع عن طريق الدولة، ولا بد لها من تحقيق أهداف تنموية واجتماعية لتحقيق النمو والتطور والرقي الحضاري.[1]

التغيير المخطط يعتمد على رؤية الدولة في سعيها لتوجيه المجتمع لتحقيق الأهداف التي قامت بتأطيرها، وذلك لضمان تحقيق الازدهار والتقدم على المدى الطويل.

1. 6. أشكال التغير الاجتماعي:

يشهد المجتمع البشري سلسلة من التحولات الناتجة عن التغير الاجتماعي الذي يعتبر عملية تعديلية معقدة تتخذ أشكالاً عدة تعكس طبيعة هذه التحولات التي يعيشها المجتمع عبر الزمن، ومن بين هذه الأشكال ما يلي:

1. 6. 1. التغير الدائري:

تنطوي فكرته على مجموعة من المسلمات مفادها بأن الظواهر الإنسانية مهما تعددت أنواعها وصورها تتكرر بين الآونة والأخرى، وتكرارها يعتمد على الظروف الموضوعية والذاتية

[1] سكومي فاطمة، مرجع سابق، ص 13.

التي تمر بها المجتمعات؛ فالمجتمعات التي تمر بحالة جمود وتخلف وانتكاس تعقبها فترات تطور وعدم استقرار،[1] وبمعنى هذا الشكل من أشكال التغير يتجه صعوداً وهبوطاً ونمواً ونكوصاً على شكل دوائر متتابعة وبنظام دوري، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة تمر بفترات جمود وتخلف وانتكاس تقلبها فترات تطور ونمو، ثم لا تلبث هذه الفترات أن تنتهي ويحل محلها فترات تخلف ونكوص وعدم استقرار؛ أي أن لكل حضارة عمراً معيناً تكون في أوج تقدمها وعطائها ثم تخلفها فترة سقوط واندثار[2].

حيث يشير التغير الدائري كما ذكرنا سابق ان الطواهر الاجتماعية مهما كانت انواعها تعود للتكرر مرة اخر في المجتمع وهذا التكرار يسير وفقا ظروف.

1. 6. 2. التغير الاجتماعي الخطي (الطولي):

يتميز هذا الشكل بتغير مستمر، ويكون التغير نحو أهداف محددة، وهذا التغير لا يحدث بنتيجة أحداث سابقة في الماضي بل يسير نحو اتجاه واحد دون العودة إلى مراحل أدنى إثر تجاوزها؛ فالتغير في هذه المجتمعات يبدأ من شكل بسيط إلى شكل أكثر تعقيداً في نمو مستقيم نحو التقدم من مرحلة إلى مرحلة أحسن، ومن السيء إلى الأحسن والأحسن[3].

بمعنى ان التغير الخطي بسير في مسار ثابت نحو التقدم دون العودة الى الوراء وهذا ما يجعل المجتمع يسير في خط مستقيم وكل مرحلة تكون افضل من سابقتها.

1. 6. 3. التغير المختلط:

هو تغير متوسط بين الشكلين الدوري والطولي، بحيث إنه تغير دائري من حيث سير التاريخ وحركة الأحداث الحضارية والاجتماعية، وهو تغير خطي من حيث النتيجة التي سارت

[1] إحسان محمد الحسن، مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 303.

[2] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 303.

[3] عبد الله الرشدان، مرجع سابق، ص 281.

بها تلك العملية؛ أي أنه يظهر بأخذ الصفة التاريخية من التغير الدائري حيث يلتزم بالمرحلة السابقة للمراحل القادمة، ويأخذ صفة التقدم والنجاح للعملية من التغير الطولي[1].

التغيير المختلط يجمع بين تكرار الأحداث الموجودة في التغيير الدوري، ونجاح ومسير التغيير من أفضل لأفضل في التغيير الخطي.

1. 7. مصادر التغير الاجتماعي وآلياته:

تباينت آراء المفكرين حول تحديد مصادر التغير الاجتماعي، غير أنه يمكن وجود شبه اتفاق بينهم على وجود مصدرين رئيسيين نلاحظهما وراء هذا التغير وهما:

1. 7. 1. المصدر الداخلي :قائم على ما يجري ويحدث داخل النسق الاجتماعي بمعنى داخل الظاهرة وفي المجتمع نفسه، هذا التغير نتيجة لتفاعلات مختلفة تكون داخل المجتمع.

المصدر الداخلي يوضح أن التغيير ينشأ من ديناميات تحدث داخل المجتمع نفسه بحيث أن الظواهر تتطور بفعل التغييرات التي تحدث داخل المجتمع أو النسيج الاجتماعي مما يؤدي إلى تحولات اجتماعية مستمرة من الداخل.

1. 7. 2. المصدر الخارجي :وهو التغير الذي يأتي من خارج المجتمع عن طريق التفاعل واتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، من حيث يتفاعل – بمعنى ان التغيير يأتي. خارج الحدود المجتمع مع مجتمعات اخرى. ويعتمد على نقل الأفكار او تحديات من مصادر خارجية وعليه فإن هذا التغير يأتي عبر عدة آليات واضحة ومحددة بغض النظر إن كان المصدر داخلياً أم خارجياً، ومن بين تلك الآليات[2] :

1. 8. اليات التغير الاجتماعي

1. 8. 1. الاختراع والاكتشاف:

[1] نبيل بدران، أحمد فاروق محفوظ، أسس التربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ط1، ص 104.

[2] فضل عبد الله الربيعي، مرجع سابق، ص 87-88.

يتضح ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة قبل ذلك؛ كاختراع الكهرباء والسيارة، أو تحديد وتحسين جودة وكفاءة مخترعات قديمة كتحسين الآلة البخارية وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما إلى ذلك، كل هذا يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. ونفس الأمر بالنسبة للاكتشافات والتي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلاً ولم نعلمها قبلاً؛ كاكتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح، أو العثور على عناصر جديدة في الطبيعة واكتشاف قوانين مختلفة وغيرها؛ وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات اجتماعية تشكل معاً ميكانيزمات التغير الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإن الحاجة التي تدعو إلى الاختراع أو الاكتشاف هي حاجة اجتماعية في المقام الأول[1].

هنا يبرز الدور المحوري للاختراعات والاكتشافات في تحفيز التغيير الاجتماعي بحيث أن الابتكارات لا تقتصر على الجانب التقني وحسب بل تمتد إلى الثقافة والمجتمع ككل ودفعه نحو بحاجة إلى هاته الابتكارات فهي تظل محركاً أساسياً في تطور المجتمع

1. 8. 2. الذكاء والبيئة الثقافية:

من المؤكد أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف لأن ذلك يتطلب مستوى مرتفعاً من الذكاء، أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع. ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثاً ومكتسباً، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوفر لديه البيئة الثقافية التي تساعد على الاكتشاف أو الاختراع.[2]

الذكاء ليس كافياً بمفرده لتحقيق الابتكار بل إن البيئة الثقافية تلعب دوراً أساسياً، وحتى لو كان الفرد ذكياً فلن ينجح في الابتكار ما لم يجد الدعم والتشجيع في المحيط، مما يعني أن التفاعل بين الذكاء والبيئة ضروري للتقدم.

1. 8. 31. 8. 1.. أثر الانتشار:

[1] محمد عبد المولى الدقش، مرجع سابق، ص 20-21.

[2] محمد عبد المولى الدقش، مرجع سابق، ص 21.

إن الاختراعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنشر عند كثيرين في المجتمع حتى تعمم وتؤدي إلى عملية التغيير، والانتشار يعني قبول التحديث من قبل أفراد المجتمع؛ ولذلك لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إن لم يتم قبولها لدى أفراد المجتمع أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة متنوعة حسب ثقافة المجتمعات وقد تكون إرادية أو قهرية، ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سعة الانتشار.

يتبين مما سبق وتم طرحه في المصادر والآليات أن التغير عملية مستمرة ودائمة تحكمها مجموعة مصادر وآليات متداخلة تشكل بنية المجتمع وتوجه مساره، كما أن الآليات التي يتحقق عبرها التغير الاجتماعي، سواء كانت تدريجية أو سريعة، مخططاً لها أو تلقائية، تؤكد أن المجتمع في حركة دائمة نحو إعادة تشكيل أنظمة جديدة[1].

النجاح في الاختراع يعتمد على انتشاره بين أفراد المجتمع، فلا يكفي وجوده فقط بل يجب أن يقبله عدد كبير من الناس، وهذا يحدث عبر مراحل متدرجة ذكرناها سابقاً تؤثر في ثقافة المجتمع سواء بالاختيار أو الإجبار.

2. مظاهر التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي أحد المحركات الأساسية لتطور المجتمعات فهو عملية مستمرة تمس البنية العميقة للمجتمع، إذ يعكس الانتقال من أنماط تقليدية في التفكير والعيش إلى أساليب أكثر تحديثاً أو توافقاً مع متطلبات العصر؛ فتعد هذه المظاهر للتغير الاجتماعي من المواضيع الأساسية للتغير لأنها تكشف كيفية انتقال المجتمعات من حالة إلى أخرى.

2. 1. المظاهر الثقافية للتغير الاجتماعية:

المظاهر الثقافية للتغير الاجتماعي تتبعه بعض المظاهر الثقافية وهي تنقسم إلى قسمين:

[1] محمد بلعيد وتعويدي عبد الباسط، مرتكزات التغير الاجتماعي ونظرياته المفسرة وعوائق تطبيقه على المجتمعات العربية، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 05، العدد 02، ص 60.

2. 1. 1. المظاهر الثقافية اللامادية:

الجانب اللامادي من الثقافة يشمل القيم والمعايير والمعاني السائدة في مجتمع ما، والتي تحدد سلوك الأفراد واتجاهاتهم وتعطيها المغزى الحقيقي[1] .

يعني ان اللامادية من الثقافة تعمل مثل الإطار الذي يوجه سلوك الناس ويعطي لحياتهم معنى والمهم هنا ان القيم ليست ثابتة.

إن اختفاء النظرة السابقة للأرض على أنها المصدر الوحيد للرزق، وارتفاع قيمة بعض المهن الحرفية الصناعية وما يرتبط بها من قيم، تعتبر مظاهر لا مادية من مظاهر التغير، لأنه قبل التغير كانت قيمة الأرض كبيرة جداً إذ اعتبرت ثروة العائلة وشرفها وسلطتها، وتوزيع الأدوار يكون على أساس ما تمتلكه العائلة من أراضٍ، نتيجة الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري مظهر من مظاهر التغير الذي يسير ضمن محور القيم[2].

من الجوهري رويت كيف ان العلاقة بين الارض والكرامة كانت سائدة لفترة طويلة . لكن مع تطور المجتمعات وتغير القيم اصبحت هذه الرمزية أقل.

خروج السلطة من يد كبير القوم أو السن لأنه المسؤول عن الإنفاق وامتلاك الأراضي، ولكن بعد زيادة قيمة الأعمال الحرفية الصناعية تخرج السلطة من يده؛ إضافة إلى اختفاء ظاهرة العصبية والنعرة القبلية التي أشار إليها ابن خلدون في مقدمته والتي كانت تكون موجودة عند القبائل والمجتمعات البدائية، تتراجع هذه الظاهرة عما كانت عليه قبل التغيير.

إضافة لذلك، هناك مظهر قيمي آخر من مظاهر التغير الاجتماعي وهو المساواة بين الذكور والإناث، إذ كان حب إنجاب الذكور كبيراً بالتوازي مع كره إنجاب الإناث، وذلك راجع إلى الذهنية

[1] فادية عمر الحولاني، المجتمع والأنساق الاجتماعية المتغيرة، المكتبة المصرية، مصر، 2004، ص 142.

[2] نفس المرجع، ص 143.

القبلية والنظرة السائدة، وكان لإنجاب الذكور قيمة أعلى من الإناث إذ اعتبر عزاً وشرفاً للعائلة؛ هذا التغير ليس مطلقاً بل يختلف باختلاف المناطق الجغرافية ودرجة التغير .[1]

بمعنى أن السلطة سابقاً كانت بيد الكبير لأنه مسؤول عن الأموال والأراضي، ولكن الازدهار في الحرف والصناعات أفقد السلطة دورها السابق واختفت معها ظواهر مثل التعصب والتي كانت موجودة في المجتمعات القبلية.

زيادة التعليم وانتشار التعليم على نطاق واسع يعد أحد العوامل المؤثرة على القيم وبنية المجتمع بين بنيته الطبقية والأيديولوجية، وهذا التأثير يتخذ طابعاً إيجابياً نحو تسهيل عملية الحراك الاجتماعي من جهة، وتحسين الواقع الديمغرافي من حيث الكم والنوع من جهة أخرى.

التعليم وانتشاره يلعبان دوراً هاماً في تشكيل القيم والبنية الاجتماعية داخل المجتمع بين الطبقات، والتنوع يسهل الحركة الاجتماعية وزيادة الوعي عند الأفراد وأثره في الجانب الديمغرافي حيث حسن التوازن فيه.

وعلى المستوى الوطني قامت الجزائر بحملة لمحو الأمية شارك فيها كل المعلمين وأيضاً موظفون من مختلف القطاعات، كان الهدف منها محاربة ومكافحة الجهل والأمية، أطلق عليها شعار "الحرب على الجهل.[2]

زيادة عدد العاملين في الحرف الصناعية المختلفة وفي العمليات التجارية، هذا يعني أن النظرة التقليدية التي كانت تقلل من قيمة المهن غير الزراعية قد تلاشت، وصار مقياس العمل يتمثل في مردودية الفوائد... تعبر

كما ان الدولة استعملت كل الأساليب مثل فتح مراكز الخاصة للتعليم الاحسن وحملات تحسيسية لمعارضة هذه الافة وحسب الإحصائيات الصادرة عن اليونسكو 3 تقريرها الدولي حول التربية في سنة 1995 نسبة الأمية 38.4 بالجزائر ومقارنة مع الإحصائيات بعد الاستقلال ولها وخلص

[1] محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 149.

[2] حواوسة جمال، مرجع سابق، ص 102.

نسبة الأمية بالجزائر شهدت نسبة التمدرس بالجزائر ارتفاعاً محسوساً وتطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة من 47.20 نسبة 1994 إلى 83,05 سنة 1998 مع تراجع ملحوظ لنسبة الأمية في الجزائر من 85,00 % إلى 21,00 % سنة 2005 وبهذا التغير في المؤشر التعليمي وتراجع نسبة الأمية وزيادة نسبة التعليم العالي في الجزائر أثر على الكثير من القيم الأسرية والديمغرافية والاقتصادية .[1]

المجهودات التي استثمرتها الدولة في التعليم خاصة اتجاه فئة الإناث وزيادة التمدرس في بداية القرن الواحد والعشرين أثر في القيم الموجودة على مستوى المجتمع وأحدثت تغييراً بنيوياً للمجتمع مؤثرة بذلك على الأفكار والمعطيات السابقة للمجتمع

مظاهر أخرى لتغيير القيم على مستوى مكانة المرأة وتعليمها شغلها، احدث التعليم بتغيرات انتخابية غيرت نظرة المرأة إلى نفسها وإلى دورها كما غيرت نظرة الرجل إلى الأدوار المنوطة بها، مما ساهم بدوره أن يغير نظرة المجتمع ويرفعها ، كما أكدت مساعي الدولة على حق المرأة في التعليم والعمل وتوفير كافة الإمكانات اللازمة لها ، وبالتالي استطاعت المرأة الجزائرية تتعدى معدلات الساق مرتفعة في عالم العمل مقارنة دائماً ما من المسافة الحمل العربية إلى أن نسبة نشاط المرأة الجزائرية 1977 بلغ 24,30 بالرغم ونها مشاركة متواضع إلى انها في ارتفاع مستمر كما بلغت حصة المرأة في سوق العمل عام 2000 نحو 17.10 بالمئة وهذه تعتبر من المظاهر الثقافية التي اتاحها التغير الاجتماعي والمجتمع الصناعي.[2]

للتعليم دور أساسي في تغيير الأدوار المجتمعية للمرأة من أهمها دخول المرأة سوق العمل لتصبح نظيرة للرجل ومكملة للأسرة عكس دورها التقليدي الذي كانت عليه سابقاً وهي البقاء في المنزل ومع زيادات كبيرة في توجه المرأة إلى سوق العمل خاصة مع زيادة تعليمها العالي والنسبة في ارتفاع حتى وصولها اليوم إلى تأنيث بعض القطاعات مثل التعليم

[1] حواوسة جمال المرجع سابق ص 102

[2] حواوسة جمال نفس المرجع ص 105

بالعمل خارج البيت والمساواة مع الرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل بعدما كانت المرأة التقليدية إما مكانها في البيت أو تعمل في الزراعة لمساعدة زوجها أو تعمل عملاً حرفياً كالطرز والخياطة وهي في بيتها ، وكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأولاد، وخروج المرأة للعمل كان له تأثير على الحياة الروحية والعلاقات الأسرية:[1]

2. 1. 2. مظاهر الثقافية المادية

من مظاهر الثقافية المادية المتغيرة :

- كبر حجم المسكن .
- ابتعاده عن مناطق تجمع العاملة الكبرى
- الاعتماد والمظاهر لأنه بعيد على مكان الشخص
- توفير وسائل الراحة والأمور الصحية (تفضيل الأمور غير التقليدي)
- الميل لاستخدام الأدوات التكنولوجية والحديثة في المنزل والشعور بأهميتها.

هذا يكشف على مستوى التغيير نحو الوسائل المادية من الثقافة من ما من هذه الأدوات التي تستخدم خاصة من جانب الأسرة التلفزيون، الغسالة الكهربائية التصوير الهاتف الذكي ... الخ[2]

يمكن القول إن التوجه نحو المادية الحضرية بعكس تغييرات في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية إذا أصبح المنزل فضاء شخصي أكثر من كونه مكان للتجميع مما بغير طبيعة الروابط والعلاقات داخل الاسرة والمجتمع.

2. 2. المظاهر الاجتماعية للتغير الاجتماعية:

هناك جملة من المظاهر تعكس لنا التغير ومنها كالتالي

2. 2. 1. المظاهر الاقتصادية:

[1] حواوسة جمال مرجع سابق، ص 106

[2] الشيخ سويعة وفتيحة نسوة مرجع سابق ص 40

التحول لمزاولة المهن العلمية والمهن الصناعية بدلاً من المهن التقليدية التي تعتمد على العمل الجماعي المتمثل في زراعة الأرض –وقبول حراك مهني بين الأجيال المقصود به اختلاف ممدد بين الابن والأب ومن يزاول أكثر من مهنة في نفس الوقت.[1]

زيادة عدد العاملين في الحرف الصناعية المختلفة وفي العمليات التجارية، هذا معناه أن النظرة التقليدية التي كانت تقلل من قيمة المهن غير الزراعية قد خفت حدتها، وأصبح مقياس العمل يتمثل في قيمة الفوائد..

تعبر توجيه الإنتاج بعد أن كان الإنتاج الزراعي موجهاً أساساً للاكتفاء الذاتي، أصبح الإنتاج يتجه للسوق نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان..

ظهور التعقيد في الحياة الاقتصادية على مستوى الإنتاج والاستهلاك بعد أن كان يتسم بالبساطة في الحياة العائلية القديمة، ونظراً لظهور التجارة والصناعات التحويلية والبناء والنقل اقتضى الأمر وجود مهارات عامة في العمل الزراعي لم تكن موجودة من قبل.[2]

يشار هنا ان الاقتصاد تحول من الاعتماد على الزراعة التقليدية الى مهن العلمية والصناعية هذا ادي التي تعتبر المهن حتى بين الاجيال كما سعيدة زيادة متصاعد في المهن خارج قطاع الزراعة لترتفع قيمة هاته المهن وتريد الحياة الاجتماعية تعقيدا.

2. 2. 2. المظاهر الأسرية:

توجد مظاهر تطرأ على الأسرة نتيجة التغير الاجتماعي نتعرض لبعض منها:

ظهور الأسرة النواة من أهم مظاهر التغير الاجتماعي على الأسرة، فتغيرت من الأسرة الممتدة التي كانت تتضمن أفراداً كثيرين إلى أحادية، فعند تكوينها تبحث عن مكان سكن مستقل وتتجه نحو تقليل أفرادها (التقليل من حجم الأسرة).[3]

---

[1] فادية عمر الحولاتي، مرجع سابق ، ص 152

[2] فادية عمر الحولاني، مرجع سابق، ص 152–153.

[3] إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996، ص 122.

ان التغيير في نمط الاسرة يعكس تحولا جوهريا في بنية العلاقات والادوار داخل الاسرة، مما سمح بالمزيد من الاستقلالية والمشاركة، كما تعكس ايضا قدرة الافراد في التكيف مع مستجدات العصر ، لتشكيل اسرة أكثر مرونته وانفتاحا بعيد عن القيم والقواعد السابقة ...

علاقات السلطة: كما تغيرت علاقات السلطة في الأسرة، مثل غياب الأسلوب التسلطي الأبوي وتغير معاملة الآباء للأبناء فتصبح على نحو أكثر استقلالية واحترام ميولهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار، نظراً لتأثر الأسرة بالتغيرات التكنولوجية والأيديولوجية.

اتصاف العلاقات الأسرية الخارجية بالفتور وقلة التعاون مع الجيران، لأن الكل في المدينة يقدر فردياً عكس الريف.[1]

تغير مركز المرأة: خروج المرأة للعمل وزيادة مستواها التعليمي وخوضها لبعض المجالات كالسياسة والرياضة وتحررها من سلطة الرجل ومساواتها به تعتبر من أهم مظاهر التغير.

2. 3. المظاهر الديمغرافية للتغير الاجتماعي :

الهجرة – تعتبر الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية مظهراً من مظاهر التغير الاجتماعي ويقصد بالهجرة الداخلية الانتقال من الريف إلى المدينة أو العكس بالنسبة لدعم الدولة الصناعية أو الهجرة الخارجية وهي انتقال الفرد من مجتمعه الأصلي إلى مجتمع آخر لها عدة أسباب اقتصادية وسياسية الخ[2]

تضخم المدن. يعتبر تضخم المدن الناتج عن الزيادة التي سخرت فيه والهجرة من مظاهر التغير الاجتماعي

[1] سامية حسن الساعاتي، اختيار الزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 208

[2] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 228

إن التغير الذي يحدث على مستوى الهجرة يحدث تحولات على مستوى البنية الاجتماعية، ومجال التخطيط العمراني والخدمات وقد تعين في تضخم المدن زيادة حجم السكان يفوق الاستيعاب المتوقع.

3. النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

يشكل التغير الاجتماعي محوراً أساسياً في علم الاجتماع شغل به اهتمام المفكرين وعلماء الاجتماع نظراً لدوره الأساسي في فهم التحولات التي تطرأ على المجتمعات عبر الزمان بحيث من خلاله يغير أنماط الحياة والقيم والعلاقات داخل المجتمع ومن أجل تفسير هذه التحولات ظهرت مجموعة من النظريات السوسيولوجية التي سعت إلى تحليل ظاهرة التغير الاجتماعي عبرها. يصبح من الممكن قراءة التحولات الاجتماعية بعمق أكبر واستيعاب ديناميكياتها المتشابكة.

3. 1. النظرية التطورية :

تعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تسللت من ميدان البيولوجيا إلى الدراسات السوسيولوجية ، وكان لكتاب داروين Darwin أصل الأنواع Origin of Species نشره عام 1859 م أكبر الأثر في نشوء نظرية تطورية في الفكر السوسيولوجي ، وقد أخذت كتابات بعض علماء الاجتماع تطبق المفهوم الداروينى لتطور الظواهر العضوية ، فأخذت تطبقها على الظواهر والنظم الاجتماعية أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور البيولوجي ، أن مجمل الفكر التطوري البيولوجي تلاقى مع الفكر التطوري السوسيولوجي ، ذلك أن الأخير يرى أن تطور المجتمع وظواهره الاجتماعية تسير وفق قوانين الظواهر البيولوجية. [1]

[1] محمد عبد المولى الدقس .. مرجع سابق ، ص 99-100

ان هذا التفاعل بين البيولوجيا وعلم الاجتماع ساهم في تطوير التحليل السوسيولوجي للظواهر وفهم ديناميكية هذا الطواهر يشكل أعمق، بحيث يحلل المراحل التطورية للظواهر وبربطها يتطور الكائن الحي اي ان الظواهر الاجتماعية تخضع الى قوانين مماثل لداني في البيولوجيا.

ولقد سيطرت فكرة تطور الحضارة على هذا الاتجاه بين الدول القديمة الى الدول المتقدمة حيث من الانسان من حيث تقدمه الفني والاقتصادي عبد المراحل الحضارية التالية:

-المرحلة الوحشية

-المرحلة البربرية

-الحضارة: وتتمثل في اختراع الكتابة الصوتية وبداية الثقافة الاوربية

وتطور نظام الزواج في هذه المراحل الآنية.

- ممارسة الجنس بدون تحديد (التوعية الجنسية)

- الرواح الجماعي

- تعدد الأرواح

- تعدد الزوجات

- وحدانية الزوج والزوجة

وتطور نظام الاسرة عبر مراحل التالية:

- مرحلة الشيوعية الجنسية

- وجود نوع من الاسرة يقوم على رابطة الدم والزواج الجماعي

العشائر .....

العشائر الأبوية

الاسرة الوحدنية المكونة من زوج و زوجة واحدة وتحددت في كما تطور المعتقدات الدينية على مراحل ثلاثة الآتي:

- العبدات الحيوانية
- تعدد الآلهة
- وحدانية الآلهة .[1]

هذا التصور اساسي لفهم الكثير من التحولات في انماط الزواج والاسرة ومعتقدات الدينية للحظات للحضارات السابقة وصولا إلى اليوم لكن تحتاج مراجعة مستمرة مع الاخر بعين الاعتبار خصوصية المجتمع خاصة التاريخية منها لفهم المسار كل مجتمع

3. 1. 1. هربرت سبنسر 1820 1903:

يعد هربرت سبنسر أول من مثل هذا الاتجاه التطوري حيث يرى أن تغير المجتمع يسير في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة اللاتجانس واللاتمدن إلى حالة التجانس والتحديد والانتظام، لقد اعتقد سبنسر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون والأرض والكائنات البيولوجية، والعقل البشري، والمنتج البشري والعالم اللاعضوي في مجمله وهو عالم المادة، والعالم العضوي عالم الكائنات الحية، والعالم فوق العضوي (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور، وفي ضوء هذه الفرضية نظر سبنسر، إلى المجتمع على أنه كيان كلي يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفق ترتيبات معينة في مكان محدد. ويشبه المجتمع في تكوينه الكائن العضوي ولذلك فإنه عندما يتغير يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية، فالمجتمع ينمو في حجمه وهو عندما ينمو في الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متطابقة وهنا يظهر ضرب من التباين البنائي ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكامله فهو يطور دائماً أشكالاً جديدة لتكامل أجزائه المتبادلة وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة وتتحول بالتدرج إلى مجتمعات

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التغير الاجتماعي والمجتمع دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2008 ص 50-51

مركبة، وتتحول المركبة إلى مركب المركب إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز ..... وعدم تجانسه الشديدين[1]

رؤية سبنسر أساس لنجاح مفهوم الربط بين التغير الاجتماعي وقوانين البيولوجيا وكلما تزايد حجم البناء الاجتماعي وتطوره تباينت أجزاؤه وانتقل من البسيط إلى التعقيد إلى تعقيد أكثر

3. 1. 2. أوجست كونت 1798-1857:

قسم كونت موضوع علم الاجتماع إلى قسمين هما الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية وتختص الاستاتيكا الاجتماعية بدراسة المجتمعات في حالة استقرارها. أي دراسة المجتمع خلال فترة زمنية معينة وشرط وجود المجتمع، والأنساق الكبرى[2]

أما الديناميكا الاجتماعية فهي تهتم بدراسة قوانين التغير والتطور وحركة المجتمع المستمرة والسيرة الآلية للمجتمعات الإنسانية ونظر كونت إلى التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان ونتاجاً لتطور العقل الإنساني الذي تبلور في صورة قانون له أدوار ثلاثة ، وسماه قانون الحالات الثلاث ووجه البشر إلى المراحل الثلاث للتطور التي مرت به المجتمعات الإنسانية والعقل الإنساني[3]، إن رؤية كونت وقرنه مجالاً متكاملاً لفهم مسار الفكر الإنساني وتغييره حيث ربط تطور العقل والمجتمعات بقوانين أتاحت المجال لفهم وتحليل التطور الاجتماعي وفق مراحل متسلسلة. وهي كالتالي:

المرحلة اللاهوتية.

وهي المرحلة التي تسيطر عليها الغيبيات والثقافة الخرافية وللطبيعة في نظريات وآراء لاهوتية، وتكون المعرفة مطلقة ويسود النظام الملكي.

المرحلة الميتافيزيقية.

[1] أم الخير بدوي، التغير الاجتماعي مجلة التغير الاجتماعي العدد 5 ص 24

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 51

[3] المرجع نفسه، ص 51

وهي المرحلة الثانية التي يتجه فيها التفكير إلى الأفكار المجردة والتفسيرات إلى حالة الميتافيزيقية والفلسفية، وهي مرحلة يسود فيها حكم الشعب .

المرحلة الوضعية.

ويمثلها العالم الحديث وفيها تحل المرحلة العملية والصناعية محل العامل الديني ، ويخضع كل من الخيال والجدل للملاحظة . هذا والقول بوجود مراحل يعني تأكيد وجود فترات يحدث فيها الانتقال من وضع إلى وضع وهذا الانتقال لا يتم إلا بقطيعة مع الوضع السابق وتجاوزه، بفترة أو بثورة ولذلك تختلف كل مرحلة عن سابقتها وتتسم كل منها بخصائص معينة ، ثم إن التقدم لا يتم إلا عبر انشقاقات وهدم الماضي والخروج عليه ، وكل مرحلة تنفي ما قبلها وتصحح أخطاء المرحلة السابقة، والجديد لا يظهر إلا بعد أن يستنفد القديم كل مقومات وجوده ، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة نهائية وتنمية[1].

أوغست كونت سلط الضوء حول المراحل التي مرت بها المجتمعات أولاً عبر اللاهوتية حيث الغيبيات تهيمن ثم عبر الميتافيزيقية حتى تنتقل المعرفة إلى مستوى أكثر تحديداً وفلسفة أما الوضعية تنفي المراحل السابقة وتعكس تطوراً يحدث الآن فالانتقال لا يحدث تدريجياً بل بفترة حاسمة لتجاوز الماضي وتفتح المجال لظهور خصائص جديدة تميز كل مرحلة وتهدم سابقتها، وتصححها.

3. 1. 3. تشارلز داروين 1809 – 1882

قدم داروين أهم النظريات التطورية وبخاصة التطور البيولوجي حين عقد مماثلة بين المجتمع والكائن الحي وبخاصة في الصعود والارتقاء من الأشكال الأدنى إلى الأشكال الأعلى وذلك من خلال الصراع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح وفي ضوء ذلك يستطيع الأصلح أن يعيش بصورة أفضل ، وهكذا تتغير البناءات الاجتماعية مثل القبيلة – أو الأمة للبحث عن حلول أو سبل لمشكلة المنافسة وعلى ذلك والابتكارات التي تمت في الصين والهند قد انقضت

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان نفس المرجع ، ص 52

وتم تجاهلها ، وحل محلها النجاح الثاني للمجتمعات الغربية والمنافسة بين الأمم نسبت لتغييرات هامة في بناءاتها الاجتماعية إلا أنه لا يمكن القول وفي جميع الأحوال إن كسب الحرب أو الفوز بها يعد مؤشراً ودليلاً كافياً على وجود المنزلة الأعلى[1].

نظرة داروين تتجاوز البعد البيولوجي لتتصل بالنبي الاجتماعية كما يو كد على التنافس من اجل البقاء والتصوير البقاء الحضارة و تندثر .. كما ان النجاح والفور ليس مؤشر كافي على المكانة العليا.

3. 1. 4. لويس هنري مورغان 1818. 1881

وتتمثل النظريات التطورية كذلك في أعمال الإيدولوجي لويس هنري مورغان من هنود الإيروكوا : يقول مورغان . إن المجتمعات في الأزمنة الغابرة لا تشبه المجتمعات العدائية المعاصرة ، فالأولى تجمع من الأفراد ، بينما الثانية تجمع من العائلات ويقوم النموذج الثاني على علاقات الإقليم والملكية ، وهما اللذان يكونان الدولة . و استخلص مورغان نسق المراحل التطورية التالية في المجتمع الإنساني ، حددها في المراحل الثلاثة

مرحلة التوحيش

مرحلة البربرية

مرحلة الحضارة[2].

يمكن ان نرا في تقسيم مورغان محاولة لفهم تطور المجتمعات مما بمنحنى اطار لفهم تشكل البنى الاجتماعية عبر الزمن.

وتعتمد خصائص كل مرحلة من المراحل السابقة على نمط من الاختراعات التي يستخدمها الإنسان للحصول على رزقه ، والمرحلة الدنيا من الوحشية استخدم فيها الإنسان النار للحصول على مصدر رزقه ، وانتقل إلى المرحلة العليا من البربرية مع اختراع القوس والسهم ، ثم إلى دولة

[1] أحمد رشوان ، مرجع سابق ص 53

[2] أحمد رشوان ، نفس المرجع ص 59

الحضارة باستخدام الحروف الهجائية بالإضافة إلى التكنولوجيا ، وفي المرحلة الوحشية نظمت الحكومة في شكل عشائر ، ثم أخذت في الانحدار من خلال تقدم المجتمع ، وظهور المجتمع السياسي في المرحلة الأخيرة.[1]

هذا التسلسل للمراحل يبنى على إنجازات تقنية وإنسانية مما سمح بانتقال المجتمعات من الأشكال البدائية إلى أنماط أكثر تنظيماً ومع تقدم المجتمع بدأ قناعة وتبنى على أساس مرحلة جديدة ووصولاً إلى الحضارة

3. 2. نظرية التقدم الاجتماعي:

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أن يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائياً، ويسير المجتمع وفق مراحل محدثة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، والمجتمعات في تقدم مستمر، والملامح أن هذه التجربة تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة.

نظرية التقدم توضع ايضا من التقدم يسير في مسار على تشكل مراد وكل مرحلة ترتقي بسابقتها نحو الافضل لتحطي روية ايجابية لكل مرحلة قادمة ومن بين ممثلي هذا الاتجاه.

3. 2. 1. جان جاك روسو 1712-1788

جاءت أفكاره حول التقدم الاجتماعي في كتابه ذي العقد الاجتماعي، حيث عرفت نظرية تاريخية العقد الاجتماعي، والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية

المرحلة الأولى هي مرحلة الحياة الفطرية، كان الإنسان فيها جامعاً للنظام الطبيعي، ومتمتعاً بحرية تامة فالإنسان ولد حراً ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان

[1] أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 54

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الملكية الفردية والإنتاج البدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل أسرة، فأدت العادات والتقاليد في السلوك، لتأخذ لاحقاً صفة الجد والإلزام.[1]

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، ومنا زاد التنافس بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، ودعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضع لسلطة عليا – الدولة[2].

يربط روسو. التقدم الاجتماعي يتطور العلاقات الانسانية من حالة الفطرة إلى حالة الاستقرار، بهذه الطريقة يوضحان التقدم ليس مجرد تغير عابر هو تحول عميق في الأنظمة الاجتماعية.

المرحلة الرابعة مرحلة التعاقدية : توجها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم واختيار حاكم يحكم بإرادتهم . هذه تصورات روسو تبين كيفية قيام النظام السياسي وآلية الدولة التي بطبيعة الحال تشكل جانباً مهماً في مجال التغيير الاجتماعي.[3]

موضع روسو تحول العلاقات من الفوضى الى التنظيم من خلال التعاقد السياسي . يحل مشكلة التنافس وعدم المساواة ويؤسس لنظام سياسي يضمن حقوق الافراد و سند الى الارادة الجماعية. هذا الذي يعزز التوران والاستقرار.

3. 2. 2. أنطوان كوندورسيه 1743 – 1794 :

شرح كوندورسيه مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير .. شكل تاريخي لتقدم العقل البشري عام 1771 موضحاً تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الكمال من خلال مراحل محددة ويعتقد أن الثقافة والتعليم والتربية قاعدة أساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع. مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية ، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي.

[1] محمد عبد المولى الدقس ، نفس المرجع ، ص 76

[2] المرجع نفسه ، ص 76

[3] المرجع نفسه ، ص 77

بمعنى أن كوندورسيه يربط بين التطور العقلي للإنسان وبين أهمية التراكم المعرفي والثقافي ليصبح التاريخ بمثابة بوصلة تشرح كيف أن المجتمع يتقدم من خلال مراحل متتابعة ومتسلسلة.

و قد قسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل. وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية ، وقد قطعت منها الإنسانية في نهاية القرن الثامن عشر سبع مراحل وتتلخص المراحل على هذا النحو [1]

-المرحلة الطبيعية : وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية والتي تقوم على الجماعات الذاتية

-مرحلة الرعي واستئناس الحيوان

- مرحلة الزراعة: وفيها يبدأ الإنسان يتأمل مظاهر الحياة

-مرحلة الحضارة اليونانية : وقد ظهرت فيها المدينة الموحدة سياسياً ووصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية

-مرحلة الحضارة الرومانية : ظهرت فيها الأسر المودية والنزعة الرومانية العملية وفكرة الوحدة القانونية.

-مرحلة العصور الوسطى المسيحية : وقد بدأت بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 1476 وتتلخص بقيام الحروب الصليبية وبين حدة الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية ، وأثرت على المظاهر الفكرية في أوروبا

-مرحلة الإقطاع : النصف الثاني من العصور الوسطى ظهر فيها الاستبداد من جانب الطغاة والمحاربين ورجال الدين وظهور طبقة غنية على حساب الكادحة.. [2]

[1] محمد عبد المولى الدقس ، مرجع سابق ص 78

[2] المرجع نفسه ، ص 79

هذه المراحل تعطي روية متكاملة – انتقال البشرية من . مراحل بدائية وبسيطة الى مراحل أكثر تعقيدا بحيث لحيت عوامل مثل السياسة والدين دور محوريا في تشكيل البنية الاجتماعية وتقدمها,

–مرحلة اختراع الطباعة: تمتد من القرن الخامس عشر إلى السابع عشر تميزت بالنهضة الوعوية نتيجة اختراع الطباعة التي سهلت انتشار الفلسفة والكتب والأفكار عموماً، وانتشار الحركات النقدية والشعبية وما أحدثها قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت في تدعيم الديمقراطية وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام حركات اجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.[1]

بمعنى أن اختراع الطباعة لعب دوراً محورياً في الفكر البشري ومهد الطريق لانتشار الحركات الإصلاحية وإعطاء دفعة قوية نحو تحول المجتمعات لمواجهة الاستبداد

–مرحلة الثورة الفرنسية ويعتبر كوندورسيه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظام الاجتماعي.

يرى كوندورسيه أن التاريخ أداة لفهم حركة المجتمع نحو الحرية والمساواة ويوضح كيف أن تحليل المراحل الاجتماعية في أوروبا له أثر كبير في التصور العالمي حول تقدم الإنسانية

– مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية : من خلال دراسة الماضي يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية ، ليتحقق التجاوز والارتقاء الذاتي للفرد، وتعم فيه المساواة بين الأمم.

يلاحظ من تقسيم كوندورسيه بأنه تاريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولاً تعميم ما حدث في أوروبا على العالم [2]

يندرج تحت هذا الاتجاه، وجسد هذا الاتجاه أوغست كونت . .منظور والذي أشار في كتابه " مذهب في السياسة الوضعية ، إلى موضوعات تدور حول تلازم التربية الوضعية والاجتماع في

[1] محمد عبد المولى الدقس ، مرجع سابق ص 79

[2]محمد عبد المولى الدقس ، نفس المرجع، ص 80

حالته السكونية والمتحركة أن تناول . في حالة المجتمع الاستاتيكية الدين والمداعبة والتقدم والتغيير والتضامن الأسري واللغة والطبقات ، أما الديناميكية فقد اهتم بالتقدم و التغير.[1]

يعني أن كونت يعالج المجتمع من خلال تحديد أساسين يدبر المجتمع في حالة ثبات أحياناً وحالة حركية أحياناً أخرى والحركية هي المعنية بدراسة التقدم والتغيير حسبه

3. 3. النظرية الدائرية

تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن مسيرة التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت وما ترى أن الحياة الاجتماعية تسير بشكل في حركة منتظمة ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامها ودورانها نمو الكائن الحي ونهايته كما أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات وبدايتها ونهايتها . أي أن المتواترات الحياتية محددة ببداية ونهاية . في الدائرة المغلقة للميلاد والموت تتردد خلال حياة المخلوقات. هذا التواتر له دلالة مهمة بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهراً له[2]

بمعنى أن التغير الاجتماعي ليس عشوائيا بل يخضع لنمط دائرية متكرر بحيث كل مجتمع لمر بس اول من ولادة والنمو الى الانحدار. ثم يعاود هذه الدورة.

3. 3. 1. ابن خلدون 1332 1406

مثل هذا الاتجاه عالم الاجتماع العربي ابن خلدون ، حيث يرى أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وأن للدول أعماراً كالأشخاص وأن عمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال مقدراً الجيل بأربعين سنة فعمر الدولة في إذن مائة وعشرون سنة . وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي : مرحلة النشأة والتكوين : وهي مرحلة البداوة حيث يقتصر الأفراد فيها على ما هو ضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد وبساطتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

[1] أم الخير بدوي ، مرجع سابق ، ص 21

[2] عبد المولى الدقس ، مرجع سابق ص 87

مرحلة النضج والاكتمال، وهي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الثروة والخصب. ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة

مرحلة الهرم والشيخوخة ، وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها يتخلى الأفراد عن البداوة والخشونة وتنقرض العصبية ويبلغ الترف ذروته . كما ينسى الأطفال الحماية والدفاع. وهكذا يؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والانتكاسة وفساد الخلق تسمى إلا من خلال وينتهي أمر المجتمع إلى الهرم[1]

ابن خلدون برى تطور المجتمعات كمسار بيولوجي يشبه دورة حياة الانسان. فهو يؤكد ان الدولة تمر بمن أجل متابعة من القوة إلى الرفاهية تم الى الفساد مما يربط مصير هنا بمسار طبيعي بسنتيابه الانسان .. كما ان الانهيار يرتبط بعد امل اخلاقية تتدهور شدية بدولة ككل.

3. 3. 2. ماكس فيبر 1864 – 1920

يجمع ماكس فيبر بين الاتجاه الدائري والاتجاه المستقيم في تغيير الحركة الاجتماعية ويرى أن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري. أما النمو الثقافي فهو يسير في خط مستقيم والنمو الاجتماعي دائماً ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره حيث يفقد البناء القديم شرعيته . ومن ثم يتولى قائد عملية بناء جديدة ويستقر النظام الجديد حين تتحول كاريزمية القائد المجد.

وبمرور الزمن يفقد النظام الجديد شرعيته، ثم تتاح الفرصة لقائد مجدد وهكذا . أما النمو الثقافي وهو يسير في خط مستقيم ومعنى أن الحركة التطورية تكون دائماً في اتجاه أكثر عقلانية وتوافق محلي.

فيبر يرى بعد مزدوجا في التغيير الاجتماعي. بحيث ان الدورات الاجتماعية تحدد الى التكرار بينما النمو النافعي سير في خط مستقيم. نحو العقلانية

[1] أم الخير بدوي ، مرجع سابق ، ص 21 22

3. 3. 3. تشارلس كولي 1929 1864

ويرى تشارلس كولي ان التغير الاجتماعي كعملية دائرية تتكون من أربع مراحل نهدي كل مرحلة منها الى مرحلة التالية لها ويسمى كولي مرحلة لأولى بمرحلة الكفاءة. حيث نجد التنظيمات الاجتماعية قادرة على. الحاجات الاجتماعية للمواطنين بدرجة عالية من الكفاءة. فالقيم والعادات والاتجاهات السائد تؤدى الوظائف الاجتماعية للمواطنين بدرجة عالية من بنجاح. ولأنه وم هذه مرحا مرحلة طويلا اذا ان الحوادث النظر الخارجية تؤثر في هذه التنظيمات وتفرض بعض التعديلات عليها. وتسمى هذه مرحلة بمرحلة التعديل حيث تصبح التنظيمات الاجتماعية اقل كفاءة في أشاع الحاجات الاجتماعية لأن القيم والعادات التي تفرضها على مواطنيه لا تخدم حاجاتهم العامة وتأتي بعد ذلك مرحلة الفوضى، حيث تفقه التنظيمات الاجتماعية اهميتها ويحاول كل فرد اشباع حاجاته بطريقة الخاصة. ويجرب المواطنون أثناء هذه مرحلة العديد من السلوك. وتنجح بعض ألوان من السلوك في اشباع حاجاتهم أكثر من غيرها. ثم ينتشر هذا الملوك الناجح . وتبه أترجع التنظيمات الاجتماعية إلى مرحلة الأولى أي مرحلة الكفاءة.[1]

بمعنى ان رؤية كوبي للتغير كدورة طبيعية يبدا بالكفاءة ثم التعديل وصولا الى الفوضى. قبل العودة إلى الكفاءة مرة اخرى هذا النمط يبرز ان المجتمعات تحتاج دائما لتلبية الاحتياجات بالاعتماد على التنظيمات وشرط ان نتسني سلوكيات ناجحة لتستعيد تورانها و تعمل دورتها من جديد.

[1] أحمد رشوان، مرجع سابق، ص74.73

خلاصة الفصل

يتضح لنا مما تم عرضه في هذا الفصل أن التغير الاجتماعي يمثل حقيقة ثابتة وظاهرة معاشة وملازمة للمجتمعات، تمس عدة جوانب من الحياة سواء كانت مادية أو معنوية .ويعتبر التغير قانوناً طبيعياً، وتقدماً، وحقيقة وجودية، وظاهرة عامة أساسية تميز مختلف أنشطة الحياة الإنسانية وإنجازاتها؛ حيث يحدث هذا التغير على الظاهرة الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة يمكن ملاحظتها وتقديرها بالاستعانة بمؤشر الزمن. كما يطرأ التغير على بنية المجتمع، ونظمه، وأجهزته المختلفة، ويمتد ليشمل المعتقدات، والقيم، والاتجاهات، والمواقف الاجتماعية .وفي ظل هذا، شغل موضوع التغير الاجتماعي العديد من الباحثين في مجالات منوعة، ولذا تعددت المقاربات السوسيولوجية والرؤى في تفسيره باعتباره قوة متبادلة الأثر مع المجتمع، تساعده على مواكبة التطورات، ومواجهة المشكلات، والتكيف العضوي مع المستجدات.

الفصل الثاني: التمثلات الاجتماعية

الفصل الثاني: التمثلات الاجتماعية

تمهيد

1. تعريف التمثلات الاجتماعية

1. 1. التعريف اللغوي للتمثلات الاجتماعية

1. 2. التعريف الاصطلاحي للتمثلات الاجتماعية

1. 3. التعريف الديداكتيكي للتمثلات الاجتماعية

2. خصائص التمثلات الاجتماعية

3. مميزات التمثلات الاجتماعية

4. أنواع التمثلات الاجتماعية

4. 1. التمثل الذاتي

4. 2. تمثل التغير

4. 3. التمثل الاجتماعي

5. أبعاد التمثلات الاجتماعية

6. وظائف التمثلات الاجتماعية

6. 1. الوظائف الإدراكية المعرفية

6. 2. وظائف تفسير وتأويل الواقع

6. 3. الوظائف الشخصية (الهوية)

6. 4. الوظائف التوجيهية

6. 5. وظائف تبرير الممارسات

7. محتوى التمثلات الاجتماعية

8. المقاربات النظرية المفسرة للتمثلات الاجتماعية

8. 1. نظرية النواة المركزية

8. 2. المقاربة الفلسفية

8. 3. المقاربة الابستمولوجية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعيش الإنسان في بيئة مليئة بالمتغيرات المادية والعلاقات الاجتماعية والمواقف المختلفة، سواء كانت بسيطة أو معقدة، وترتبط هذه العناصر جميعها بأفكار وأحداث تثير فينا تساؤلات كثيرة حول طبيعتها ودلالاتها. والفرد لا يولد مزودًا بالمعارف، بل هي نتاج تواصله وتقابله المستمر مع المجتمع، والمعارف تتشكل تدريجيًا مع الزمن وتعتمد على بناء أساسه التواصل؛ لأن الفرد يبني صورة حول ما هو مبهم أو غامض، خاصة مع المواضيع الجديدة والمثيرة التي لا تتوفر حولها المعلومات الكافية. فتعمل عدة مؤسسات من تنشئة اجتماعية وغيرها على الترسيخ في أذهاننا وجهات نظر حول الموضوع المحيط بنا، وتصبح هذه الأخيرة وجهات نظر وتمثلات اجتماعية، لذلك في هذا الفصل سوف نتطرق إلى تعريفها، خصائصها، أنواعها، أبعادها، وظائفها، محتواها، والمقاربات السوسيولوجية المفسرة لها.

1. تعريف التمثلات الاجتماعية:

تعد التمثلات الاجتماعية من المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، وتعتبر من الركائز المهمة في فهم آليات التفكير الجماعي داخل المجتمع، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في نفسية المواقف الاجتماعية، وتتيح دراستها الكشف عن كيفية تشكل الصورة الذهنية والصناعات المشتركة.

1. 1. التعريف اللغوي للتمثلات الاجتماعية:

ترد مادة الفرد (تمثّل) على وزن التفعّل الذي مصدره تفعّلاً وجمعه (تمثلات)، وهو ثلاثي مزيد بحرفين، ومن دلالات هذا الوزن المطاوعة والاتحاد والتكلف، ويأتي معنى التكلف للدلالة على أن الفاعل يعاني حدث الفعل ليحصل له بمعاناة ورغبة.[1]

من خلال ما جاء في الفقرة السابقة يبدو أن الفاعل يتخذ ويبذل جهدًا للحصول على الشيء، وينطبق هذا على التمثل فهو يبذل الجهد في تكوين صورة ذهنية عن شيء ما، حدث، أو موضوع، أو شخص ما. في قاموس لاروس الكبير (Le Grand Larousse) مصطلح التمثل مشتق من الأصل الفرنسي(représenter) ، يوصف بأنه حضور الشيء ومثوله أمام العين أو الخيال بواسطة الرسم، أو النقش، أو اللغة أثناء الكلام.

يقول جورج دوهامل: "إذا كان عدد أعضاء اصدقائك ثلاثة وعشرين، فإن لديك ثلاثة وعشرين تمثلاً"[2].

يوضح أن الاشتقاق الفرنسي يضيف للتمثل فكرة استحضار صورة موضوع غائب في الذهن أو تشييد المعنى عن طريق الرسم والنحت والتعبير، والقائم يبذل جهدًا في تشكيل الصورة الذهنية لحدث أو شخص ما، يعكس بدقة المفهوم كما جاء في القاموس.

---

[1] سليمان فياض، الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1990، ص 89.

[2] Guibbert et autres auteurs, Le Grand Larousse de la langue française, PUF, Paris, 1977, p. 545

1. 2. التعريف الاصطلاحي للتمثلات الاجتماعية:

يعتبر مفهوم التمثلات الاجتماعية من المصطلحات التقليدية في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع ليدل على ما نتصوره ونتمثله، ويكون محتوى محسوسًا لفعل التفكير، خاصة استرجاع إدراك سابق. تقدم مون سكون في كتابها الشهير "المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع" تعريفًا لها وتقول: "هي مجموعة الظواهر الفكرية المشتركة التي ينظم بها الناس حياتهم، وتشكل مكونات جوهرية من أي ثقافة". وقد طرح هذا المصطلح لأول مرة من طرف دوركايم للإشارة إلى واحدة من الحقائق الاجتماعية التي يفي بها علم الاجتماع، وهي مجموعة الأفكار، والقيم، والرموز، والتوقعات التي تشكل طرق التفكير والشعور التي تتسم بالعمومية والديمومة في مجتمع ما أو مجموعة اجتماعية والتي تتشاركها باعتبارها مسبقة اجتماعيًا. وما يقصده دوركايم أن التمثلات الاجتماعية أيضًا تدخل في إطار علم الاجتماع، بل هي مفهوم أساسي لعلم الاجتماع.

ومن خلال التعريفين؛ اللغوي الذي يوضح مصطلح التمثل، والاصطلاحي الذي أضاف الصبغة والصفة الاجتماعية لهما معًا، يظهر أنه مجموعة الانطباعات والأفكار التي يكونها الفرد عن شخص، أو حادث، أو موضوع ما، أو أي شيء آخر في ذهنه، أي أنها بمثابة مرجعية نستند وتقوم عليها الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات.

هي من تضطر وبطريقة غير واعية إلى استحضار تلك الأنساق الاجتماعية أثناء الممارسة والفعل، وهي اجتماعية لأنها مشتركة بين أفراد المجتمع[1].

بشكل عام، التمثلات الاجتماعية هي مفاهيم أساسية لفهم الحياة الاجتماعية، فهي ترتبط بالأفكار والقيم التي ينظم بها الناس حياتهم. فقد أشار دوركايم إلى أن التمثلات لا تقتصر على الأفراد فقط، بل تشكل روابط خفية تجمع المجموعة، مما يجعلها ركيزة أساسية في استمرارية الثقافة عبر الزمن. فبهذا نستنتج أن التمثلات الاجتماعية ليست مجرد انعكاسات ذهنية، بل هي

[1] بن ميسية فوزية، وصيف غنية، التمثلات الاجتماعية: مقاربات المفهوم في العلوم الاجتماعية، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 60، 2021، ص 683.

أساسية للبنية الاجتماعية، فهي تساعد على توجيه الأفراد وتشكيل عاداتهم وتصوراتهم، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من ديناميكية المجتمع.

1. 3. التعريف الديداكتيكي للتمثلات الاجتماعية:

– تعريف اصطولفي :(Astolfi 1983)التمثلات هي عملية فكرية صعبة بالنسبة للمتعلم والتي تتوقف خصائصها على تنظيم المعارف في الدم، وعلى العوائق الخاصة بكل حقل معرفي للترميز الذي يكتسبه المتعلم انطلاقًا من وضعيته والتفاعلات الفردية.

–تعريف ميشال دوفيكي :(Develay 1985)التمثلات هي الكيفية التي يوظف بها الفرد بصورة شخصية معلوماته السابقة لمواجهة مشكلة معينة خلال وضعية معينة.

–تعريف ديريكي :(Dareechi) التمثلات عبارة عن:

- بنية ذهنية.
- نموذج تفسيري بسيط ومنظم.
- مرتبط بالمستوى المعرفي والتاريخي، وكذلك الاجتماعي والثقافي للفرد.
- شخصية وقابلة للتطوير.

تعريف كليمان :(Clement P. 1994) التمثل هو كل ما يعبر عنه الفرد شفويًا أو بواسطة إنجاز، سواء كان طفلاً أو بالغا[1].

هذه التعريفات المختلفة تعطي نظرة متكاملة للتمثلات حيث تبرز دورها في ترتيب المعرفة السابقة، كما تسرع عملية دمج الخبرة الشخصية مع المعلومات، وتقدم أيضًا إطارًا تفسيريًا يرتبط بمستوى الفرد المعرفي والاجتماعي لتجعلها قاعدة أساسية لفهم التفاعلات الاجتماعية.

[1] زهرة ناصر، وفضيلة عبدة، التمثلات الاجتماعية للعمل بالتربية والتعليم فئة المقبلين على التخرج، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2017، ص 32.

تعريف بعض العلماء الآخرين :عرفها موسكوفيسي بقوله: "هي نظام من التفسيرات والتأويلات للمواضيع والأحداث الواقعية الموجودة في الأوساط السوسيوثقافية التي ينتمي إليها الفاعلون الاجتماعيون، حيث تُدرك من طرفهم وتُدمج داخل المنظومة الثقافية السائدة أو المكتسبة بشكل مسبق لديهم، وبالتالي يفضي هذا الإدماج إلى إعطاء تفسيرات حول هذه المواضيع المدركة في الواقع.[1]

حيث يوضح موسكوفيسي أن التمثيل ليس مجرد تصور فردي، بل هو عملية اجتماعية تتشكل في إطار الثقافة السائدة بحيث تعطي للأفراد معنًى لأحداثهم، ويعيد تأويل بيئتهم مع معارفهم السابقة.

تعريف ماكس فيبر هو معنى تقليدي مأخوذ من الفلسفة، وكلمة تمثل في معناها الأصلي هي مجموعة أفكار، وصور، وآراء، وتنظيم للمعارف، وتكون حاضرة نوعًا ما في الضمير الإنساني للفرد.[2]

تعبير فيبر يوضح أن التمثلات ليست أفكارًا عابرة، بل هي بنى عقلية عميقة تنظم الإدراك والمعرفة وتكون بشكل منهجي في الضمير الإنساني للفرد، مما يؤثر في تفسيره للعالم وتنظيمه للمعرفة.

تعريف دوركايم:

هو أول من استخدم مفهوم التمثلات الاجتماعية، فأراد أن يبين خصائص الفرد بالنسبة للتفكير الفردي، والتفكير الجمعي بالنسبة له هو إحدى الوسائل التي يطغى بها ما هو اجتماعي على ما هو فردي، ليصفه بأنه "تأثير مظاهر الكون"، مشيرًا إلى أن التمثلات الفردية هي ظاهرة نفسية بحتة ولا تتحول إلى نشاط فكري جماعي، كذلك التمثل الجمعي لا يقتصر على الأفراد الذين يكونون المجتمع، بل يبين لنا أن التمثل يتكون من مجموعة الظواهر النفسية والاجتماعية

[1] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية: تجليات الوعي والتكيف وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2017، ص 115

[2] زهرة ناصر، مرجع سابق ، ص 30

التي تعنى بعلم الأيديولوجيا والجرائم، كما أنه أزال التباين الفردي من الجانب الاجتماعي، وأزال التباين بين الجانب الإدراكي والعقلي للعمل الجمعي.[1]

أرجع دوركايم إلى أن التمثلات الجمعية ظواهر اجتماعية تكشف عن تصورات الأفراد اتجاه المعتقدات والأفكار والاشخاص، ولا يمكن أن يقتصر التمثل على فرد واحد لأننا نكون بصدد الكلام عن ما هو نفسي بالدرجة الأولى وليس اجتماعيًا.

عرفتها جودلي" :هي كل شكل من المعرفة الساذجة، العفوية والمتكسبة اجتماعيًا، ذات بعد وطيد، والتي تساهم في بناء واقع مشترك خاص بجماعة اجتماعية معينة.[2]

تشير جودلي الى ان مصدر التمثل هو المجتمع لذلك هي معرفه عامه وسادجة مين بعد التفاعل والتبادل معرفه عامه وسادية تصبح عملية اجتماعية عميقة تساهم في تشكيل واقع مشترك فقد تكون هاته المعرفة خطاء علميا ولكنها صحيحة اجتماعيا.

2. خصائص التمثلات الاجتماعية:

بما أن مجموع التمثلات الاجتماعية يعتبر من المصطلحات الأساسية في علم الاجتماع، فقد وضع د. جودلي (Jodelet) عدة خصائص لها وهي:[3]

تمثل دائم لموضوع معين :لأنه لا يوجد تمثل دون موضوع، وهذا الأخير لابد أن يتوفر على شرطين أساسيين:

– أن يكون وحدة مجردة يكتسب مصطلح الموضوع في المناقشات والاتصال اللفظي والتواصل عند الفاعلين ووسائل الإعلام.

[1] الشيخ شويحة، وفتيحة سنوة، مرجع سابق، ص 69.

[2] شرطوط أم الخير، التمثلات الاجتماعية للذات وأثرها على الأداء الوظيفي للمعلم، مذكرة نيل شهادة الماستر، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 25.

[3] زهرة ناصر، وفضيلة عبيد، مرجع سابق، ص 23 – 24.

– موضوع التمثل هو موضوع داخل الممارسات المشتركة بين أفراد الجماعة، يعني أن التمثلات ليست انعكاسًا بسيطًا للواقع وإنما هي بنية اجتماعية تترسخ في الخيال.

وفقJodelet ، إن أساس التمثل هو الموضوع الذي يكون مجردًا، والتفاعلات الاجتماعية هي التي تكسبه الصبغة والمعرفة، ويجب أن يكون الموضوع داخل الحيز المشترك للأفراد.

ذات طبيعة مجردة :إن التمثلات يمكن أن تكون ذات طبيعة مجردة مثل الأشخاص والناس، إن الموضوع والفاعل على علاقة تأثيرية ببعضهما البعض، وفي دراسة التمثلات يتم التركيز على ظاهرة التفاعل بين الموضوع والفاعل.

– طبيعة تصورية :إن للتمثلات طبيعة تصورية، ومجموع الصور يميل إلى المجال الاجتماعي والفردي.

– طبيعة رمزية ودالة :للتمثلات الاجتماعية طبيعة رمزيّة ودالة، إذ لها وجهان؛ الأول شكلي والثاني رمزي، ففي الشكل الأول يقوم الفاعل بترميز الشيء الذي يفسره من خلال أعماله[1].

وفق هذا، إن التمثلات تتميز بطبيعة رمزية ترتبط بالتفاعل بين الموضوع والفاعل وتتجلى من خلال ممارسات في الحقل الاجتماعي والفردي، بهذا يصبح لكل من الشكل والمعنى دور في بناء تلك الدلالات الاجتماعية.

3. مميزات التمثلات الاجتماعية:

- قد تكون التمثلات عامة (كالتمثلات الاجتماعية والثقافية والدينية) أو خاصة (كتمثل كل فرد لظاهرة أو مفهوم أو فكرة معينة).
- سبقت الإشارة إلى أن التمثل قد يكون سلبيًا أو خاطئًا مما يستدعي التدخل قصد العلاج والتصحيح لما هو أحسن وأكثر موضوعية، وقد يكون إيجابيًا يتطلب دعمه وتطويره والاقتناع بأنه قابل للتطوير والتغيير أيضًا.

[1] الشيخ شويحة، المرجع سابق، ص 37.

- التمثل يتميز بالحركة والديناميكية، أي أنه قابل للتطور سواء بالتعليم والتعلم أو تطور العلوم الموسوعية عبر التاريخ.
- يتشكل التمثل عمومًا من الوسط الذي ينبثق منه، فإن كان الوسط غنيًا علميًا ومتطورًا يكون فيه التمثل أقرب إلى الواقع، والعكس أيضًا صحيح؛ إنه يرجع إلى طبيعة الوسط المعرفي والثقافي والاجتماعي والعلمي الذي نشأ فيه[1].

يتضح من هذا أن المميزات ترتبط بالسياق الاجتماعي والمعرفي وقدرته على التطور والتأثير، سواء بشكل إيجابي أو سلبي وفقًا للبيئة التي تنشأ فيها.

4. أنواع التمثلات الاجتماعية:

للتمثلات الاجتماعية ثلاثة أنواع:

4. 1. التمثل الذاتي :هي طريقة تمثل الفرد لذاته، فهو متعلق بالفرد لأن الفرد يحتاج إعطاء صورة كافية نسبيًا عن شخصيته حتى يتعامل معها كما هي، ويكون هذا النوع من التمثل تابعًا لعوامل الوضعية الاجتماعية التي يعيشها الفرد.

4. 2. تمثل التغير :ويكون على مستويين:

- مستوى ذاتي فردي.
- مستوى موضوعي خارجي يظهر على عدة أشكال (فرد، جماعة، مجتمع).

4. 3. التمثل الاجتماعي :يعتبر دوركايم أول من استعمل مصطلح التمثلات الجمعية، وبالتالي فإن شبكة العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين أفراد المجتمع وهيئاته هي الإطار المرجعي للتمثل الاجتماعي[2].

[1] السيد أبو النيل محمد، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 145.

[2] سرطوط أم الخير، مرجع سابق، ص 48.

يتبين هنا في الأنواع أن التمثل الذاتي يرتبط بالفرد في السياق الاجتماعي، بينما تمثل التغير يعكس تحولاً على مستويات متنوعة، في حين أن التمثل الاجتماعي يقوم على شبكة العلاقات الاجتماعية فهي الأساس لتشكل هذا التمثل.

5. أبعاد التمثلات الاجتماعية:

حسب كايس (Caïs) في البحوث التي أنجزها في الفترة الممتدة عام 1976 و1980، يرى أن للتمثلات ثلاثة أبعاد، وهذا خلافًا للفكرة التي تقر بأن الفرد لا يبني تمثله من العدم، وإنما يتم ذلك بالرجوع إلى ما اكتسبه من رصيد في المجتمع الذي ينمو ويتطور فيه؛ لأن الخبرات تساهم بشكل كبير في صياغة التمثلات. التمثلات من المراحل الأولى لتكوين الفرد والتي لها أثر ذاكري، تساعد الفرد على التكيف والتفاعل مع مستجدات المحيط. وفيما يلي تفصيل لأبعاد التمثلات الاجتماعية الثلاثة:

- **البعد الأول** :التمثل هو عملية بناء الواقع من طرف الفرد الذي يبني وبشكل شخصي تمثلاته انطلاقًا من المعلومات الموجودة التي يوفرها الواقع[1].

وحيث إن كابيس سلط الضوء على أن التمثلات ليست وليدة فراغ، بل هي نتاج تراكمي يستند إلى الخبرات التي يكتسبها الفرد في مجتمعه. كما أن البعد الأول يبين أن الفرد صانع معانيه حيث يبني معلوماته من الواقع الذي يعيش فيه ليبرز التفاعل المستمر بين الفرد والبيئة.

- **البعد الثاني** :يعكس الطابع الثقافي والاجتماعي للتمثل، إذ يتشكل داخل سياق تاريخي معين ويتأثر بما تضعه التنشئة الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للمجتمع، كما يشمل هذا البعد منظومة المعتقدات والقيم والعادات والتجارب المشتركة، إضافة إلى الذاكرة الجماعية التي تحفظ الخبرات الفردية وتحولها إلى تجارب جماعية ذات دلالة مشتركة.

[1] شهيناز بن ملوكة التمثلات الاجتماعية للمعرفة المدرسية لدى تلاميذ الذين تظهر لديهم اعراض الانقطاع عن الدراسة دراسة ميدانية لتلاميذ السنة ثانية ثانوية ولاية وهران ومستغانم نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم النفس الأسري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، سنة 2015، ص 29-30.

- **البعد الثالث** :يتجلى في كون التمثل نتاجًا للتفاعلات والعلاقات الاجتماعية، سواء كانت لفظية أو غير لفظية داخل النسيج الاجتماعي، ومن ثم لا يمكن للتمثلات أن توجد خارج أطر التواصل والعلاقات بين الأفراد[1].

هذا يقدم تحليلاً متكاملاً للأبعاد الثلاثة، فهي تبرز أن التمثل ليس نتاجًا فرديًا بل مرتبط بالسياق الثقافي التاريخي ويتشكل ضمن منظومة قيم وعلاقات اجتماعية، كما أن التأكيد على التمثلات يأتي من العلاقات وعمليات التواصل كمعيار مشترك، مما يعزز فهم دورها في بناء وتشكيل المجتمع.

6. وظائف التمثلات الاجتماعية:

6. 1. الوظائف الإدراكية المعرفية :تسمح هذه الوظيفة بشرح الواقع (موسكوفيسي)، وأنها تساعد أو تمكن الأفراد من اكتساب المعارف وإدماجها في إطار مفهوم منظم ومنسق مع نشاطه المعرفي ومع قيمهم التي يؤمنون بها، كما أن التمثلات تقوم كذلك بتسهيل عملية الاتصال بين الأفراد داخل المجتمع "الاتصال الداخلي."

6. 2. وظائف تفسير وتأويل الواقع :هي طريقة تفسير العالم والحياة اليومية والقيم والسياق الذي يؤثر في بلورة وبناء الواقع، وهناك دائمًا الإبداعية والأداء الفردي والجماعي، هذا هو السبب في أنها ليست ثابتة أبدًا وأنها تتطور وتتغير.

6. 3. الوظائف الشخصية (الهوية) :تقوم التمثلات بتحديد الهوية الاجتماعية، فهي تسمح بالحفاظ على خصوصيات الجماعات، كما أنها تساعد على تمركزهم في الحقل الاجتماعي، إن تمثلات الجماعة التي ينتمي إليها الفرد تقدم بطريقة عادية سلوكات تلك الجماعة ومميزاتها من أجل الحفاظ على الصورة الإيجابية لهذه الجماعة، التمثل يستخدم لتحديد مواقع الأفراد والجماعات في المجتمع، وهي متوافقة مع نظم ومعايير القيم الاجتماعية والتي حددت تاريخيًا، والشخصية الإيجابية هي من تتوافق مع المعايير والقيم المحددة تاريخيًا واجتماعيًا.

[1] شهيناز بن ملوكة، مرجع سابق ص 29-30 .

6. 4. الوظائف التوجيهية :تتمثل هذه الوظيفة في توجيه السلوكات والممارسات، فعملية التعرف المسبق للمجتمع والتمثل في التمثلات الاجتماعية تعمل كموجّهات كبرى أو كدليل لنشاطها، وينتج عن عدة عوامل أساسية. التمثل الاجتماعي يساعد الناس على التواصل والتحرك في البيئة والعمل وخلق مواقف وآراء وسلوكيات، كما أن للتمثل الاجتماعي جانبًا وصفيًا يعرف ما هو مقبول أو غير مقبول في سياق اجتماعي معين[1].

بمعنى أن هذا ليست وظائف فقط بل أدوات ديناميكية تسهم في تشكيل المعرفة وتفسير العالم وتعزيز الهوية لتصبح محركاً قوياً يعزز دور التمثل.

6. 5. وظائف تبرير الممارسات: هي مرتبطة بالوظائف السابقة وبالدليل المسبق للمواقف المتخذة والسلوكيات، وهنا نركز بصفة خاصة على العلاقات بين المجموعات حسب(Abric) ، إن الدور الجديد للتمثل هو تعزيز الوضع الاجتماعي للمجموعة، إن التمثل الاجتماعي ينتج فهمًا أفضل للأفراد والجماعات في تحليل الطريقة التي تمثل بها نفسها والبعض الآخر والعالم، فللتحليل دور رئيسي في دراسة المنطق السليم وأيضا العلاقات الاجتماعية بوجه عام.[2]

التمثلات تلعب دوراً محورياً في توجيه السلوك وتبرير الممارسات كما تحرر الوعي بالعلاقات الاجتماعية لتصبح أداة حيوية في تحليل وتفسير السلوكيات داخل المجتمع.

7. محتوى التمثلات الاجتماعية:

في نظرة موسكوفيسي، فإن التمثلات الاجتماعية تنطوي على ثلاثة أبعاد وهي[3]:

أ. المعلومة :وتشير إلى مجموعة المعارف المتداولة بين أفراد الجماعة حول موضوع التمثل، وهي بمثابة بنية منظمة أو نمطية قد تكون متعددة ومتنوعة، دقيقة أو غامضة.

---

[1] زهراء ناصر، وفضيلة عبيد، مرجع سابق، ص 38.

[2] زهراء ناصر، وفضيلة عبيد، مرجع سابق، ص 38 – 39.

[3] كريمة مرزوقي، التمثلات الاجتماعية حول مهنة التدريس لدى معلمي الطور الابتدائي وتأثيرها على ممارستهم المهنية: المدارس الابتدائية بمدينة مسعدة نموذجًا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، علوم التربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018 – 2019، ص 11.

ب. الاتجاه :ويعكس التوجه العام للأفراد تجاه موضوع التمثل، سواء كان هذا التوجه إيجابيًا أو سلبيًا.

ج. مجال التمثل :ويتعلق بالنسق المنظم للمعارف المرتبطة بالتمثل؛ حيث لا يمتلك الأفراد دائمًا معرفة دقيقة وشاملة بكل جوانب الموضوع، بل دائمًا يركزون على بعض العناصر دون غيرها، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة ومستوى التمثل من جماعة اجتماعية إلى أخرى.

يشير موسكوفيسي إلى أن التمثلات تركيب لثلاثة أبعاد، مما يسمح بفهم عميق لكيفية اختلاف التمثلات من جماعة إلى أخرى استنادًا إلى اختلاف المعارف والمواقف ومجال التركيز.

8. المقاربات النظرية المفسرة للتمثلات الاجتماعية

8. 1. نظرية النواة المركزية:

إن تشكل ونشأة التمثلات الاجتماعية من أهم ما درسته نظرية النواة المركزية التي اهتمت بالتنظيم الداخلي للتمثلات الاجتماعية، وهي مقاربة تعرف التمثلات الاجتماعية على أنها جملة من العناصر تخضع إلى تنظيم مشكلة بذلك بنية. ولتحليل التمثلات وفهم طريقة عملها نحتاج إلى تحليل مزدوج من ناحية المحتوى والبنية.[1]

فهنا يتضح الدور المركزي لنظرية النواة في فهم التمثلات الاجتماعية حيث جعلت من التطابق الداخلي عنصراً أساسياً لفهم طريقة عملها وبذلك تعكس أهمية النظر للبنية والمحتوى معاً لفهم أعمق للمعاني التي تحملها التمثلات.

المحتوى يتضمن مجموعة من المعلومات، الآراء، المعتقدات، الاتجاهات، الصور... إلخ، مشكلة بذلك عناصر التمثل، وهي منظمة بطريقة خاصة في شكل نظام مركزي (النواة المركزية) ونظام محيطي (العناصر المحيطة) تطلق تسمية العناصر المركزية على كل عنصر يلعب دورًا مميزًا في بنية التمثل، وارتباط العناصر الأخرى المحيطة بالنواة المركزية. النواة تقوم

[1] Abric, J.-C. (1987). Coopération, compétition et représentations sociales. Cousset, Fribourg: Delval, p. 19.

بمهمة مزدوجة في تنظيم دلالة التمثل وتحديد نوعية الارتباطات مع العناصر الأخرى، وهي بذلك (أي النواة المركزية) الأكثر ثباتًا ومقاومة للتغيرات، وهي نقطة الارتكاز في تنظيم التمثلات. لكي يختلف تمثلاّن اجتماعيان لابد لهما أن يختلفا في نواتهما المركزية، وإذا حدث تغيير في التمثل فلابد أن يكون التحول في النواة المركزية؛ إذ إن عنصرًا واحدًا مركزيًا يحدث اختلافًا بين تمثلين اجتماعيين، هذا ما جعل (ج. ك. آبريك) يعتبر أن العناصر المركزية لها وظائف تبريرية وتساهم في إعطاء إطار تفسيري وتصنيفي للمعلومات الجديدة، هذه الفرضية قد ساهمت في تطوير فكرة فلامون إلى تحديد نوعين أساسيين من التمثلات: التمثلات المستقلة والتمثلات غير المستقلة.[1]

بمعنى أن هنا يتم التوضيح بشكل دقيق بنية التمثلات من خلال تطابق نواتها المركزية والعناصر المحيطة بها، كما تبرز الدور المحوري للنواة في ضبط المعاني والروابط. فهذا يعكس الأسس التي على أساسها يتم تصنيفها ضمن فئات مستقلة أو غير مستقلة.

- **التمثلات المستقلة** :يقصد بها أن النواة المركزية توجد في الموضوع نفسه، ومثال على ذلك دراسة سيرج موسكوفيسي حول تمثلات التحليل النفسي لدى المجتمع الفرنسي، ودراسة جودلي حول المرض العقل.
- **أما التمثلات غير المستقلة** :فإن النواة المركزية توجد خارج موضوع التمثل، بمعنى أن موضوع التمثل مرتبط بمواضيع أخرى، ولدراسة محتوى التمثل لابد من دراسة مجمل المواضيع المشتركة معه. أما عن وظيفة العناصر المحيطة فهي تنظم وتدافع عن النواة المركزية من التغيرات المفاجئة التي تحدث في المحيط، وتُشكل العناصر المحيطة حاجزًا بين النواة المركزية والوضعية التي تتطور فيها وتنتج التمثلات الاجتماعية.[2]

[1] Moliner, P. (1989). Validation expérimentale de l'hypothèse du noyau central des représentations sociales. Bulletin de Psychologie, 41, p. 759-762.

[2] شهيناز بن ملوكة، التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى النواة المركزية، مرجع سابق، ص 3.

معنى أنه هنا يظهر بشكل واضح الفرق بين التمثلات المستقلة وغير المستقلة، كما أن النواة في حد ذاتها يمكن أن تكون في صلب الموضوع أو خارجه، وتلعب العناصر المحيطة دورًا هامًا في حماية هذه النواة وتنظيمها واستقرارها وتنشيطها عبر تفاعلها مع السياق المحيط.

كما تعمل العناصر المحيطة على إضافة معنى وسيرة مرونة تجعلها أكثر تلاؤمًا وتكيفًا مع الوضعيات الجديدة، وتكون بذلك قابلة للتغيير والتعديل لكي تحمي في نفس الوقت المعنى الأساسي للتمثل الاجتماعي.

كما أن النظام المركزي للتمثل يتحدد مباشرة بالمجال الأيديولوجي والتاريخي للجماعة والأفراد، متأثرًا بالذاكرة الجماعية ونشأة المعايير التي ينتمي إليها، وتتحدد بذلك هوية الأفراد والجماعات. فالاختلافات بين التمثلات ترجع حسب موليني إلى التباينات الموجودة في الواقع الاجتماعي والثقافي ونوعية البيئة النفسية الاجتماعية، هذه الفرضيات تأخذنا إلى استنتاج عدم ثبات التمثل واعتباره نشاطًا تحويليًا للمعرفة، متأثرًا بآليتي التوضيع والترسيخ.

آلية التوضيع :حسب موسكوفيسي هي تنويع شامل للمعارف المتعلقة بالموضوع، أما آلية الترسيخ فهو اندماج هذا التنظيم في حياة الفرد، متحولاً بذلك إلى إطار مرجعي لتشكل وصياغة السلوكيات.[1]

وتبرز البيئة المحيطة أهمية التغيير في التمثلات الاجتماعية؛ حيث تضفي عليها معنًى ومرونة تجعلها قابلة للتكيف، بينما يحدد النظام المركزي للتمثل الهوية الجمعية عبر تأثيره بالذاكرة الجماعية والمعايير، بهذا نجد أن التمثلات تتغير وفق الواقع الاجتماعي، كما أن عدم ثبات التمثل هو راجع لآليتي الترسيخ والتوضيع التي ذكرتها سابقًا.

كلها ممارسات يومية لها أثر دوري يستخدمها الأفراد في تفسير معطيات الواقع وإعادة تنظيمه على حسب المكانة التي يحتلها كل فرد داخل النظام الاجتماعي.[2]

[1] شهيناز بن ملوكة، المرجع نفسه، ص 3 – 4.

[2] شهيناز بن ملوكة، مرجع سابق، ص 4.

طبيعة ووظيفة النواة المركزية:

يرى موليز :أن النواة المركزية هي العنصر الأكثر استقرارًا للتشكل، هذا ما يضمن لها الديمومة في السياقات الاجتماعية.

أما **فلامو** فيعطي تعريفًا شاملاً؛ هو نظام ممتد من النواة المركزية التي تتكامل مع عناصر التمثل بما في ذلك حيزه المحيطي، أي عنصر يتغير في بنيته يؤدي إلى تغيير كامل للتمثل، ولهذا النواة ثلاث وظائف أساسية:

الوظيفة التنشئية :النواة هي العنصر الذي ينشئ العناصر الأخرى ويحدد لها المعنى والقيمة.

الوظيفة التنظيمية :النواة هي التي تضع طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر التمثل.

الوظيفة الاستقرارية :النواة هي العنصر الذي يضمن اتحاد العناصر واستقرارها ومقاومتها للتغيير.

إن المقاربة البنيوية للتمثلات الاجتماعية مبنية على نظرية النواة المركزية التي ترتكز على اتفاق الآراء بين أفراد المجموعة إزاء موضوع معين، أما مقاربة مدرسة جنيف فتتعارض مع هذا الطرح لاعتبارها أن التمثلات الاجتماعية هي جملة من المبادئ المنظمة تنشأ نتيجة اتخاذ المواقف الفردية، وهذه الفكرة مستمدة من نظرية موسكوفيسي[1].

يتبين هنا أهمية نظرية النواة المركزية في فهم بنية التمثلات الاجتماعية، وذلك عبر عرض وظائفها الأساسية ودورها في التنظيم والاستقرار داخل النسق التمثلي، كما يبرز تنوع المقاربات النظرية بين التصورين اللذين تم طرحهما المعارضين لبعضهما، والتي تعكس ثراء النقاش العلمي حول طبيعة التمثلات الاجتماعية وأسس تشكلها.

تأثير الممارسات الاجتماعية في تحول التمثلات الاجتماعية:

تقدم علامو ملخصا وصفيًا عن مختلف مداخل السيرورات التي تعمل على تحول التمثلات الاجتماعية في إطار نظرية النواة المركزية؛ إن التعديلات في الظروف الخارجية عن التمثل تؤدي

[1] شهيناز بن ملوكة، مرجع سابق، ص 4.

إلى تعديلات في الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالتمثل، وتظهر التحولات على المركزية مستوى النطاق المحيطي للتمثل الذي قد يحدث تعديلاً في النواة.

أما موليز فيرى أن ديناميكية الممارسات تعمل كعامل نمو وتطور للتمثلات، وإذا كان للممارسات تأثير على التمثلات فإن ذلك يكون في إطار مجموعة من التصرفات العادية لمجموعات اجتماعية.

هذه الظروف تأثيرها على التمثل إما يكون سطحيًا أو قويًا، بمعنى حالة وجود وضعيات جديدة يستعصي تعديلها والرجوع إلى الممارسات القديمة يكون مستحيلاً ويصبح مصير التمثل ملاذًا للتحول الأساسي، يحدث هذا غالبًا في وضعية الأزمات التي تقع فيها القطيعة بين التمثل والممارسات. أما في الحالة الثانية، فالرجوع إلى الممارسات القديمة يكون ممكنًا لأن الوضعية المدركة تكون مؤقتة وخاصة بظروف آنية من الوضعيات التي تعرض على فرد معين.

القيام بممارسات مخالفة لممارسة قديمة :في هذه الحالة تبقى النواة مستقرة وما يتغير هو التخطيطات الفرعية للنظام المحيطي، ومعنى ذلك أن بعض العناصر المحيطية تتغير في حين تبقى المبادئ المنشئة والتنظيمية على حالها، في هذه الحالة لا يمكن استرجاع نفس الممارسات وإعادة التوازن المعرفي، ويحدث تحول التمثلات في ثلاثة أشكال:

– **التحول التدريجي** :في هذه الحالة لا يحدث استقرار مفاجئ، وتنشأ القوة الجديدة والممارسات الجديدة ليست متعارضة مع النواة المركزية.[1]

–**التحول المقاوم** :الممارسات الجديدة تكون متنافرة مع التمثلات، فتتصدى مقاومة العناصر الدفاعية بإدخال ممارسات جديدة وغريبة عن النظام المحيطي لحمايته، مما يؤدي إلى تشظي النواة وانبثاق خلق مركزية جديدة.

[1] Abric, J.-C. (2001). L'approche structurale des représentations sociales: Développements récents. Psychologie et société, In Moscovici, S. et Buschini, F., Méthodes des sciences humaines, Paris, p. 252.

-**التحول المفاجئ** :عندما تضع الممارسات الجديدة المعنى المركزي للتمثل على المحك مباشرة دون اللجوء إلى آليات دفاعية، إن تحول الممارسات الاجتماعية يفرض علينا وجود الآخر بعين الاعتبار كعامل أساسي، وهو:

-**الظروف الاجتماعية** :تتمثل في الظروف التاريخية أو المادية التي تواجه الأفراد والمجموعات، وكيفية استيعاب الأفراد لهذه العوامل المعرفية والرمزية. والممارسات الاجتماعية لا يمكن أن تستمر إلا إذا كانت مجدية في وقتنا للتلاؤم معها أو تغييرها، ولهذا فإن التي التنافس بين التمثلات والممارسات يؤدي حتمًا إلى تحول تدريجي.[1]

يوضع ما طرح هنا اشكال مختلفة لتحول المجتمعات موعد ان الممارسات الاقتصادية لا تتغير عن فراغ فهي تتأثر والظروف التاريخية والاجتماعية، كما يمكن ان يكون هذا التغيير تدريجيا ات الحديدة مع او مقاوما او مفاجئا بناء على مدى توافقه الممارسات. النواة المركزية

8. 2. المقاربة الفلسفية:

اهتم الخطاب الفلسفي بالتمثل مبكراً مع كتابات جون لوك وليبنتز وكانط وكان شوبنهاور أول من استعمل مفهوم التمثل واعتبره نتاجاً خيالياً لنشاط الارادة في كتابه "العالم كإرادة وتمثل" ولقد أشار العديد من الفلاسفة إلى أن وراء كل معرفة يكمن التمثل. وفي هذا الإطار تأتي أفكار كانط حول شروط و أدوات تحقيق المعرفة فما يتلقاه الفرد من محيطه يعالج ذهنياً فردياً أي بطريقة مختلفة تتدخل فيها العوامل الذاتية و الخارجية للأفراد فيتشكل التمثل بناء على هذه المعالجة و هذا ما يقرره كانط بقوله "إن العقل أو الذهن لا يعرف العالم الخارجي إلا بطريقة غير مباشرة فهو يبني مظاهر العالم، عن طريق ربط المظاهر الحسية في تمثلة للأشياء، هذه المظاهر منظمة و مرتبطة ولا تتواجد إلا في الذهن فقط و في ادراكاتنا.

ويرى كانط أنه لا يكفي تصور (تمثل) لحد ذاته لتكوين معرفة فلاجل معرفة شيء، ما لا يلزم فقط أن يكون لدينا تصور (تمثل) بل أن نخرج منه للاعتراف بتصور (تمثل) اخر بخصوصة

[1] نفس المراجع السابقة، ص ص 4-5.

كمرتبط به، إن المعرفة إذا هي تأليف تصورات (تمثلات) ويضيف كانط أن كل حدس لنا ليس إلا تمثلاً لمظهر وإن الأشياء التي ندركها بالحدس ليست في ذاتها على نحو ما ندركها به، وإن تركيبها ذاتها ليس في ذاته على نحو ما يبدو لنا[1].

ما يعالجه كانط حسب تصوره أن التمثل عنصر حي للإرادة واوضح ان المعرفة تعتمد على معالجه فردية للمظاهر . اذا ان العقل يبني المظاهر و التمثل حسب ربطه والمظاهر الحسيه وكل حدث هو تمثل لمظاهر. والاشياء التي ندركها ليست كما في ذاتها هي تركيب لعلاقاتنا معها.

و يمكن اعتبار شارل بيرس احد المنظرين الأوائل الذين قاموا بتحليل الصلة بين التمثل وما يمثله، إذ ميز بين: التمثلان المتماثلة والتمثلات الاتفاقية من جهة والتمثلات القياسية والعددية من جهة اخرى والتمثلات المتمائلة هي التي تشكل الفهارس التي يجمعها مع موضوعاتها اقتران سببي أي تلك الرموز التي يربطها تشابه محدد مع الموضوع الذي تمثله كالدخان الذي يدل مثلاً على النار أما التمثلات الاتفاقية فتدخل في اطارها تلك الرموز التي يكون ارتباطها بما تمثله محكوماً بالاتفاق او المواضعة.

هنا يتضح تحليل بيرس للعلاقه بين التمثل وما يمثله من خلال تمييزه بين انواع مختلفة من الرموز كما تشير الى ان التمثل لا يقتصر على نقل المعلومة بل يودي وظيفة ترتبط بطبيعة الموضوع مما يجعلها اداة جوهرية في فهم العلاقة بين حالات الاشياء

ومن هنا يتضح ان التمثل هو نقل معلومه حول حالة شيء من فناء، من طريق افتراض علاقات هندسية متكافئة التعبير بين حالتان. الا شياء الا انه لا ينبغي الخلط بين التمثل وبين النقل الفعلي للمعلومات، فرغم نظام التمثل في بعض الاحيان الا انه مع ذلك لا يتوقف عن كونه يشكل تمثلاً

[1] عبد الحميد بورديار، لبنى الحرباوي، التمثلات الاجتماعية و قيمتها في الحقل المعرفي، مجلة الدرسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2023 ص 57 – 58.

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان التمثل يودي وظيفته بمقتضى طبيعة موضوعه ونوعية خاصيته. وهذا يعني انه يمكن ان يتدخل في بعض الاحيان الى حد ان يفقد وظيفته الجوهرية

8. 3. المقاربة الابستمولوجية:

يرتبط مفهوم التمثلات في الابستمولوجيا بنظرية غاستون باشلار في المعرفه، ولا سيما بمفهومي العائق والقطيعة الابستمولوجية، حيث تدرس ضمن المسار التاريخي لتطور المعرفة العلمية، وقد امتد توظيفها لاحقاً الى المجال التربوي فالعائق الابستمولوجي عند باشلار هو كل ما يعيق تطور الفكر العلمي او يوخر تقدمه، وهو عائق داخلي مرتبط بالبنية النفسية والمعرفية للذات العارفة، وليس بعوامل خارجية ويرى باشلار ان المعرفه العلمية لا تتقدم الا بطرح اشكالاتها الخاصة وتجاوز الاحكام المسبقة والتمثلات غير الواعيه التي تسقطها الذات على الواقع

ومن هذا المنطلق، تعد التمثلات القبلية عوائق ابستمولوجية تحول دون بلوغ معرفة علمية سليمة، اذ تمنع المتعلم من امتلاك موضوعية العلم، رغم اعتبارها من قبل بعض الباحثين ادوات معرفية كما ان ادماج مفهوم التمثلات في الفهم البيداغوجي يبرز العلاقه الوثيقه بين المعرفه العلمية ومعرفه المتعلم، ويؤكد ان التمثلات والعوائق الابستمولوجية تقوم على معطيات حسية مشتركة. وبذلك تصبح التمثلات بنية اساسية في التعلم، لكنها في الوقت ذاته قد تشكل عائقاً معرفياً يتطلب تجاوزه وهو ما يؤكد عليه باشلار حين يعتبر ان التعلم الحقيقي يقوم على نقد المعارف السابقة وتصحيح اخطائها[1].

تشير النظرية الى دور التمثلات في معطيات التي جاء بها باشلار اذا يبين انها تعيق وتعزز في نفس الوقت تطور المعرفة كما يبرز العلاقة بين ادماج التمثلات في العملية التربوية التي تعكس العلاقة الوثيقة بين المعرفة العلميه و معرفه المتعلم، مؤكد على ضرورة وعي المتعلم بتمثلاته السابقة وتصحيحها لكي يتمكن من بلوغ معرفه علمية سليمة.

[1] عبد الحميد بورديار، مرجع سابق ص 59

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال عرضنا للفصل الثاني ان التمثلات الاجتماعية رغم تعدد و وجهات النظر حولها فهي عملية دينامية ذات طابع بنائي للمواضيع التي نعيشها في الواقع من الجوانب النفسية و الاجتماعية والتمثلات الاجتماعية ميدان واسع للبحث و وسيلة هامة للكشف عن مختلف التفاعلات المكونة للنسيج الاجتماعي ويسمح لنا بدراسة التأثيرات المحيطة بالاسرة و المجتمع و وسائل التواصل و أثرها على صياغة ممارسات و سلوكات الافراد و الجماعة ،

الفصل الثالث: عمل المرأة

الفصل الثالث: عمل المرأة

تمهيد

1. تعريف عمل المرأة

2. التطور التاريخي لعمل المرأة

2. 1. تطور عمل المرأة في المجتمعات الغربية

2. 1. 1.تطور عمل المرأة في أمريكا

2. 1. 2. تطور عمل المرأة في أوروبا

2. 1. 3. تطور عمل المرأة في روسيا

2. 2. تطور عمل المرأة في المجتمعات العربية

2. 3. تطور عمل المرأة في الجزائر

2. 3. 1. عمل المرأة الجزائرية قبل الاستقلال

2. 3. 2. عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال

3. دوافع وعوامل خروج المرأة إلى العمل

3. 1. الدوافع الاقتصادية

3. 2. الدوافع الاجتماعية

3. 3. الدوافع السياسية

3. 4. الدوافع النفسية

4. تحولات وتغير دور المرأة في مختلف المجتمعات

5. ميادين عمل المرأة

5. 1. مجال التعليم

5. 2. مجال الصحة

5. 3. المجال السياسي

5. 4. المجال الاقتصادي

5. 5. مجال الأعمال الحرة

5. 6. مجال المقاولاتية

5. 7. مجال الأمن

5. 8. المجال العسكري

6. القيمة الاجتماعية لعمل المرأة

7. انعكاسات وآثار العمل:

7. 1. الإيجابية

7. 2. السلبية

7. 2. 1. مشاكل ذاتية

7. 2. 2. مشاكل أسرية

7. 2. 3. مشاكل المتعلقة بطبيعة العمل

7. 2. 4. مشاكل نفسية

8. عمل المرأة في التشريعات القانونية

8. 1. مكانة عمل المرأة في بعض مواثيق والتشريعات الدولية

8. 2. مكانة المرأة العاملة في بعض المواثيق والتشريعات الجزائرية

8. 3. موقف التشريعات الإسلامية لحمل المرأة

9. النظريات المفسرة لعمل المرأة

9. 1. النظرية الوظيفية

9. 2. النظرية الماركسية

9. 3. نظرية النوع الاجتماعي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشهد العصر الحالي انتشارًا واسعًا لخروج المرأة إلى ميدان العمل وهذا كونه تمثل نصف الثاني من المجتمع وتحتل مكانة أساسية داخله، وقد ساهمت مختلف التحولات والتطورات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية إحداث تغيير واضح خاصة في ما يتعلق بالمرأة فقد أتاحت هذه التغييرات للمرأة الانخراط في العملية الإنتاجية عبر مختلف القطاعات مما مكنها من منافسة الرجل والمشاركة الفعالة في شتى المجالات حتى إنها تتوجه للأنماط غير التقليدية اليوم برزت في مهن مختلفة عن سابق مثل المهندسة، السياسية، الإدارة وتولّت مناصب قيادية كوزيرة ونتيجة لذلك تضاعفت فرصها في ميدان العمل وفي هذا الفصل نحاول عرض تعريف عمل المرأة، تطور التاريخي لعمل المرأة، دوافع خروجها للعمل وتغيير والتحولات في دور المرأة وأهم المقاربات المفسرة لعمل المرأة.

1. تعريف عمل المرأة.

العمل لغة :العمل مشتق من فعل عَمِلَ يعمل عملًا والعمل هو ما يُتَولَّى .العمل جمعه أعمال. العمل جمع أعمال كل فعل جسماني يأتي قصد العمل اليدوي، الشغل لقاء أجرة المهنة أو الحرفة[1].

العمل اصطلاحًا :هو ذلك المجهود البشري الموجه نحو الإنتاج ذو الأثر النافع سواء كان هذا الأثر ماديًا محسوسًا أو معنويًا مجردًا[2]، ويقصد به أيضًا المهنة وهو ما يقوم به العمل وجمعه الأعمال[3]؛ كما يشير العمل إلى مجموعة من الوظائف أو الواجبات والمهام والمسؤوليات التي تؤدَّى بواسطة مجموعة من الأفراد.

وبهذا الشكل يصبح المعنى أوضح والعمل هو تنظيم مجموعة من الأدوار والمهام التي يقوم بها أفراد مختلفون لتحقيق الهدف المشترك.

يعني أن هذا التعريف يؤكد أن العمل ليس مجرد فعل بل هو وسيلة أيضاً لتحقيق قيمة ملموسة أو معنوية

هو مجموعة أفعال يقوم بها الإنسان قصد تحقيق هدف وذلك بمساعدة فكره ويديه، وأدواته والآلة التي تؤثر بدورها عليه وتغيره فهو الجهد الذي يبذل الإنسان سواء كان عقليًا أو عضليًا من أجل تحقيق منفعة.

بهذه الطريقة يصبح العمل مفهومه أكثر وضوحاً ومعبراً عن سعي الإنسان المتعمد نحو هدف من خلال أدوات ومهارات تؤثر جلية وتُعاد تشكيله أثناء العملية.

---

[1] امينة فوندو الظروف الاجتماعية للمراة العاملة واثرها على المسار الوظيفي دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بأدرار مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل جامعة احمد دارية ادرار 2020 _2021 ص11.

[2] مبارك ابو حفص، العمل البشري ،دار العربي للنشر والتوزيع ،واهران، الجزائر، ط1 ،ص34

[3] علي بن هادية ا، لقاموس الجديد، المطلاب بالمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ص699

وهنا يتضح أن العمل والمهنة هما نفس الوجه ويشملان كل ما يقوم به الإنسان من أنشطة في إطار عمله.

المرأة لغة :من الفعل مَرُؤَ، وهي جمع نساء ونسوة من غير لفظها مؤنث الرجل [1].

المرأة اصطلاحًا :هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل لها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل في جميع المجالات دون استثناء .**عمل المرأة** :تعرفه كاميليا عبد الفتاح على أنه: هو العمل الذي تقوم به المرأة خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابله وهي تقوم بدورين في الحياة: دور ربة بيت ودور موظفة[2].

وهنا يتضح جلياً أن المرأة ليست فرداً مستقلاً بل هي شريكة متساوية مع الرجل في كل مناحي الحياة دون أي نوع من التمييز.

بهذا الشكل يصبح واضحاً أن المرأة تجمع بين العمل داخل المنزل وخارجه مما يعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين أدوار متعددة في حياتها.

2. التطور التاريخي لعمل المرأة :

عمل المرأة عبر التاريخ :يرجع ظهور عمل المرأة تاريخياً ببدايات الثورة الصناعية في أوروبا حيث شهدت المصانع إضرابات عمالية نتيجة الإرهاق من ساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية، أدت إلى حدوث نقص في اليد العاملة وتحسين طرق الإنتاج. تم إدماج المرأة في ميدان العمل لسد هذا العجز وضمان استمرارية النشاط الصناعي[3].

[1] لويس معلوف اليسوعي المنجد في اللغة ط 19 مكتبة كاثوليكية بيروت 1956 ص756

[2] خرابط لمياء عبد الله نهاد مرجع سابق ص14

[3] ابن محمد الرساني زيد، إضراب العمال... السبب في عمل المرأة مقال استراتيجية عمل المرأة مجلة طريق السلام، 2003 ص: 82.

2. 1. تطور عمل المرأة في المجتمعات الغربية :كان عمل المرأة في المجتمعات التقليدية ينطوي على تربية ورعاية شؤون الأسرة كل هذا يتم وفقاً لاحتياجات المجتمع من عدة نواحي ونظراً لأن التواجد في المجتمع يتغير، فإن دور المرأة يتطور معها بما يتناسب مع تلك المتغيرات.

2. 1. 1.تطور عمل المرأة في أمريكا :شهدت المرأة في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً هاماً في مجال العمل حيث برزت في المشاركة بشكل أكبر في سوق العمل إذ زادت فرص العمل المتاحة لها فكانت هناك حاجة متزايدة للقوة العاملة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ عدد النساء الأمريكيات في الفترة العاملة قبيل 1958 حوالي 22 مليون وهذه لأول مرة واستمرت الريادة منذ 1957 خاصة المتزوجات. وكانت المرأة تلعب دوراً مهماً في تلبية تلك الاحتياجات. فتغيرت توجهات المرأة فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها، حيث بدأن في اختيار.[1]

مجالات متنوعة أكثر، بما في ذلك الصناعات والخدمات، ونجحت بعد ذلك في تحقيق تقدم كبير في قضايا المساواة بين الجنسين، مما ساهم في توسيع فرص العمل للنساء وتحسين ظروفهن في البيئة العملية. إن التطورات في ميدان حقوق المرأة وتغيير الثقافة المؤسسية أسهمت في تحرير دور المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمهنية. كما شجعت التقنيات الحديثة والابتكارات على تمكين المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم.

2. 1. 2. تطور عمل المرأة في أوروبا

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، شاركت المرأة الفرنسية بفعالية في العمل لتوفير فرص للرجال للمشاركة في جبهات الحرب، وكانت الحالة مشابهة في ألمانيا، حيث شهدت زيادة ملحوظة في

[1] صوفية منصور وجورلة سعدي التوازن بين عمل المرأة وواجباتها الخاصة وأسرتها – مجلة الأسرة والمجتمع، الجزائر، العدد 3، المجلد 11، 2024 ص 241 الجزائر.

مشاركة النساء في سوق العمل، ومع ذلك تراجعت بسبب سياسات النازية لاحقاً التي دعت إلى عودة النساء إلى دورهن التقليدي في المنزل.

كل من الثورة الصناعية وظهور الرأسمالية الصناعية في أوروبا لعبت دوراً أساسياً في خروج المرأة لميدان العمل، حيث افتتحت صيرورة الثورة الصناعية الحاجة إلى الكثير من اليد العاملة الرخيصة، وفي مقدمتها النساء والأطفال بصفة خاصة؛ لأن الثورة الصناعية قامت على أساس النظام الرأسمالي الذي من مبادئه الأساسية الربح والمنافسة[1].

إن تطور عمل المرأة في أوروبا كان جزءاً من التغييرات العميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية، لذلك دخولها إلى سوق العمل لم يكن استجابة عرضية فقط، فمع كل مرحلة أصبح للمرأة حضور متزايد في عدة مجالات، كما أن هذا التطور لم يكن ممكناً دون الدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي جاءت به الثورة الصناعية، وهي التي مهدت الطريق لزيادة التنمية في المرأة في مجالات متعددة.

2. 1. 3. تطور عمل المرأة في روسيا استطاعت المرأة الروسية أن تخرج إلى ميدان العمل بفعالية وقد بدأت هذه الحركة بشكل بارز منذ الثورة البلشفية في عام 1917 وكان النظام البلشفي موقفه سمح تجاه المرأة الروسية، وسمح لها بمزاولة المهن المأجورة، بالإضافة إلى ذلك لم يستطعن تقاضي الأجر أثناء فترات الحمل والرضاعة، مما ساهم في زيادة نسبة النساء اللاتي يعملن خارج المنزل حيث قدرت نسبة العاملات بعد الحرب العالمية الثانية بـ 55% من القوة العاملة في البلاد[2].

[1] صوفية سنسور وحورية سعيد، "مرجع سابق"، ص 211 – 212.

[2] صوفية سنسور وحورية سحر، مرجع سابق، ص 212.

وهذا التطور يبيّن التحول الجذري لمكانة المرأة الروسية خاصة بعد الثورة البلشفية وحربين العالميتين الأولى والثانية، فهي التي أتاحت للمرأة فرصًا أوسع للمشاركة في الاقتصاد، كما يعزز فهمنا للأثر السياسات الراهنة في مسار المرأة التي تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع ككل.

2. 2. تطور عمل المرأة في المجتمعات العربية لعبت المرأة دورًا بارزًا قبل وبعد الإسلام، وكتب التاريخ حافلة بأسماء نساء شهيرات كبلقيس ملكة سبأ وخديجة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي العصر النبوة كانت المرأة تهاجر وتحارب وتخرج لطلب العلم ونشره، وتطبب في الناس وتبحث وتناقش في أمور مختلفة، إلا أن العادات والتقاليد المحيطة بالعرب أثرت في مواقفهم اتجاه المرأة، وهنا ما أحط من مكانتها وقد ازدادت الوضعية سوءًا في عهد الحكم العثماني، فراجت مفاهيم خاطئة تدعي أن جعل المرأة أحوط لحفظها، وجاءت الحركات الإصلاحية لإزالة هذه الأفكار.

إن نضال المرأة لم يكن مجرد استعادة حقوق سلبتها العادات والتقاليد، بل أيضًا مساهمة لبناء المجتمع، فقد أظهرت المرأة العربية قدرتها على تحدي القيود والمساهمة بفاعلية في مجالات متنوعة مما أحدث نقلة نوعية في دورها وتأثيرها على مسار التنمية.

وبظهور الحركات التحررية في الوطن العربي ظهرت معه الحركات النسائية وبرز دور المرأة في النضال الوطني في القيام بالمظاهرات والجهاد والتحريض، وتوسع عمل المرأة بعد استقلال معظم الدول العربية، حيث إن هذه الأخيرة بدأت بالتحدث عن الحاجة إلى إدخال المرأة في قطاع الإنتاج في السبعينيات، فأنشأت لذلك الدوائر والمنظمة وناقشت الخطط، وفي الثمانينيات بدأ الاهتمام الحقيقي بالمرأة واستمر حتى وقتنا الحالي.

2. 3. تطور عمل المرأة في الجزائر

2. 3. 1. عمل المرأة الجزائرية قبل الاستقلال

لا يمكن إغفال الدور البارز الذي لعبته المرأة الجزائرية قبل الاستقلال، حيث وقفت جنبًا إلى جنب مع الرجل في كفاحه ضد الاستعمار، وقد قدّمت مختلف أشكال الدعم بما توفر لها من إمكانات بسيطة، فقد ساهمت في توفير الغذاء والملبس والنسيج، وخياطة الملابس للمجاهدين. كما انخرطت النساء المتعلمات في العمل الصحي، حيث التحق البعض بصفوف المجاهدين كممرضات وطبيبات وقدّمن الإسعافات الضرورية.

وتذكر بعض الكتابات، من بينها ما أورده عمار بوحوش، أن المرأة الجزائرية الريفية أدت دورًا إنسانيًا مهمًا من خلال مساعدة زوجها في الأعمال الشاقة كحراثة الأرض باستخدام وسائل تقليدية بدائية. ما يعكس حجم المعاناة التي تكبدتها في تلك الفترة وعلى الرغم من قسوة الظروف الاستعمارية، لم تستسلم المرأة الجزائرية الريفية للسيطرة الفرنسية بل شاركت الرجل في مختلف الأنشطة الاقتصادية نضالًا لإيمانها بقيمة العمل وأهميته.

وقد نتج عن السياسة الاستعمارية المجحفة تهجير السكان نحو المناطق الجبلية الوعرة، ما زاد من معاناة الفلاح الجزائري وانعكس ذلك بشكل خاص على أوضاع المرأة، ومع هجرة الرجل بحثًا عن مصادر رزق بديلة، اضطرت المرأة تحمل مسؤولية وإعالة الأسرة وتلبية احتياجات أبنائها، رغم بساطة إمكاناتها لتتدخل بذلك المجال الاقتصادي تدريجيًا دون وعي نظري بدورها التنموي، إذ كان هدفها الأساسي هو دعم الأسرة وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي.

كما حولت المرأة الجزائرية منزلها إلى فضاء للعمل بممارسة الخياطة والنسيج والغزل وصناعة الصوف وعبر ما يسمى الحرف التقليدية.[1]

بعد هذا الطرح يتضح جليًا حجم التضحيات التي قامت بها المرأة الجزائرية ودورها الفعال في مواجهة الاستعمار، كما يتبين التحول التدريجي لأدوار المرأة من النمط التقليدي إلى إسهامات

[1] أمينة دلال رابية ومصطفى عوفي، عمل المرأة الجزائرية في الماضي والحاضر وأثره على التنمية الاقتصادية للبلاد، مجلة أنثروبولوجيا، الجزائر، مجلد 09، عدد 01، 2023، ص 355 – 356.

اقتصادية يعكس كيف كانت المرأة ركيزة أساسية في صمود المجتمع. والمرأة لم تكن مجرد داعم بل هي محرك فعلي للتغيير ، مما يجعل مساهماتها جزءًا لا غنى عنه في التاريخ الوطني الجزائرية.

مقابل أجر بسيط، ساهم في تغطية نفقات الأسرة ورغم قسوة المرحلة الاستعمارية على الرجل والمرأة على حد سواء فإن المرأة الجزائرية تمكنت من تجاوز هذه التحديات وأثبتت قدرتها على المشاركة الفعالة في العمل، لتؤسس بذلك أولى ملامح إسهامها في مسار التنمية.

2. 3. 2. عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال، سعت الدولة الجزائرية إلى بناء دولة حديثة قوية وجعلت التعليم في مقدمة أولوياتها باعتباره أساس التنمية، فوضعت الرامية التعليم للجنسين، وشهدت سنوات 1965 – 1966 ارتفاعاً ملموساً في عدد التلاميذ، مع توسع في بناء المدارس والجامعات ومراكز التكوين، لإتاحة فرص التعلم لجميع فئات المجتمع .كما حظي تعليم المرأة باهتمام خاص باعتباره ركيزة أساسية في التقدم الاجتماعي، وقد أبدت الجزائريات إقبالاً كبيراً على التعلم ومحو الأمية، خاصة بعد فترة الاستعمار التي عانين فيها من التهميش. وبعد الاستقلال تغير دور المرأة تدريجياً، حيث برزت أهميتها في التنمية من خلال التعليم والعمل والمشاركة في بناء المجتمع وساهمت القوانين الجديدة في تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة مما أتاح للمرأة دخول عالم الشغل وإثبات كفاءتها كعنصر فاعل في التنمية عنوان التحولات الاقتصادية بعد سنة 1989. والانتقال إلى اقتصاد السوق أثرت على استقرار العمل وواجهت تحديات جديدة كان لها انعكاس حاسم على وضعية المرأة في المجتمع، ورغم ذلك، واصلت المرأة الجزائرية تعزيز حضورها في مختلف القطاعات كالإدارة، والتعليم، والصحة، والصناعة والجيش والتجارة مدفوعة بارتفاع مستواها الوعي والتعليمي مما أكد مكانتها كمواطنة كاملة الحقوق دون إهمال دورها الأسري[1].

[1] أمينة دلال رابية ومصطفى عوفي، مرجع سابق، ص ص 356 – 358.

فترة ما بعد الاستقلال هي نقطة تحول مهمة في مسار المرأة الجزائرية، فقد استطاعت الاستفادة من التعليم والعمل لتأكيد دورها في المجتمع، برغم من التحديات الاقتصادية اللاحقة. إلا أن المرأة بقيت عنصراً حيوياً في مختلف المجالات لتبرز صمودها ورغبتها في المساهمة في التقدم.

3. دوافع وعوامل خروج المرأة إلى العمل

3. 1. الدوافع الاقتصادية :يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز الدوافع التي دفعت بالمرأة للخروج إلى ميدان العمل، وذلك بغرض تلبية حاجاتها الاقتصادية، وهو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليها في معيشتها. كما يوفر عمل المرأة لها الاستقلالية لتلبية الحاجات اللازمة لها. غير أنه بظهور الثورة الصناعية تغيرت وضعية الأسرة في المجتمع الحديث، فأصبحت المرأة تساهم في دخل أسرتها وتساعد على رفع مستوى معيشتها.

وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن دوافع المرأة الحقيقية للعمل تكمن في الحاجة الاقتصادية، ففي دراسة قام بها "هيدبر" على دور المرأة توصل إلى أن النساء العاملات من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المساعدة العائلية، فالعامل المادي هو الذي يدفع بها إليه والذي يرتبط بالأساس الطبقي لها[1].

إن الدوافع الاقتصادية ليست مجرد حاجة فردية بل هي عامل في التغيير الاجتماعي ككل حيث تساعد المرأة لتصبح فاعلاً اجتماعياً يساهم في رسم الأهداف للوصول إلى الرفاه والتنمية

3. 2. الدوافع الاجتماعية :ويتمثل الدافع الاجتماعي في الرغبة في صحبة الآخرين وإشباع الحاجات الاجتماعية، ففي دراسة فُرضت على 160 عائلة من الأمهات اللاتي خرجن للعمل،

[1] رمضاني ماية، عمل المرأة بين الحاجة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية، مجلة آفاق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 08، العدد 1، 2022، ص 89.

أجابت نصف المجموعة أنهن كن يشعرن بالملل والضجر أثناء وجودهن في المنزل، وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت متعبة ورتيبة. [1]

الدافع الاجتماعي ساهم في تحقيق التفاعل والتواصل للنساء خارج المنزل بعد أن شعرن بالملل والرتابة من الأعمال المنزلية

3. 3. الدوافع السياسية :تتمثل في الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانعقاد المؤتمرات الدولية كمؤتمر مكسيكو وغيره لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة والمجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي من الدوافع التي تشجع المرأة على العمل[2].

هذه الدوافع السياسية لعبت دوراً في إعادة رسم دور المرأة فقد منحتها شرعية قانونية ودولية لتعزيز مشاركتها الفعالة في مختلف المجالات، مما زاد ورفعها نحو التقدم.

3. 4. الدوافع النفسية :إن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى تدفع بالمرأة إلى الخروج إلى العمل، فقد أظهرت دراسة "بارو" أن 48%من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع ويرضين حاجتهن للبقاء في صحبة الآخرين كما أثبتت دراسة "فريد ناند رفيج" أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الاقتصادي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وقد توصل في البحث الذي قام به أن بين كل ثلاثة نساء متزوجات تعمل واحدة منهن تحت دافع الضغط الاقتصادي المتمثل في النفقات المنزلية أو إعالة الأسرة، أما الأخريات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالانتماء والرضا عن العمل والتوافق العملي مع ميولتهن[3].

---

[1] فوار سارة، مرجع سابق، ص 33.

[2] رمضاني ماية، مرجع سابق ، ص 99.

[3] المرجع نفسه، ص 98.

إن الدوافع النفسية بمثابة وقود يدفع المرأة نحو ليس فقط من أجل المردود المادي بل لتحقيق ذاتها وشعور بوجودها في مجتمع داعم.

4. تحولات وتغير دور المرأة في مختلف المجتمعات

عرف دور المرأة في المجتمعات تحولات هامة على مر العصور وفي مختلف الثقافات، تم تحقيق تقدم كبير في توفير المساواة القانونية بين الرجال والنساء في العديد من البلدان حيث تم إصدار قوانين وتشريعات تحمي المرأة في مجالات مثل العمل والتعليم والحقوق السياسية. وبفضل هذه التحولات زادت فرص العمل للمرأة وتم تحرير مشاركتها في سوق العمل، مما أدى إلى تحقيق الاستقلالية المالية والتقدم المهني للمرأة ومع تقديم المجتمعات وتطورها لاحظنا أن المرأة لم تلتزم بواجبها تجاه أسرتها وتربية الأبناء فقط بل أصبحت لها أدوار اجتماعية كبيرة في شتى المجالات. وتعتبر المرأة بناءً على ما اكتسبته من مؤهلات علمية وثقافية واجتماعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع، إذ تقوم بأدوار أساسية في بناء أسرتها ورعايتها، حيث تحمل مسؤولية تربية الأجيال وإدارة وتدبير الأسرة كزوجة وبتنوع أدوارها تسهم بذلك في مختلف المجالات بما يعكس تطور المجتمع وتفاعل المرأة معه بشكل إيجابي.

هنا ينعكس بوضوح مدى تطور المجتمعات في نظرتهم للمرأة فهذا التطور لم يقتصر على الحقوق فقط بل امتد ليشمل أدواراً قيادية دون أن نغفل على تأثيرها في مختلف جوانب الحياة وقدرتها على توازن أدوارها داخل وخارج البيت لتصبح عنصراً محورياً في بناء مجتمع أكثر توازناً وتقدماً[1].

5. ميادين عمل المرأة

[1] صوفية سنسور وحورية سعيد، التوازن بين عمل المرأة وحياتها الخاصة وأثره على علاقة الأسرة والمجتمع، مجلة الرواق للدرسات، الجزائر، العدد 3، المجلد 11، 2024، ص 98.

5. 1. مجال التعليم:

يعد هذا المجال أحد أكبر المجالات التي استوعبت الطاقة النسائية الجزائرية؛ كونه يتماشى مع طبيعتها الفيزيولوجية من جهة ووضعها السوسيولوجي في المجتمع له عادات وقيم اجتماعية تتحكم فيه من جهة أخرى، فعمل المرأة بالتعليم يعتبره الكثيرون مناسباً لما له من الامتيازات الكثيرة حيث إنه لا يأخذ وقتاً كثيراً ويترك لها حيزاً واسعاً لممارسة دورها كربة بيت، إضافة إلى أنه يضمن لها دخلاً شهرياً مناسباً خاصة في ظل الزيادات التي يشهدها هذا القطاع، كما أثبتت تفوقها فيه وتمكنت من خلاله من تحقيق ملموس وثبات ذاتها دائماً[1].

العمل في مجال التعليم بالنسبة للمرأة لا يشكل استقراراً مالياً فقط بل يعزز تقدمها في ذاتها فهو يتلاءم مع طبيعة المرأة لبناء والتأثير على الأجيال القادمة.

5. 2. مجال الصحة:

يعتبر قطاع الصحة من أبرز القطاعات التي تبرع فيها المرأة وله فرص واسعة للعمل فيه بدءاً من تقديم الرعاية المباشرة للمرضى ووصولاً إلى مناصب القيادة والإدارة؛ تتنوع مهام المرأة بين الجانبين العلاجي والوقائي حيث تعمل في المستشفيات والعيادات ومراكز الرعاية الأولية والمختبرات كما تساهم في البحث العلمي والتعليم الصحي والإدارة للمؤسسات الصحية، وتتميز المرأة في هذا المجال بقدرتها على التعامل بتعاطف وصبر مما جعلها عنصراً أساسياً في تحسين جودة الخدمات الصحية.

5. 3. المجال السياسي:

يعتبر موضوع مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية أحد الموضوعات الهامة التي تفرض على عكس موضوعات التي نالت قسطاً وفيراً من الدراسة والتحليل بين المؤيد والمعارض،

[1] أمينة دلال رابية ومصطفى عوفي، ، "مرجع سابق"، ص 360.

والحقيقة أن تجربة المرأة في الحياة السياسية ليست وليدة اللحظة، بل هي قديمة وتعود إلى عصور الأولى للإسلام مشاركتها الحروب والمشاركة في كل ما يحسن شؤون الحياة مما يجعلها ليست تابعاً للرجل .[1]

وجود المرأة في الحياة السياسية دليل على تطور وعي المجتمع بالمشاركة المتساوية ويؤكد أن القرار السياسي يحتاج اختلاف في الرؤى ويعزز الديمقراطية لبناء مجتمع عادل.

5. 4. المجال الاقتصادي:

انخراط المرأة في المجال الاقتصادي لا يعتبر أمراً حديثاً فقد شاركت منذ القديم في أنشطة مختلفة مثل الفلاحة والحرف والتجارة مما جعلها مساهمة في دعم الاقتصاد ومع التطورات الحاصلة تعزز دور المرأة بفضل التعليم مما مكنها في التوسع مجالات لإثبات كفاءتها .أما في الوقت أصبحت المرأة في النشاط الاقتصادي بالمحافظة على بعض المهن والعرف التقليدي والانخراط في مهن ومجالات حديثة كما برزت في ريادة الأعمال والمقاولات لتثبت قدرتها على المنافسة ووجودها كعنصر فاعل في التنمية الاقتصادية.[2]

5. 5. مجال الأعمال الحرة :

يعد خياراً مثالياً للمرأة التي تبحث عن المرونة والاستقلالية المهنية، حيث يتيح لها العمل من المنزل أو عن بعد وفقاً لإمكانياتها وظروفها، يشمل هذا المجال أنشطة متنوعة كالتصميم، الكتابة، التسويق الرقمي، الحرف اليدوية، التدريس الإلكتروني والتجارة عبر الإنترنت، لا يتطلب بالضرورة رأس مال كبير بل يعتمد على المهارات الشخصية والإبداع، إلى جانب كونه مصدراً لدخل جيد. يمنح المرأة حرية تنظيم وقتها والموازنة بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية بكل سلاسة.

[1] أمينة دلال رابية ومصطفى عوفي، "مرجع سابق"، ص 361.

[2] المرجع نفسه، ص 362.

5. 6. مجال المقاولاتية:

مجال المقاولة يمنح المرأة فرص بناء مشروعها الخاص من الصفر في قطاعات متنوعة كالتجارة والخدمات الرقمية ويعتمد على التخطيط وإدارة الموارد ويمكن البداية برأس مال بسيط بدعم من برامج تمويل المشاريع الصغيرة يسندها لاستقلاليتها المالية وحرية القرار لكنه يحتاج إلى الصبر والإصرار.

5. 7. مجال الأمن:

لم يعد هذا المجال حكراً على الرجال، فأصبح للمرأة حضور متزايد فيه بفضل دقتها وانتباهها للتفاصيل وقدرتها على التعامل مع مواقف تتطلب حنكة وهدوء، تشمل مجالات عمل في القطاع التفتيش الأمني في المطارات، مراقبة الكاميرات، الأمن السيبراني، التحقيق الجنائي تأمين مناطق صعبة خاصة في الأماكن التي تتطلب التعامل مع النساء أو الأطفال يتطلب المجال لياقة بدنية وثباتاً انفعالياً، يوفر للمرأة وظائف مستقرة.

5. 8. المجال العسكري :

أصبح عمل المرأة في المجال العسكري أكثر تنوعًا وحضورًا مقارنة بأيام مضت، حيث لم يعد يقتصر على أدوار محدودة، بل يشمل المشاركة في مهام مختلفة داخل المؤسسة العسكرية سواء في الميدان أو في الجوانب التنظيمية والإدارية، يعكس هذا التطور تزايد الثقة بقدرات المرأة وتوسيع دورها في خدمة الأمن والدفاع مع اختلاف حجم المشاركة من دولة لأخرى.

6. القيمة الاجتماعية لعمل المرأة:

يُعدّ تطور المجتمع الجزائري أحد دوافع تغير النظرة الاجتماعية لعمل المرأة، وبفضل هذا التطور ساهم تغير في ملامح الأسرة الجزائرية التي كانت سابقًا تعتمد أساسًا على دخل الأب الذي هو رب الأسرة، ومساهمة المرأة لم تقتصر على تقديم الرعاية عبر الإنجاب، كما أشارت الدراسات

حول عمل المرأة بين الماضي والحاضر، فمساهمة العاملات اليوم لا تقل أهمية عن عمل المرأة وتتجلى أهميته فيما يلي:

تعمل المرأة بعملها مكانة وقيمة في المجتمع الصناعي إذ تغيّر أحوالها الاجتماعية والثقافية، يعود دخل ومساهمة من الفعاليات والأنشطة المعتمدة التي تشارك بها، ويفتح لها مجال مساهمة في بناء الصرح الحضاري للمجتمع.

ومن هنا استطاعت المرأة إثبات تطورها المهني ومداركها المعرفية على المساهمة الفعالة لتطوير المجتمع، مما يجعل فئة مثل النساء والمجتمع يجب الاستفادة من قدراتها واستثمارها عن طريق فتح المجال أمامها للمشاركة أكثر في نشاطات العامة .من العلي (الواضح) أن عمل المرأة يساهم في أداء أدوارها الاجتماعية والمهنية التي تحتلها في المجتمع، فالمرأة تشغل دورًا واحدًا وهو ربة بيت والدور العامل، والجمع يفتح أبعادًا واستحضار هذين الدورين لا متناقضين بل أدى دوره الفعال في رفع منزلة المرأة في المجتمع وزيادة الاحترام والتقدير اللذين تحصلت عليهما في المجتمع. العمل وسيلة لتأكيد وإبراز شخصيتها كفرد في المجتمع، له حقوق وواجبات باعتبار أن العمل الخارجي وسيلة لاكتسابها مكانة هامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة.[1]

والدور الذي تلعبه المرأة محوري فهو يساهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية بفعل التطور، فهي لم تعد ربة منزل كما في النمط التقليدي، بل أصبحت عنصرًا فاعلاً يساهم في الاقتصاد والثقافة، ليعزز مكانتها ويساهم في تقديرها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

7. انعكاسات وآثار العمل :

إن لعمل المرأة انعكاسات اختلفت بين الإيجابية والسلبية.

[1] فورار سارة والعيداني سارة، مرجع سابق، ص 85- 87.

7. 1. الإيجابية:

- أصبح دور المرأة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية.
- ازداد نفوذ المرأة في المجتمع.
- ازدياد كفاءة الأسرة في أداء وظائف التنشئة الاجتماعية من ناحية التعاون بين الزوجين في تربية الأبناء، واستقلاليتهم الاعتمادية وتحمل بعض المسؤوليات.
- ارتفاع دخل الأسرة وارتفاع مستواها المعيشي وتبعًا لذلك ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد.

كما يرى بختي كليجر وهو خبير أن الأمهات العاملات يستعنّ بحاضنات في حين أن الأمهات غير العاملات يمارسن وسائل السيطرة والسلطة على أطفالهن أكثر من العاملات.

وفقاً للآثار الإيجابية هناك تحول عميق في العالم والمرأة فهي تساهم في بناء مجتمع أكثر توازناً فهي لا تلعب دوراً واحداً بل تدمج بين العمل والأسرة، مما يرفع من جودة حياة الأسرة ورفاهيتهم، وهذا يبرر أن العمل ليس فقط مصدر مادي للمرأة بل هو وسيلة تحفيز للنمو الشخصي بما ينعكس إيجاباً على الأسرة والمجتمع

- الترويح عن النفس فبالنسبة لبعض العاملات، العمل هو نوع من ترويح النفس وبديلاً عن الخروج من المنزل للتخلص ولو بقليل من مشاكل الأولاد والأعباء المنزلية.
- كثرة المناقشات بين الزوجين في الأسرة.

7. 2. السلبية:

يرى الخبراء أن عمل المرأة ساهم في تطوير وتقدم المجتمع نحو حياة أفضل، ولكن هناك مشاكل واجهت المرأة العاملة منها:

7. 2. 1. مشاكل ذاتية:

تتعلق بشخصية المرأة وطبيعة تكوينها النواحي البيولوجية والنفسية، فالمرأة تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعر كأم أو زوجة وبين دورها في العمل مما يتسبب في تشتت في الجهد والتعب وعدم تركيز.

على الرغم من تقدم وازدهار المجتمع بفضل عمل المرأة، إلا أنها في الواقع تدفع ذلك عبر ضغوط متعددة سواءً على مستوى الجهد الشخصي أو الاستقلال المالي أو حتى الصحة النفسية، وهذه السلبيات تبرز الحاجة الملحة لإعادة التوازن حيث لا يكون العمل عبئاً بل وسيلة لتحقيق ذات المرأة دون أن تفقد دورها الأساسي كأم وزوجة.

7. 2. 2. مشاكل أسرية:

وأيضاً الوضع الاقتصادي وما يسببه من مشاكل للمرأة العاملة التي تساهم في ميزانية الأسرة لابد أن تتأثر في عملها بذلك خصوصاً أنها أصبحت مطامع كثير من الرجال يحاولون ابتزاز أجور رواتبهن وأيضاً عدم توفر الحضانة الجيدة وقلة دور الضمانات المناسبة.

7. 2. 3. مشاكل المتعلقة بطبيعة العمل:

علاقة المرأة العاملة بزملائها ورؤسائها: فمن خلال الاتصال والمعاملة السائدة بين الزملاء والرؤساء داخل العمل فقد تتعرض المرأة العاملة للمضايقات التي تسبب لها المتاعب، في حالة إذا كانت بمصنع أن الأجواء المصنع مثل المواد التي تتعامل معها العاملة وآلية المصنع والتوتر العصبي الذي يمارسها في ملاحظة هذه الآلة التي تتعامل معها، كل هذه الظواهر التكنولوجية والنفسية قد تعرضها للإصابة لأمراض معينة.

7. 2. 4. مشاكل نفسية:

الشعور بالذنب:

المرأة العاملة التي تترك طفلها في أيدي لا تطمئن إليها تشعر بالذنب وقد يدفعها ذلك إلى التغيب عن عملها كي ترعى طفلها، ومن ثم ينتابها القلق بين الطرفين وهذا ما ينعكس على حياتها النفسية والجسمية.

الشعور بالاكتئاب والقلق النفسي:

إن المرأة ترتبط دائماً بين العمل والعاطفة وعدم التوفيق لطبيعتها وعدم تقبل فكرة عملها يجعلها تشعر بالقلق والاكتئاب.[1]

8. عمل المرأة في التشريعات القانونية

8. 1. مكانة عمل المرأة في بعض مواثيق والتشريعات الدولية:

لقد حظيت الجهود العالمية في مؤتمراتها وندواتها بالدعوات إلى احترام حقوق المرأة في مختلف المجالات من بينها مجال العمل حيث عقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي عام 1985 ولقد جاء بهدف استعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة من حيث الإنجازات المتعلقة بالمساواة والتنمية والسلام. وجاء انعقاد المؤتمر في وقت كانت من أجل المساواة بين الجنسين وقد اكتسب فيه اعترافاً عالمياً حتى وصف الكثير هذا الحدث بأنه ولادة للحركة النسوية العالمية. واعتمدت خلاله 157 حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة 2000. كما عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (مؤتمر بكين 1995) تحت شعار العمل من أجل مساواة والتنمية وأكد على حقوق المرأة وحقوق الإنسان والالتزام باتخاذ إجراءات محدودة لضمان احترام هذه الحقوق، وكان تتويجاً للخطوات التي اتخذت لاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية في الثمانينيات وبداية التسعينيات من جانب المنظمات. وعن حقوق الإنسان وجماعات المرأة في العالم يعتبر الإعلان الصادر عن مؤتمر (بكين) الاتفاق الأكثر شمولاً بين الحكومات حول ما ينبغي القيام

[1] فورار سارة العيداني سارة، مرجع سابق، ص 88-90.

به لتمكين المرأة والإلحاح لحقوقها والمساواة بين الرجل والمرأة. لقد نصت معايير منظمة العمل الدولية على حقوق النساء في العمل ومبدأ مساواة بين الجنسين كجزء لا يتجزأ من حقوقها الإنسانية من أجل تحقيق العدالة، وجاء في أدبيات منظمة العمل الدولية أن جميع البشر أياً كان عرقهم أو معتقداتهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتلبيتهم الروحية في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي. ومن بين هذه القوانين التي وضعتها المنظمات نجد القوانين التي أكدت على تمتع المرأة المتزوجة أو غير متزوجة بحقوق مساوية للرجل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية هنا يؤكد الالتزام الدولي في ترسيخ مكانة المرأة في سوق العمل، بحيث لم تعد الحقوق مجرد شعارات بل أصبحت جزءاً من معايير عالمية ملزمة لتصبح محوراً أساسياً في سياسات العمل، وهذا يرسخ مبدأ المساواة لست كونه مجرد حق بل أساس لتحقيق التنمية والعدالة في مجتمع يضمن الكرامة لكل أفراده ولاسيما الحقوق التالية:

1. الحق في عدم التمييز بسبب المركز الزوجي أو لسبب آخر في تلقي التدريب المهني في العمل والحرية اختيار المهنة ونوع العمل وفي نيل تلقي الترقية المهنية.
2. حق التقاضي مكافأة مساوية لمكافأة الرجل والتمتع بمعاملة مساوية في العمل[1].
3. حق في التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر وبالاستحقاقات التقاعدية وبالضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو أي سبب للعجز عن العمل.
4. 4.حق التقاضي، التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل. كما أكدت الاتفاقية الدولية، لاسيما في القسم الثالث منها بنص المادة السادسة على حق كل فرد في العمل، الذي يضمن أن تكون أمامه فرصة كسب المعيشة عن طريق العمل وألزمت المادة سالفة

[1] حباش أنفال، المعوقات السوسيو–مهنية لعمل المرأة في الفضاءات التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علم اجتماع تخصص التنظيم والعمل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2024 – 2025، ص 40 – 41.

الذكر الدول باتخاذ الخطوات المناسبة واللازمة لتأمين هذا الحق .وقد اهتمت بوضع ضوابط منها:

أ. ضمان الأجور ومكافآت في الأعمال متساوية القيمة دون التمييز من أي نوع، وعلى وجه الخصوص وضع للنساء شروط عمل لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجل مع مساواة في الأجور عن لأعمال متساوية .

ب. ضمان معيشة شريفة لهم ولعائلاتهم طبقاً للنصوص الاتفاقية الحالية .

ج. ظروف عمل مؤسسة وصحية

د. فرص متساوية لكل فرد بالنسبة للترقية في العمل إلى مستوى أعلى مناسب دون خضوع ذلك لأي اعتبار سوى اعتبار الأهلية والكفاءة

هـ. أوقات الراحة والفراغ وتحديد ساعات العمل معقولة والإجازات دورية مدفوعة الأجر والمساواة بين الرجل والمرأة في حق العمل بشروط آمنة.[1]

فهذا يبرز أهمية الضمانات القانونية لضمان مساواة حقيقية في العمل، وينعكس تقدمنا في إدراك أن العمل ليس مجرد وسيلة لكسب الرزق بل حق إنساني أساسي، فهي لا تقتصر على الحقوق النظرية بل تتدخل في حيز التطبيق لضمان العيش الكريم والعمل الآمن، لتبيين التزام المجتمع الدولي ببيئة عمل عادلة تضمن لكل فرد فرص لتحقيق ذاته

كما نصت الاتفاقية على:

[1] حباش أنفال، مرجع سابق، ص 41 – 42.

1. على حق المرأة العاملة في التدريب المتقدم ومتكرر، لأن مثل هذا التدريب يساعد على رفع كفاءة المرأة العاملة، والأمر الذي يؤهلها للترقي والصعود للمناصب العليا في مجال العمل.

2. الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل بما في ذلك حماية الإنجاب، وهذا الحق المكفول للمرأة في هذه الاتفاقية والغرض منه حماية صحية للمرأة وتوفير وسائل الأمن والسلامة الجسدية والذهنية لها أثناء الحمل.

3. اعتماد الاتفاقية على مبدأ توقيع عقاب على من يقوم بفصل المرأة العاملة بسبب الزواج أو الإنجاب أو يمنع عودتها لعملها السابق.

4. إلزام الاتفاقية للدولة الموقعة عليها باتخاذ التدابير المناسبة.

كما حرصت منظمة العمل الدولية على تصميم معايير العمل الدولية، وجعلها للجميع دون تفرقة في محاربة التمييز الذي قد تتعرض له بعض الفئات في فرص الحصول على العمل، وإدراج مبدأ تكافؤ الفرص ومساواة في معاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمل من نطاقه النظري الشامل الذي ورد في دستور منظمة العمل الدولية، وورود الأحكام التي تتعلق بمناهضة التمييز والتفرقة في مواجهة المرأة العاملة بصفة رئيسية في كل الاتفاقية رقم (100) لعام 1951 بشأن مساواة في الأجور العمال والعاملات عن التساوي، والاتفاقية رقم (111) لسنة 1957 بشأن حظر التمييز في مهن والوظائف على أساس الجنس، وفي الاتفاقية رقم (142) لسنة 1975 بشأن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء التي تشجع وصول النساء إلى كل فروع التعليم والتدريب المهني التي يتناسب أعمارهم عن من العمل العادي.

وتنص المادة الثالثة أهلية تقليد المناصب وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط متساوية بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، كما قامت المنظمة الدولية

للعمل بإصدار اتفاقية متعلقة بحماية الأمومة، حيث جاءت الاتفاقية متعلقة بمعالجة دقيقة ومعمقة سنة 1952 تخص كل العاملات سواء كانت في القطاع العام أو الخاص مهما كان سنهن ومنها تتضح أهمية وضع حقوق المرأة في سوق العمل ضمن إطار قانوني دولي، فهو لا يركز على المساواة في الفرص بل توفير الحماية الصحية والوقائية وتحريم التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الولادة، هذا الدمج والتكامل التي تكفلت به منظمة العمل الدولية يعكس التزامًا واضحًا بمكافحة التمييز وتعزيز الفرص للتمكين الطريق لمشاركة النساء في جميع المجالات وتضمنت اتفاقية العمل الدولية رقم (103) لعام 1952 على ما يلي:

1. الحد الأدنى للعطلة لأمومة مقدرة بـ (12) أسبوع، ومنه (6) أسابيع كأقل بعد الولادة.
2. امتداد العطلة إذا حدث خطأ في تقدير تاريخ الولادة أو في حالة المرض الناتج عن الحمل[1]
3. الحق في التعويضات الكافية لاحتياجات المرأة ومولد.
4. الحق في التعويضات الطبية.
5. الحق في استراحات الرضاعة إذا اقتضى الأمر.
6. منع فصل المرأة عن العمل أثناء عطلة الأمومة.

وتتضح هنا بوضوح مدى الالتزام من قبل الاتفاقيات لحماية الأم العاملة، من خلال توفير فترة راحة كافية بعد الولادة وضمان حقوقها الصحية والمادية. وهذا لا يقتصر على الإجازة فقط، بل بتوفير بيئة آمنة للمرأة أثناء الحمل مما يعكس تشوق لضمان المساواة في الحقوق بين الجنسين في بيئة العمل.

8. 2. مكانة المرأة العاملة في بعض المواثيق والتشريعات الجزائرية :

[1] حباش أنفال، مرجع سابق، ص 42 – 43

جاء النص القانوني المنظم لعمل المرأة في الجزائر بالضمانات التي أفرزها مشروع لحماية وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع والعمل، فقد نص قانون العمل على حقوق خاصة بالأمومة مثل قانون 90-11 المادة 55 الذي يفيد استفادة المرأة العاملة من عطلة أمومة مدفوعة الأجر قبل وبعد الولادة، والاستفادة من فترات رضاعة مدفوعة مع التكفل بالمصاريف العلاجية. كما جرّم القانون الجزائري التحرش الجنسي في أماكن العمل وتعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي مستوى التشريعات فقد كفل الدستور الجزائري للمرأة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأكد مبدأ المساواة في الأجر والعمل، وهذا ما أكدته المادة (152) التي تفيد حق العامل من الدخل القومي للجنسين .كما أقر الميثاق الوطني ضرورة مشاركة المرأة في التنمية مع مراعاة دورها الأسري .كما ينظم قانون الأسرة العلاقة داخل الأسرة محددًا حقوق وواجبات الزوجين مع التأكيد على دور الزوج في النفقة وتحمل مسؤولية إعالة الأسرة دون منع المرأة من العمل . يوجد نصوص قانونية أكدت على عدم التمييز في مكان العمل، إلا أن بعض الأحكام لا تزال تعكس اختلافًا لدور المرأة في المجتمع[1].

إن التشريعات الجزائرية وفرت للمرأة العاملة حقوقاً مهمة مثل الإجازات المدفوعة. ولكن وعلى الرغم من وجود التشريعات فإن الأدوار التي تقوم بها المرأة لازالت تختلف عن الواقع مما يعكس استمرارية التفاوت بين الجنسين في توزيع الأدوار داخل المجتمع والتأثير العاصم بوجود العادات والتقاليد.

8. 3. موقف التشريعات الإسلامية لحمل المرأة:

لقد أعطى الإسلام أهمية كبيرة للمرأة واعتبرها عنصراً هاماً في الحياة، إذ نجد عدة آيات في القرآن الكريم تبين حقوق المرأة والمكانة التي تمتاز بها المرأة حيث يقول الله تعالى: "يأيها

[1] خبّاش أنفال، مرجع سابق، ص 47 – 50.

الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً" سورة النساء، آية 1. كما نجد آيات أخرى تبين المساواة بين الرجل والمرأة حيث منحها المبايعة مثل الرجل إذ قال الله تعالى: "يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن إن الله غفور رحيم" سورة الممتحنة آية 12.

وقد أشرك الإسلام المرأة مع الرجل في النشاطات الاجتماعية إذ قال تعالى: "والوالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله، أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم" سورة التوبة الآية 71 .كل هذا يدل على أن المرأة لها القدرة على المساهمة في بناء وإصلاح المجتمع "النهي عن المنكر والأمر بالمعروف" والقيام بنشاطات حثها عنه مثلها مثل الرجل .كما أن الدين الإسلامي أقر للمرأة بحق العمل وجعله مرتبطاً بالإيمان والعمل الصالح، مؤكداً أن الأجر والثواب لا يفرقان بين الرجل والمرأة والعمل وسيلة للاكتساب والقرآن الكريم يثبت أن الله لا يضيع عمل أي إنسان ذكر كان أو أنثى[1].

الاسلام منح للمرأة مكانه مساوية مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات وجعل العمل جزء من ايمانها ، مما عزز دورها في المجتمع هذا التأكيد الذي جاء في الاسلام يحمل المرأة منظور أكثر فعالية للمساهمة في بناء مجتمع

9. النظريات المفسرة لعمل المرأة

9. 1. النظرية الوظيفية:

[1]فورار سارة، العيداني سارة "مرجع سابق"، ص 73 – 74.

يرى الاتجاه الوظيفي أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة، باعتبارها زوجة وأماً وربة بيت. وعليه يؤكد هذا المنظور وضعها التبعي. ويذهب دوركايم في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" إلى القول بأن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة قد عزل الرجال عن النساء، وهو ما أدى إلى ازدياد ذكاء الرجل وتراجع مستوى ذكاء المرأة. وإذا ما قورنت المرأة والرجل في الانتحار، نجد الرجل أكثر عرضة للانتحار من المرأة، وقد تزايد تقسيم العمل بين الجنسين بصورة كبيرة؛ وقد كان ذلك في بداية الأمر مقصوراً على الوظائف الجنسية دون غيرها، لأنه امتد تدريجياً ليشمل بعض الوظائف الأخرى[1].

هنا ينعكس الدور التقليدي الذي تلعبه المرأة، الموجه نحو الأسرة، لتكون في الوضع التابع، وتبرر محدودية النظرة التي تحصر المرأة في إطار معين. وقد انسحبت المرأة منذ زمن بعيد من مجال الحرب والشأن العام، وركزت جهودها كلها حول الأسرة. ومنذ ذلك الحين أصبح دورها أكثر تخصصاً، واليوم في أوساط الشعوب المتحضرة تعرف النساء نمطاً من الحياة مختلفاً كلية عن ذلك الخاص بالرجال. ولعله من الممكن القول إن الوظيفتين الرئيسيتين، الحياة السيكولوجية قد أصبحتا منفصلتين عن بعضهما البعض، حيث تمكن أحد الجنسين من نمو الجانب الانفعالي في حين بسط الآخر على الوظيفة العقلية؛ هذه الصورة التاريخية عن التحول الموقعي في دور المرأة يشير إلى الثنائية سابقة الطرح بين العقل والعاطفة التي تتغير على التعقيد الذي وصلت إليه المجتمعات الحديثة[2].

لا تتوقف الاختلافات بين الرجل والمرأة على الحجم والوزن والشكل العام، بل إنها إحدى ركائز الحضارة كما أوضح "جوستاف لوبون" إلى مسارين مختلفين لتطور كل من النوعين البشريين.

[1] رمضاني ماية، مرجع سابق، ص 100.

[2] رمضاني ماية، نفس المرجع، ص 100 – 101.

وهكذا يرجع "دوركايم" أهوة (الهوة) المتعاطفة بين الرجال والنساء إلى التطور الواضح لجمجمة الذكر وانكماش نمو جمجمة المرأة. وحاول "بارسونز" باعتباره من أبرز من في هذا الاتجاه يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين داخل بنيان الرجال بالعمل والإنتاج وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع، بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية، لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي ككل[1].

إن الفروقات الجسدية بين الرجال والنساء أدت إلى تطور حضري وإعادة صياغة أدوارهم الاجتماعية مما ساهم في فهم دور كل جنس في النسق الاجتماعي.

9. 2. النظرية الماركسية

قدمت النظرية الماركسية تفسيراً أكثر شمولية حول طبيعة أدوار المرأة من خلال المنظور المادي التاريخي، حيث أولى كل من ماركس وإنجلز اهتماماً خاصاً بقضايا اضطهاد المرأة، واعتبر أن حالة الخضوع التي هي عليها ليست أمراً طبيعياً بل راجع إلى تغييرات اقتصادية التي يشهدها المجتمع خاصة مع وجود الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي.

وفي هذا الإطار يرى ماركس أن أول أشكال التفاوت والصراع الطبقي يرتبط بالعلاقة بين الرجل والمرأة في ظل الزواج الأحادي الذي يعتبر أول أشكال الاضطهاد الطبقي ضد المرأة، كما أوضح أن دور المرأة كان أكثر أهمية في المجتمعات البدائية خاصة في عملية الإنتاج مما يجعلها في مكانة بارزة، وبناءً على ذلك يمكن القول إن الاتجاه الماركسي يفسر قضايا المرأة وفق تحليل علاقات الاستغلال بين الطبقات[2].

9. 3. نظرية النوع الاجتماعي

[1] رمضاني ماية، "مرجع سابق"، ص 101.

[2] رمضاني ماية، نفس المرجع، ص 101.

إن الاهتمام العلمي بـ "النوع الاجتماعي" كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي لم يتبلور بشكل بارز إلا مع العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، وأن استخراج هذا الموضوع على نطاق واسع قد شاع تحديداً عقب مؤتمر بكين 1995، حيث تجاوز استعماله منذ ذلك التاريخ حدود ساحات العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو مجالات التنمية وحقولها المختلفة، وتنقسم عملية البحث حول مفهوم النوع الاجتماعي إلى جذعين مركزين يدرسان في عمق أبرز نتائج الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية سيما مدرسة "الثقافة والشخصية"، الذين اعتبروا الثقافة كمعطى مهيكل للوجود الإنساني ونظروا إليها بوصفها نظاماً تاماً من السلوك المكتسب والمنتقل من المحيط الاجتماعي عبر قنوات التربية والتقليد[1].

أي إن موضوع النوع الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموروث الثقافي الموجود في المجتمع مؤثراً على سلوك الفرد.

وعلى هذا الأساس حاولت "مارغريت ميد" تطوير أطروحة أساسية سوف يكون لها عميق الأثر في تبلور مفهوم النوع الاجتماعي فيما بعد، وهي مسألة التمييز بين الطبيعي والثقافي والتي حاولت من خلالها تبين حجم الفرق بين ما هو بيولوجي وفطري وبالتالي ما هو مشترك بين الناس، أي اجتماعي[2].

بمعنى أن مارغريت ركزت على الفصل بين ما هو طبيعي وفطري وما هو اجتماعي مكتسب ليتضح الفروقات الفردية بين الناس حسب البيئة المعاشة.

كما ارتبط مفهوم النوع الاجتماعي عند مارغريت باهتمامها ونضالها في الحركات النسوية لاسيما أن السلوك البشري ليس فطرياً بل مكتسباً من الثقافة الاجتماعية.

[1] رمضاني ماية، "مرجع سابق"، ص 102.

[2] رمضاني ماية، نفس المرجع، ص 102.

مفهوم النوع الاجتماعي هو تطوير لمفهوم الأدوار الجنسية الذي ساعد في تطويره "ميد" ودعمته النظرية الوظيفية عبر روادها مثل "تالكوت بارسونز"، وركز في طرحه بين الذكر والأنثى من منظور اجتماعي وثقافي بدل حصرها للجانب البيولوجي فقط مبرزين ارتباطها بالأساق (الأنساق) الثقافية والاجتماعية[1].

[1] رمضاني ماية، "مرجع سابق"، ص 102، 103.

خلاصة الفصل

يمكن القول بعد ما تم عرضه في هذا الفصل إن المرأة أثبتت في عدة مناسبات أن دورها التقليدي قد شهد تحولاً ملحوظاً خاصة فيما يخص مجال العمل، ونجحت في فرض حضورها داخل سوق الشغل مبرزة قدراتها وذكاءها كعنصر فاعل في تحقيق التنمية والتغيير، حتى على مستوى المجتمع الذي عرف تغييراً في نظرته حول عمل المرأة ومكانة المرأة.

الدراسة الميدانية

الفصل الاول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل الاول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1. المنهج المستخدم

1. 1. المنهج الوصفي

1. 2. المنهج الإحصائي

2. مجتمع البحث

3. عينة الدراسة

4. أداة جمع البيانات

5. مجالات الدراسة

5. 1. المجال الزماني

5. 2. المجال المكاني

6. لمحة تاريخية حول منطقة الجلفة

7. أثر التغير الاجتماعي على منطقة الجلفة

8. منطقة الجلفة والتحضر

خلاصة الفصل

تمهيد

بعد التطرق في السابق إلى الجوانب المنهجية والنظرية، ننتقل في هذه المرحلة إلى عرض إجراءات الدراسة الميدانية حيث يتم التركيز على تحليل البيانات وتفسير النتائج باعتبارهما من أهم الخطوات التي يعتمد عليها الباحث الاجتماعي خاصة بعد جمع المعطيات من أفراد العينة المدروسة. وعليه سنقوم في هذا الفصل بتقديم ومناقشة البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها من خلال الاستمارة، وذلك بالاعتماد على الجدول والعمليات الإحصائية للوصول إلى نتائج العامة للدراسة.

1. المنهج المستخدم:

1. 1. المنهج الوصفي :قمنا بالاستعانة به لأن طبيعة الموضوع تفرض علينا هذا، عبر وصف عمل المرأة والكلام عن التغير الاجتماعي بالإضافة إلى العناوين التي استعنا بها في بحثنا

يعتمد المنهج الوصفي على تحديد خصائص وسمات الظاهرة قيد الدراسة، والتعبير عنها بأسلوب كمي وكيفي، وبتعدد استعمال المنهج كثيرًا في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة في الحالات التي يصعب تطبيق المنهج التجريبي،[1] والوصف يعني رصد حال أي شيء سواء ذلك عبر وصف مادي أو بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات. وقد يتخذ هذا الوصف شكل أرقام أو يكون وصفًا كيفيًا أو يجمع بين الاثنين، كما يشمل المقارنة ما بين رصده وغيره، ومعنى أن المنهج الوصفي من أساليب التفسير العلمي يهدف إلى تحقيق أغراض محددة تتعلق بوضعية اجتماعية معينة، وهو أيضًا وسيلة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كما هي، وذلك عبر جمع معلومات محددة حول المشكلة ثم تصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة المتعمقة.

1. 2. المنهج الإحصائي :اعتمدنا على المنهج الإحصائي لأهميته الكبيرة في هذه الدراسة، والمنهج الإحصائي يركز في الأساس على قياس الظاهرة محل البحث وذلك عبر حساب تكرارات إجابات المبحوثين ثم جدولتها وتحليلها إحصائيًا واستخلاص النتائج والعمل على دقة الظاهرة، ويساعد المنهج.[2]

في جمع البيانات الكمية المتعلقة بموضوع الدراسة ووصف أفراد العينة والظاهرة المتغيرة وتحديد مدى تكرارها وأهميتها من خلال تجميع الملاحظات حولها ثم التغيير عنها وتحويلها إلى أرقام، والهدف من كل هذا الاقتراب من الموضوعية والدقة.

2. مجتمع البحث:

[1] بوراس منير، المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة الشهيد حمو لخضر – الوادي – الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 185.

[2] بوراس منير "نفس المرجع" ص 185 – 186.

يقام كل بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على مجموعة بشرية قد تكون صغيرة تتكون من عشرات الأشخاص أو كبيرة تصل إلى ملايين بشرط أن تتوفر فيها خصائص محددة، ويعرف مجتمع البحث أنه المجتمع الأكبر أو المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر أو المجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته، إلا أنه يصعب الوصول إلى المجتمع المستهدف لصعوبته لذلك يتم التركيز على جزء منه يحمل خصائصه لتتحقق نتائج الدراسة.

ويمكن أن يكون مجتمع الدراسة على شكلين؛ الأول متناهٍ أي عدد وحدات المجتمع معلومة، وثانيًا غير متناهٍ وهو المجتمع الذي لا يمكن حصر أو معرفة جميع وحداته. وبالنسبة لمجتمع بحثنا فهو مجتمع غير محدود وغير احتمالي، إلا أنه يمكننا معرفة أو حصر كل الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحدد وحدتنا وهي كالتالي:

- من الجنسين: ذكور وإناث.
- من عمر 30 وأقل.
- من مستويات تعليمية مختلفة.
- من منطقة جغرافية محددة (بلدية الجلفة عاصمة).

3. عينة الدراسة:

لا يمكن في غالب الأحيان تحقيق نتائج الدراسة من خلال مجتمع البحث بكافة أفراده كلهم، لأن عدد الأفراد في المجتمع ضخم، لذلك نعمل على جزء من هذا المجتمع يحمل خصائصه، وهذا الجزء يعرف بالعينة وهي مجموعة جزئية مميزة ننتقيها حيث إنه يتم انتقاؤها من مجتمع الدراسة وفق إجراءات وأساليب محددة، وتلجأ في غالب الأحيان إلى العينة لأنها:

1. **توفير الوقت والجهد** :دراسة كل وحدات المجتمع تأخذ وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا، بينما العينة تسمح بالحصول على نتائج في وقت أقصر وبجهد أقل.

2. **تقليل التكاليف** :إجراء بحث على كل الأفراد مكلف جدًا وذلك من خلال التنقل والاستبيانات؛ إذن فالعينة تقلص من التكاليف بشكل كبير.

3. **الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة** :يمكن تعميم نتائج العينة على المجتمع بدرجة عالية من الدقة، ذلك لأن العينة تحمل خصائص المجتمع الأصلي.

4. **سهولة التحكم في البحث** :التعامل مع عدد محدود وقليل من الأفراد يسهل تنظيم الدراسة وتحليل البيانات.

يوجد عدة أنواع من العينات التي يفرضها موضوع الدراسة وطبيعة العينة، في موضوعنا هي **العينة القصدية**، وهي عينة يختارها الباحث لأنه يرى أن أفرادها يمثلون الظاهرة المدروسة بشكل أفضل وليس بشكل عشوائي، تم اختيارها بهدف التركيز على فئة المناسبة بمعنى اختيار أشخاص لديهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة للمساعدة في الحصول على معلومات دقيقة.

4. أداة جمع البيانات:

قبل الشروع في الدراسة الميدانية، يجب على الباحث أن يستكشف أدوات جمع البيانات المتنوعة ويختار الأنسب منها لإثبات فرضياته أو دحضها، وفي هذا الاختيار يخضع لعدة اعتبارات أبرزها الفرضيات وطبيعة الإشكالية المطروحة، خصوصية المجتمع وأيضًا الإمكانات المتاحة للباحث من حيث التكلفة المادية والجهد المبذول والزمن المتاح. وفي موضوعنا هذا وقع الاختيار على الأداة التالية:

الاستمارة :وهي أداة جمع بيانات تكون عبارة عن مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين، بحيث تغطي كافة جوانبه مما يسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة للبحث من خلال إجابات المبحوثين[1].

[1] ربيعة تبار، الاستمارة في البحث العلمي، مجلة الساهل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 11.

في هذا الصدد قمنا بإعداد استمارة تتكون من 30 سؤالًا، كانت أغلب الأسئلة مغلقة مع سؤالين نصف مغلقة، وقد قمنا بتجنب الأسئلة المفتوحة لأن الاستمارة المثالية هي التي تكون أسئلتها مغلقة، وقد خضعت استمارة الاستبيان للإشراف والتحكيم والتصحيح النهائي من قبل الأستاذة المشرفة.

ففي البداية تم توزيع نسخة تجريبية واسترجاعها، ثم إضافة تعديلات وتصحيح ثنائي عبر حذف بعضها وإضافة بعضها وتعديل في صياغة البعض للوصول إلى الصيغة النهائية للاستمارة التي تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:

. البيانات العامة :وهي تتكون من 06 أسئلة كمعطيات أساسية حول المبحوث مثل: الجنس، زيادة المستوى التعليمي، .... إلخ.

المحور الأول :يتكون من 13 سؤالًا، تم التناول فيه المعطيات الخاصة بالفرضية الأولى التي تتعلق بتراجع السلطة الذكورية ودورها في حضور المرأة في مجالات عمل جديدة.

المحور الثاني :يتكون من 11 سؤالًا، تم التناول فيه معطيات الفرضية الثانية التي تتعلق بالتحضر والريادة المستوى التعليمي ودورهم في الخروج من النمط التقليدي للعمل واعتلاء مناصب عليا.

قمنا بتوزيع 100 استمارة استبيان للمبحوثين واسترجعنا 90 استمارة وأضفنا ترميزًا لإعطاء كل استمارة رقم خاص، ثم انتقلنا للتفريغ الذي كان عبر برنامج SPSS الذي استغرق 5 أيام، تم تحويلها إلى جداول تكرار بسيطة وجداول تكرار مركبة.

5. مجالات الدراسة

5. 1. المجال الزماني:

في مرحلة التحضير للدراسة الميدانية تم النزول إلى الميدان واختبار أداة مناسبة للبحث وهي الاستمارة بهدف جمع أكبر قدر ممكن من البيانات من المبحوثين، وقد تم في البداية اختبار هذه

الاستمارة على مجموعة من أفراد العينة في الفترة الممتدة بين 6 إلى 19 أبريل 2026 .ثم تم تعديل عليها لاستعمالها مرة أخرى في الميدان من خلال فترة الزمنية من 26 إلى 04 ماي 2026.

5. 2. المجال المكاني:

تتطلب كل دراسة ميدانية تحديد إطار مكاني تتوفر فيه شروط ملائمة لمجتمع البحث، وفي هذا السياق اختيرت الدراسة في بلدية الجلفة عاصمة الولاية، ووسط المدينة فقط؛ القلب النابض للولاية ويجمع بين الإدارات الرسمية، الأسواق، والمجالات التجارية، الأحياء العصرية، القديمة والجديدة.

6. لمحة تاريخية حول منطقة الجلفة:

تعد مدينة الجلفة من المدن الجزائرية ذات العمق التاريخي، فقد ظهرت فكرة تأسيس المدينة في ظل إطار مشروع الاستعمار الفرنسي حيث اختيرت لأهمية موقعها الاستراتيجي، فبدأ الوجود الفرنسي بإنشاء منشآت عسكرية سنة 1852، أهمها برج عسكري استخدم كمركز للقيادة ومراقبة المنطقة، كما تم بناء مساكن ونشأت مدينة لاحقًا مما أدى إلى استقرار السكان تدريجيًا حول هذه المنشآت.

أما تسمية "الجلفة" فقد تعددت الروايات حول أصلها؛ منها ما يربطها بطبيعة الأرض الجافة، ومنها ما يعود إلى استعمالات لغوية شعبية، في حين نستعين ببعض المصادر العربية إلى ارتباطها ببقايا الفيضانات بعد جفافها.

7. أثر التغير الاجتماعي على منطقة الجلفة:

لأن منطقة الجلفة كغيرها من المجتمعات هي خاضعة للتغيير والتحولات على عدة مستويات وفي عدة مجالات سياسية، اقتصادية وثقافية، فلا يوجد مجتمع يعيش حالة استاتيكية كاملة، والتغير يساهم بشكل فعال على تركيبة المجتمع، ولهذا تعد منطقة الجلفة من المناطق التي تشهد تحولات في العقود الأخيرة مست مختلف جوانب الحياة اليومية. وهذا التغير الحاصل جاء نتيجة

تفاعلات مع عدة عوامل أهمها التطور التكنولوجي والتحضر وارتفاع مستوى التعليم، هذا التفاعل انعكس على البنية الاجتماعية للمنطقة عبر إعادة تشكيل القيم والعلاقات داخل المجتمع. من أهم التحولات البارزة في المجتمع الجلفاوي:

. التحول من مجتمع قبلي إلى مجتمع حضري :كانت منطقة الجلفة في الأصل مجالًا قبليًا يعتمد على الترحال وتربية المواشي، خاصة قبائل أولاد نايل، ومع بداية.

الاحتلال الفرنسي وظهور الثكنات والمنشآت السكانية في المنطقة حولها، ومع مرور الوقت زاد الاتساع مع التغير العمراني للمنطقة مما أدى إلى الانتقال التدريجي من حياة البدو إلى التحضر ووصولًا إلى يومنا هذا.

تحول في بنية الأسرة :

تشهد الأسرة الجلفاوية تحولات واضحة مست الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، وتراجع واضح للدور التقليدي للسلطة الأبوية وأصبح هامش حرية القرار خاصة عند الشباب أكبر.

تغير القيم والعادات :

ساهم الانفتاح الثقافي ووسائل الإعلام الحديثة على تغير القيم الاجتماعية، حيث بدأت بعض القيم بالاندثار مثل الطاعة المطلقة، وبدأت الأخرى بالتراجع مثل التضامن والسلطة الذكورية، في المقابل ظهور قيم جديدة مثل الفردية والاستقلالية.

8. منطقة الجلفة والتحضر

ينطوي موضوع التحضر على بعدين؛ الأول هو التغير الجغرافي وهو الانتقال من منطقة إلى أخرى وليس أي انتقال بل هو انتقال من بيئة إلى بيئة مغايرة كليًا، وهذا ما تم الإشارة إليه سابقًا أن ظهور الاحتلال في المنطقة والوجود العسكري وكذا التوسع العمراني أدى بشكل فعال إلى الانتقال من بيئة البدو والرحل إلى المدينة. هذا الانتقال ساهم بشكل كبير في تغيير التركيبة

الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للسكان .كما يتسم التحضر إلى بعد ثانٍ يخص طريقة الحياة لأهل المدينة الذي تتبع عامة أسلوب ونمط في حياتهم يتعلق بالسلوك اليومي.

أي أسلوب العيش الذي يعبر عن التغييرات والتحولات من الحياة البسيطة إلى حياة أكثر تنظيمًا وتعقيدًا ورافقه تغير في التفكير والقيم والاتجاهات حول العمل.

منطقة الجلفة تمثل نموذجًا انتقاليًا إذ تجمع بين خصائص الريف والمدينة مما يجعل من الصعب الفصل بينهما، وقد ساهمت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية تقوم في الغالب على المصالح والانتماء الحضري بدل الروابط التقليدية والقرابة. بالرغم من أن التحضر في منطقة الجلفة لم يصل إلى مستوى مدن الكبرى إلا أنه ملاحظ في البنية الاجتماعية خاصة من حيث تنوع المهن وتغير أساليب التفاعل الاجتماعي.

خلاصة الفصل

يتضح لنا في ختام هذا الفصل المنهجي والميداني أن الانتقال بالدراسة إلى بيئتها الواقعية قد تطلب ضبطاً دقيقاً للإجراءات العلمية، حيث شكل المنهج الوصفي والإحصائي الأرضية المثلى لرصد ظاهرة عمل المرأة وعلاقتها بالتغير الاجتماعي في بلدية الجلفة (العاصمة)، وذلك بالاعتماد على استمارة استبيان جرى تفريغها إلكترونياً وتطبيقها على عينة قصدية قوامها 90 مبحوثاً؛ وقد كشف السياق السوسيولوجي والتاريخي للمنطقة عن ديناميكية تحول عميقة نقلت المجتمع الجلفاوي من طابعه القبلي والرعوي التقليدي إلى نمط عيش حضري أعاد تشكيل بنية الأسرة نحو "الأسرة النواة"، وساهم في تراجع السلطة الذكورية التقليدية لصالح قيم الفردية والاستقلالية، وهو ما انعكس طردياً على بروز أدوار ريادية ومجالات عمل جديدة للمرأة تتماشى مع مستواها التعليمي، مما يمهد الطريق لعرض الجداول الإحصائية وتفسير نتائجها للوصول إلى الخلاصة العامة للدراسة.

الفصل الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج

الفصل الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج

1. عرض وتحليل البيانات العامة
2. عرض وتحليل واختبار الفرضية الأولى
2. 3. مناقشة نتائج الفرضية الأولى
3. عرض وتحليل واختبار الفرضية الثانية
3. 3. نتائج الفرضية الثانية
4. استخلاص النتائج العامة للدراسة

1. عرض وتحليل البيانات العامة.

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسب المئوية%
ذكر	30	33.3
أنثى	60	66.7
المجموع	90	%100

يُوضح الجدول رقم (01) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث تبيّن أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت لصالح الإناث بنسبة بلغت 66.7%، في حين مثل الذكور نسبة 33.3% من إجمالي عينة الدراسة.

يُعزى تفوق نسبة الإناث في العينة إلى طبيعة الموضوع المدروس المتعلق بعمل المرأة، مما جعل هذه الفئة أكثر استجابة وتفاعلاً مع أداة الدراسة، كما يعكس ذلك التحول في بنية التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع الجزائري، حيث أصبحت المرأة تشكل رقماً جوهرياً في التعدادات الجامعية والبحثية، مما يعزز من حضورها كطرف فاعل في مناقشة قضايا التمكين والعمل.

الجدول رقم (02): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسب المئوية%
تعليم قرأني	2	2.2
أمي	2	2.2
إبتدائي	2	2.2
متوسط	4	4.4
ثانوي	30	33.3
جامعي	50	55.6
المجموع	90	%100

يُوضح الجدول رقم (02) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، حيث سجلت فئة الجامعيين النسبة الأعلى بـ 55.6%، تليها فئة ذوي المستوى الثانوي بنسبة 33.3%، ثم فئة ذوي المستوى المتوسط بنسبة 4.4%، بينما تساوت نسب كل من فئات التعليم القرآني، الأميين، وذوي المستوى الابتدائي بنسبة 2.2%لكل منهم.

يشير هذا الارتفاع الملحوظ في نسبة الجامعيين والثانويين إلى تمتع عينة الدراسة بمستوى وعي معرفي وثقافي يؤهلها لاستيعاب التحولات الاجتماعية المعاصرة، فالمجتمع الجزائري يشهد طفرة تعليمية جعلت من الشهادة الجامعية معياراً أساسياً للحراك الاجتماعي، وهو ما ينعكس على قدرة المبحوثين على تقييم عمل المرأة بمنظور نقدي وعلمي بعيداً عن الرؤى التقليدية الصرفة.

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسب المئوية%
متزوج	2	2.2
أعزب	86	95.6
مطلق	2	2.2
المجموع	90	%100

يُوضح الجدول رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية، حيث اكتسحت فئة العزاب النسبة الأكبر بـ 95.6%، في حين تساوت نسب كل من المتزوجين والمطلقين بـ 2.2% لكل فئة.

يعكس هيمنة فئة العزاب التغير الحاصل في سن الزواج وتأخره في المجتمع الجزائري نتيجة الانشغال بالمسار التعليمي والمهني، كما يشير سوسيولوجياً إلى أن آراء العينة تمثل وجهة نظر جيل الشباب الصاعد الذي يمتلك رؤى مستقبلية متحررة نسبياً تجاه قضايا عمل المرأة واستقلاليتها، مقارنة بالأجيال السابقة التي كانت تضع الزواج كأولوية تسبق التكوين العلمي.

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب من يسكنون معهم

من يسكنون معهم	التكرار	النسب المئوية%
الأب والأم	**76**	**84.4**
مع أبنائكم فقط	**6**	**6.7**
الإخوة فقط	**2**	**2.2**
مع الأقارب	**2**	**2.2**
لوحدي	**4**	**4.4**
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب من يسكنون معهم، حيث أظهرت النتائج أن الأغلبية الساحقة تسكن مع الأب والأم بنسبة 84.4%، تليها فئة السكن مع الأبناء فقط بنسبة 6.7%، ثم السكن بمفردهم بنسبة 4.4%، بينما تساوت نسبة السكن مع الإخوة فقط ومع الأقارب بـ 2.2%لكل منهما.

تؤكد هذه البيانات استمرارية نموذج الأسرة الممتدة أو الأسرة النووية ذات الروابط القوية في المجتمع الجزائري، فرغم التحولات الحضرية لا يزال السكن مع الوالدين هو النمط السائد، مما يشير إلى أن قرارات عمل المرأة واتجاهات الأفراد نحوها لا تزال تخضع، في جزء منها، لسلطة العائلة وتوجيهات الوالدين، مما يبرز أهمية التوافق الأسري في مسألة التغيير الاجتماعي.

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب وجود إمراة تعمل في المنزل

وجود إمراة تعمل	التكرار	النسب المئوية%
نعم	**66.7**	**60**
لا	**33.3**	**30**
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (05) توزيع أفراد العينة حسب وجود امرأة تعمل في المنزل، حيث سجلت نسبة نعم وجود امرأة عاملة 66.7%، بينما بلغت نسبة لا التي تعبر عن عدم وجود امرأة عاملة .33.3%

تُعبر هذه النسبة المرتفعة لوجود المرأة العاملة داخل المحيط الأسري عن واقع اجتماعي جديد يتسم بالاختراق النسوي لسوق العمل، فلم يعد عمل المرأة استثناءً بل صار واقعاً معيشاً داخل أغلب الأسر الجزائرية، وهو ما يسهم في تقليل حدة القيود التقليدية تدريجياً نتيجة الاعتياد الاجتماعي على خروج المرأة للعمل والمساهمة في الأعباء الاقتصادية.

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب من هي المرأة التي تعمل من منزلهم

المرأة التي تعمل	التكرار	النسب المئوية%
ابنة	8	8.9
أم	12	13.3
زوجة	4	4.4
زوجة أخ	4	4.4
أخت	22	24.4
أنا	10	11.1
المجموع	90	%100

يُوضح الجدول رقم (06) توزيع أفراد العينة حسب من هي المرأة التي تعمل من منزلهم، حيث احتلت الأخت المرتبة الأولى بنسبة 24.4%، تليها الأم بنسبة 13.3%، ثم فئة أنا (المبحوثة نفسها) بنسبة 11.1%، وتليها الابنة بنسبة 8.9%، بينما تساوت نسبة كل من الزوجة وزوجة الأخ بـ 4.4%لكل منهما.

يُظهر هذا التوزيع أن الأخت هي القوة العاملة الأكثر بروزاً داخل الأسرة، مما يعكس طموح الجيل الجديد من الفتيات وتوجههن القوي نحو الاستقلال المادي، كما أن وجود الأم كعاملة بنسبة معتبرة يشير إلى تراكم الخبرة النسوية في العمل عبر الأجيال، وهذا التنوع في الأدوار (أخت، أم، ابنة) يساهم في تشكيل وعي جمعي داخل الأسرة يتقبل عمل المرأة بمختلف صفاتها ومراكزها.

2. عرض وتحليل واختبار الفرضية الأولى:

2. 1. عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى.

التذكير بالفرضية الأولى:

تراجع السلطة الذكورية ادي الى دخول المراة مجالات عمل جديدة من وجهة نظرة المجتمع

الجدول رقم (07): تقيم سلطة الرجل داخل المجتمع

تقيم سلطة الرجل	التكرار	النسب المئوية%
قوية	16	17.8
متوسطة	66	73.3
ضعيفة	8	8.9
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب تقييم سلطة الرجل داخل المجتمع، حيث يرى الغالبية العظمى من المبحوثين أن هذه السلطة أصبحت متوسطة بنسبة بلغت 73.3%، تليها فئة الذين وصفوها بأنها قوية بنسبة 17.8%، بينما اعتبرت النسبة الأقل البالغة 8.9% أن سلطة الرجل أصبحت ضعيفة.

يُشير هذا التحول نحو الوسطية في تقييم السلطة الذكورية إلى بداية تآكل النموذج الأبوي التقليدي المتسلط، فالمجتمع لم يعد يراها سلطة مطلقة كما كان سابقاً، وهذا التراجع هو نتيجة حتمية لتغير الأدوار الاجتماعية وظهور قوى ضاغطة جديدة شاركت الرجل في مكانته الرمزية والمادية، مما أفسح المجال لبروز حضور نسوي موازٍ.

الجدول رقم (08): من يتخذ القرار في المجتمع

من يتخذ القرار	التكرار	النسب المئوية%
الرجل فقط	14	15.6
المرأة فقط	4	4.4
كلاهما	72	80.0
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (08) توزيع أفراد العينة حسب من يتخذ القرار في المجتمع، حيث سجلت نسبة كلاهما (المشاركة في القرار) النسبة الأعلى بـ 80.0%، تليها فئة اتخاذ القرار من طرف الرجل فقط بنسبة 15.6%، وفي المرتبة الأخيرة فئة المرأة فقط بنسبة 4.4.%

تُعبر هذه النتائج سوسيولوجياً عن ميل الأسرة والمجتمع نحو الديمقراطية الأسرية وتراجع الانفراد بالقرار، فالمشاركة الواسعة تعكس اعترافاً ضمنياً بمؤهلات المرأة وعقلانيتها، وهو ما يهيئ الأرضية الثقافية لدخولها مجالات العمل الجديدة، حيث أن من يشارك في صنع القرار داخل المنزل يصبح مؤهلاً ومقبولاً للمشاركة في قيادة وتدبير الشأن العام والمهني.

الجدول رقم (09): من المسؤول أكثر عن إعالة الأسرة

من المسؤول	التكرار	النسب المئوية%
الرجل فقط	46	51.1
المرأة فقط	12	13.3
كلاهما	32	35.6
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (09) توزيع أفراد العينة حسب المسؤول عن إعالة الأسرة، حيث لا تزال كفة الرجل فقط هي الأرجح بنسبة 51.1%، تليها فئة المسؤولية المشتركة كلاهما بنسبة 35.6%، بينما بلغت نسبة المرأة فقط في الإعالة 13.3.%

رغم استمرار الصورة التقليدية للرجل كمعيل أساسي، إلا أن بروز نسبة تقارب الثلث في المسؤولية المشتركة يشير إلى تأنيث الإنفاق داخل الأسرة، فالحاجة الاقتصادية جعلت من عمل المرأة ركيزة لا غنى عنها، وهذا الانتقال من العائل الواحد إلى العائلين هو المحرك الأساسي الذي دفع المجتمع لغض الطرف عن التحفظات السابقة بشأن عمل المرأة في مجالات جديدة.

الجدول رقم (10): استقلال المرأة ماديا أدى إلى

وجود الخطة البديلة	التكرار	النسب المئوية%
زيادة سلطة الرجل	8	8.9
تقليل سلطة الرجل	32	35.6
لا يؤثر	50	55.6
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (10) أثر استقلال المرأة مادياً على سلطة الرجل، حيث يرى 55.6% من المبحوثين أن هذا الاستقلال لا يؤثر على السلطة، بينما يرى 35.6% أنه يؤدي إلى تقليل سلطة الرجل، في حين اعتقدت النسبة الأقل البالغة 8.9% أنه يؤدي لزيادتها.

تُظهر هذه البيانات حالة من التعايش مع استقلال المرأة المادي؛ فغالبية المجتمع لم تعد ترى في مال المرأة تهديداً مباشراً لمكانة الرجل، بل قد يُنظر إليه كقيمة مضافة، وهذا التقبل الاجتماعي للمال النسوي هو ما شجع المرأة على اقتحام تخصصات مهنية كانت حكراً على الرجال، بحثاً عن هذا الاستقلال الذي لم يعد يسبب صداماً سلطوياً داخل الأسرة.

الجدول رقم (11): العامل الأكثر مساهمة في تراجع سلطة الرجل

العامل الأكثر مساهمة	التكرار	النسب المئوية%
العمل	20	22.2
التعليم	14	15.6
القوانين	22	24.4
وسائل التواصل الاجتماعي	34	37.8
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (11) العامل الأكثر مساهمة في تراجع سلطة الرجل، حيث احتلت وسائل التواصل الاجتماعي الصدارة بنسبة 37.8%، تليها القوانين بنسبة 24.4%، ثم العمل بنسبة 22.2%، وفي الأخير عامل التعليم بنسبة 15.6%.

يعكس هذا الترتيب أثر العولمة الرقمية والتشريعات الحديثة في خلخلة القيم التقليدية؛ فالانفتاح الافتراضي والقوانين الحامية للمرأة شكلا جداراً دفاعياً قلص من هيمنة الرجل، مما خلق فراغ سلطوي جزئي سمح للمرأة بالتحرك بحرية أكبر نحو وظائف غير تقليدية كانت في السابق تُرفض من منظور الولاية الذكورية.

الجدول رقم (12): عمل المرأة قديما

عمل المرأة قديما	التكرار	النسب المئوية%
نعم	46	51.1
لا	44	48.9
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (12) توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في عمل المرأة قديماً، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بـ نعم وجود عمل للمرأة قديمًا 51.1%، بينما بلغت نسبة لا 48.9.%

يشير التقارب الكبير بين النسبتين إلى وجود صراع في الذاكرة الاجتماعية بين من يرى عمل المرأة امتداداً تاريخياً (كالفلاحة والحرف) ومن يراه ظاهرة حديثة، وهذا التصالح النسبي مع فكرة العمل القديم يُستخدم سوسيولوجياً كـ تبرير تاريخي لشرعنة عمل المرأة الحالي في مجالات جديدة، بكونه تطوراً طبيعياً وليس خروجاً عن العادات.

الجدول رقم (13): وجود الأن لديكم نساء تعمل

وجود نساء تعمل	التكرار	النسب المئوية%
نعم لدينا نساء تعمل	56	62.2
بعضهن فقط	20	22.2
لا يوجد	14	15.6
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (13) توزيع أفراد العينة حسب وجود نساء تعمل لديهم في الوقت الحالي، حيث سجلت نسبة نعم 62.2%، تليها نسبة بعضهن فقط بـ 22.2%، بينما سجلت نسبة لا يوجد 15.6.%

تؤكد هذه الأرقام واقعية تراجع السلطة التقليدية في مواجهة العمل، فوجود نساء عاملات في أغلب الأسر هو دليل مادي على تجاوز مرحلة الرفض، وتحول عمل المرأة من اختيار فردي إلى ظاهرة أسرية عامة، مما يسهل على الأجيال الجديدة من النساء طرق أبواب مهن كانت تُصنف كـ طابوهات اجتماعية.

الجدول رقم (14): كيفية حضور المرأة في مجالات كانت حكر للرجال

كيفية حضور المرأة	التكرار	النسب المئوية%
واسع	54	60.0
متوسط	26	28.9
محدود	10	11.1
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (14) كيفية حضور المرأة في مجالات كانت حكراً للرجال، حيث يرى 60.0% من المبحوثين أن حضورها أصبح واسعاً، بينما اعتبره 28.9% حضوراً متوسطاً، ووصفت النسبة المتبقية البالغة 11.1% هذا الحضور بأنه محدود.

يعكس هذا الاعتراف بالحضور الواسع إقرار المجتمع بحدوث تغيير في الخارطة المهنية؛ فالمناطق التي كانت مغلقة في وجه المرأة (كالسياسة والأمن وغيرها) شهدت غزوًا نسويًا حقيقيًا، وهذا الإدراك الجماعي بكثافة الحضور يساهم في تطبيع الرؤية المجتمعية تجاه المرأة في هذه الأدوار الجديدة.

الجدول رقم (15): مجالات عمل المرأة مناسبة لها

مجالات عمل المرأة	التكرار	النسب المئوية%
الأمن	4	4.4
الصحة والتعليم	56	62.2
الأعمال الحرة	30	33.3
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (15) توزيع أفراد العينة حسب رؤيتهم لمجالات عمل المرأة المناسبة لها، حيث جاء قطاع الصحة والتعليم أولاً بنسبة 62.2%، تليه الأعمال الحرة بنسبة 33.3%، بينما سجل قطاع الأمن النسبة الأقل بـ 4.4.%

سوسيولوجياً، لا تزال المهن الرعائية (التعليم والصحة) هي الملاذ المفضل اجتماعياً للمرأة لكونها امتداداً لدورها الأمومي، إلا أن بروز الأعمال الحرة بنسبة معتبرة يشير إلى توجه نحو الريادة والاستقلالية، بينما يبقى قطاع الأمن يقاوم التغيير الاجتماعي السريع، حيث لا يزال يُنظر إليه كفضاء يتطلب خصائص ذكورية قاسية.

الجدول رقم (16): الرأي في المرأة التي تعمل في الجيش

نوع البرامج التدريبية	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	20	22.2
أمر مقبول	14	15.6
حسب الحاجة	56	62.2
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (16) الرأي في المرأة التي تعمل في الجيش، حيث يرى 62.2% أن ذلك يكون حسب الحاجة، بينما اعتبره 22.2% أمراً عادياً، ووصفه 15.6% بـ الأمر المقبول.

يكشف هذا الجدول عن قبول مشروط لعمل المرأة في المؤسسة العسكرية؛ فالمجتمع يبرر هذا العمل بالضرورة والاحتياج الوظيفي، وهذا يعكس براغماتية اجتماعية توازن بين الحفاظ على القيم التقليدية وبين الاعتراف بحاجة الدولة والمؤسسات لكفاءة المرأة في مختلف الأسلاك، حتى تلك المرتبطة بالقوة.

الجدول رقم (17): الرأي في المرأة التي تعمل في المحالات

المرأة التي تعمل في المحالات	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	20	22.2
أمر مقبول	14	15.6
حسب الحاجة	56	62.2
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (17) الرأي في المرأة التي تعمل في المحلات التجارية، حيث تتطابق النسب مع الجدول السابق، ليتصدر خيار حسب الحاجة بـ 62.2%، يليه أمر عادي بنسبة 22.2%، ثم أمر مقبول بنسبة 15.6.%

يشير هذا التماثل في النسب إلى أن المهن الخدمية العامة (كالمحلات) تُعامل بنفس منطق المهن الشاقة؛ حيث يُرفع عنها الحرج الاجتماعي تحت مسمى الحاجة الاقتصادية، فالمجتمع يمنح رخصة اجتماعية للمرأة للعمل في الفضاءات المفتوحة حينما يكون الدافع هو العوز أو المتطلبات المعيشية.

الجدول رقم (18): الرأي في شرطية المرور

الرأي في شرطية المرور	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	30	33.3
أمر مقبول	22	24.4
حسب الحاجة	38	42.2
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (18) الرأي في عمل المرأة كشرطية مرور، حيث يرى 42.2% أن ذلك يكون حسب الحاجة، بينما اعتبره 33.3% أمراً عادياً، ورأى 24.4% أنه أمر مقبول.

نلاحظ هنا ارتفاع نسبة الأمر العادي مقارنة بالمهن السابقة، مما يعكس تآلفاً بصرياً واجتماعياً مع وجود المرأة في الطرقات لتنظيم المرور، فهذه المهنة التي كانت حكراً ذكورياً مطلقاً أصبحت اليوم جزءاً من المشهد الحضري اليومي، مما يدل على ليونة القيود الاجتماعية تجاه المهن المرتبطة بالخدمة العمومية المباشرة.

الجدول رقم (19): التقييم في انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة

التقييم في انتشار عمل المرأة	التكرار	النسب المئوية%
مرتفع	68	75.6
متوسط	16	17.8
محدود	6	6.7
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (19) التقييم العام لانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة، حيث وصفه 75.6% بـ المرتفع، بينما اعتبره 17.8% تقييماً متوسطاً، فيما وصفت النسبة الأقل بـ 6.7% هذا الانتشار بأنه محدود.

تؤكد هذه النسبة الكبيرة أن التغيير لم يعد مجرد ملاحظات عابرة، بل هو ظاهرة اجتماعية مكتملة الأركان يلمسها أفراد المجتمع بوضوح، وهذا الإجماع على الانتشار المرتفع يثبت صحة الفرضية القائلة بأن انحسار السلطة الذكورية التقليدية وتغير موازين القوى (التعليم، القوانين، الحاجة) فتح الأفق واسعاً أمام المرأة لاحتلال مكانة مهنية في فضاءات كانت بالأمس القريب محرمة عليها.

2. 2. اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (20): علاقة تقييم سلطة الرجل وحضور المرأة في المجالات المحتكرة

تراجع السلطة الذكورية / دخول المرأة مجالات عمل جديدة		تقييم سلطة الرجل						المجموع	
		قوية		متوسطة		ضعيفة			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
حضور المرأة في المجالات المحتكرة	واسع	12	75.0%	38	57.6%	4	50.0%	54	60.0%
	متوسط	4	25.0%	18	27.3%	4	50.0%	26	28.9%
	محدود	0	0.0%	10	15.2%	0	0.0%	10	11.1%
المجموع		16	100%	66	100%	8	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين العلاقة بين تقييم سلطة الرجل وحضور المرأة بالمجالات المحتكرة نجد لأن الاتجاه العام للمبحوثين يسير نحو اعتباران حضور المرأة لمجالات المحتكرة واسع بنسبة بلغت 60% من المجموع الكلي أعلى نسبة بينها للذين يرون أن سلطة الرجل داخل المجتمع قوية بنسبة 75% تليها نسبة 57.6% لأولئك الذين رأوا أن سلطة الرجل متوسطة في مقابل نسبة 50% للفئة التي ترى أن سلطة رجل ضعيفة.

من ناحية أخرى سجلت نسبة 28.9% للمبحوثين الذين يرون أن حضور المرأة في مجالات حكرة هو متوسط أعلاها نسبة 50% لفئة التي رأت أن سلطة الرجل ضعيفة تليها نسبة 27.3% للذين يرون أن سلطة الرجل متوسطة وآخرها نسبة 25% لأولئك الذين يرون أن سلطة الرجل قوية.

وآخر نسبة سجلت من المجموع الكلي هي نسبة 11.1% للفئة التي رأت أن حضور المرأة في مجالات محتكرة محدود وأعلى نسبة 15.2% للذين يرون أن سلطة الرجل متوسطة كما انعدمت النسبة عند الذين يرون أن سلطة الرجل قوية وضعيفة بـ 0.%

تظهر معطيات الجدول أن هناك علاقة بين تراجع السلطة الذكورية ودخول المرأة مجالات المحتكرة من طرف الرجال. بحيث إن الاتجاه العام للمبحوثين ذهب إلى أن حضورها في مجالات المحتكرة واسع مما يعكس التحولات الاجتماعية التي تساهم في تغيير مكانة المرأة وإعادة توزيع الأدوار الاجتماعية.

كما تبين النتائج أن المرأة أصبحت أكثر قبولاً في مجالات جديدة حتى عند العينة التي اعتبرت أن سلطة الرجل قوية مما يشير إلى أن التغيير أصبح واقعاً واضحاً داخل المجتمع.

الجدول رقم (21): العلاقة بين الرأي حول استقلال المرأة مادياً وتقييم انتشار عملها في مجالات جديدة

تراجع السلطة الذكورية / دخول المرأة مجالات عمل جديدة		الرأي حول استقلال المرأة مادياً						المجموع	
		زيادة سلطة الرجل		تقليل سلطة الرجل		لا يؤثر			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
انتشار عملها في مجالات جديدة	مرتفع	6	75.0%	22	68.8%	40	80.0%	68	75.6%
	متوسط	2	25.0%	6	18.8%	8	16.0%	16	17.8%
	محدود	0	0.0%	4	12.5%	2	4.0%	6	6.7%
المجموع		8	100%	32	100%	50	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (21) الذي يبين العلاقة بين الرأي حول استقلال المرأة مادياً وتقييم انتشار عملها في مجالات جديدة. نجد أن الاتجاه العام للمبحوثين كان نحو اعتبار أن انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة مرتفع بنسبة تقدر بـ 75.6% من المجموع الكلي. وحتى أعلى نسبة مسجلة في الجدول وقد بلغت أعلاها نسبة 80% لدى الذين يرون أن استقلال المرأة مادياً لا يؤثر على سلطة الرجل تليها نسبة 75% للذين يعتبرون استقلال المرأة مادياً يؤدي إلى زيادة سلطة الرجل ثم نسبة 68.8% لدى الذين يرون أنها تقلل من سلطة الرجل.

أما في ما يتعلق بنسبة الذين يرون أن انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة متوسط بنسبة بلغت 17.8% من المجموع الكلي يقابلها أعلى نسبة عند أولئك الذين يرون أن استقلال المرأة يزيد من

سلطة الرجل بنسبة 25% تليها نسبة 18.8% عند الفئة التي تعتبر أن استقلال المرأة مادياً يقلل من سلطة الرجل ثم 16% لدى الذين يرون أن استقلال المرأة مادياً لا يؤثر على سلطة الرجل.

في حين سجلت أضعف نسبة لدى الذين يعتبرون أن انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة محدود بنسبة بلغت 6.7% من المجموع الكلي تقابلها أعلى نسبة ضمن الفئة التي ترى أن استقلال المرأة مادياً يقلل من سلطة الرجل بنسبة بلغت 12.5% تليها نسبة 4% عند الذين يرون أن استقلال المرأة مادياً لا يؤثر على سلطة الرجل بينما انعدمت تماماً لدى الذين يرون أنه يزيد من سلطة الرجل بـ 0%

من خلال النتائج الموضحة في الجدول تظهر أن التحولات في نظرة المجتمع لكيان المرأة وعلاقتها بالسلطة داخل الأسرة انعكست على نظرة الأفراد لانتشار المرأة في مجالات جديدة حيث إن أغلب أفراد العينة يتجهون نحو الإقرار بانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة بغض النظر عن اختلاف آرائهم حول تأثير ذلك على سلطة الرجل داخل الأسرة، كما تعكس النتائج تغيراً في التمثلات الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة وحيث لم يعد عمل المرأة مقتصراً على مجالات تقليدية بل ينظر إليه كجزء من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الواقع.

كما أن النتائج تؤكد أن دخول المرأة مجالات عمل جديدة يرتبط بتحولات عميقة في طبيعة السلطة والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، بحيث أصبح استقلال المرأة مادياً عاملاً يساهم في إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية والتقليل من هيمنة النموذج التقليدي للسلطة الذكورية.

الجدول رقم (22): العلاقة بين العوامل المساهمة في تراجع سلطة الرجل وتقييم انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة

تراجع السلطة الذكورية / دخول المرأة مجالات عمل جديدة		العوامل المساهمة في تراجع سلطة الرجل								المجموع	
		العمل		التعليم		القوانين		وسائل التواصل			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
انتشار عملها في مجالات جديدة	مرتفع	12	60.0%	14	100%	16	72.7%	26	76.5%	68	75.6%
	متوسط	4	20.0%	0	0.0%	6	27.3%	6	17.6%	16	17.8%
	محدود	4	20.0%	0	0.0%	0	0.0%	2	5.9%	6	6.7%
المجموع		20	100%	14	100%	22	100%	34	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (22) الذي يبين العلاقة بين العوامل المساهمة في تراجع السلطة الذكورية وتقييم انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة حيث نجد أن الاتجاه العام للمبحوثين يسير نحو أن الانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة مرتفع بنسبة 75.6% من المجموع الكلي. قابلتها نسبة بلغت 100% للفئة التي رأت أن التعليم كعامل الأكثر مساهمة في تراجع سلطة الرجل تليها نسبة 76.5% للذين يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل من ثم نسبة 72.7% لأولئك الذين اعتبروا أن القوانين هو عامل المساهم في تراجع السلطة بينما 60% للفئة التي رأت أن العمل هو العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل.

في حين سجلت نسبة 17.8% من المجموع الكلي لانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة بشكل متوسط قابلتها نسبة 27.3% للفئة التي رأت أن القوانين هي العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل تليها نسبة 20% لكون العمل العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل بعدها نسبة 17.6% لوسائل التواصل الاجتماعي كعامل مساهم في تراجع سلطة الرجل ونسبة منعدمة تماماً لعامل التعليم 0.%

وأضعف نسبة قدرت بـ 6.7% من المجموع الكلي لانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة بشكل محدود قابلتها نسبة 20% للفئة التي قالت إن العمل هو العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل تليها نسبة 5.9% للذين يرون أن وسائل التواصل هي العامل المساهم في تراجع سلطة الرجل وجاءت النسبة منعدمة تماماً في عاملي التعليم والقوانين 0.%

تكشف معطيات الجدول عن كون تراجع السلطة الذكورية ساهم في انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة حيث إن أغلب أفراد العينة اتجهت نحو اعتبار أن انتشار عمل المرأة في مجالات جديدة مرتفع وقد ظهر التعليم كأكثر العوامل تأثير ليدل على التغيير الواضح في وعي المجتمع ومقاومته للأدوار التقليدية للمرأة.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في نشر صورة جديدة للمرأة العاملة وشجعت على تقبل المجتمع لعملها، بالإضافة إلى الدور القوانين والتشريعات في دعم حقوق المرأة المهنية والاجتماعية مما عزز مكانتها وشجعها نحو العمل .من زاوية أخرى، هاتان العوامل تعكس وجود تغير اجتماعي وثقافي أدى إلى تراجع بعض التصورات التقليدية المرتبطة بالهيمنة الذكورية وبزيادة تقبل عمل المرأة في مجالات مهنية جديدة.

2. 3. مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

التذكير بالفرضية الأولى: تراجع السلطة الذكورية أدى إلى دخول المرأة مجالات عمل جديد من وجهة نظرة المجتمع.

وفق الاحصائيات الظاهرة في الجداول وبعد القراءات الاحصائية والسوسيولوجية يمكننا القول ان هناك بداية لتآكل النموذج الابوي التقليدي المتسلط في المجتمع بحيث لم تعد هناك سلطة مطلقة مثل السابقة .كما اصبح اتخاذ القرار مشترك بين المرأة والرجل ليتراجع الانفراد بالقرار والميل الى الديمقراطية تعكس اعتراف ضمني بمؤهلات العقلية للمرأة .وايضا المجتمع لم يعد يرى في استقلابية المرأة مادية تهديد مباشر لمكانة الرجل بل ينظر لهذا كقيمة مضافة راجعة الى اثر العولمة الرقمية والتشريعات القانونية التي احدثت خلخلة في القيم التقليدية شكلت جدار دفاعيا للمرأة من الهيمنة الذكورية لتخلق فجوة سلطوية جزئية تسمح لها بتحرك بحرية اكثر من السابق.

اعتبر حضور المرأة بإقرار من المجتمع واسعا في آفاق مهنية كانت مغلقة في وجه المرأة مثل السياسة والأمن ..الخ .

الا ان المجتمع لايزال محافظة من ناحية مهن تعتبر الملاذ المفضل اجتماعيا للمرأة لكونها امتداد لدورها الامومي مثل التعليم والصحة .

كما ان المجتمع اصبح اكثر قبولا لبعض المهن مثل المرأة التي تعمل في محلات تعامل بمنطق الاعمال الشاقة لرفع الحرج الاجتماعي تحت مسمى الحاجة الاقتصادية والمجتمع يمنح رخصة للمرأة للعمل في الفضاءات المفتوحة . وايضا يوجد قبول واسع لعمل شرطية المرورة كمهنة للمراة ممدا يدل على مرونة القيود الاجتماعية للمهن المرتبطة بالخدمة العمومية .

التحولات في نظرة المجتمع لعمل المراة وعلاقتها بسلطة الذكورية انعكست على نظرة الافراد لانتشار المراة في مجالات جديد فأغلب افراد العينة يقرون بأنتشار الواسع للمرأة في مجالات غير تقليدية.

مما يعكس تغير في تمثلات الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة فهو ينظر اليه اليوم كجزء من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الواقع.

التغير في تمثلات الافراد مرتبط بطبيعة السلطة والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع حيث ساهمت التحولات في اعادة توزيع الادوار الاجتماعية وتقليل هيمنة النموذج التقليدي للسلطة الذكورية.

إذن يمكننا القول ان الفرضية القائلة ان "تراجع السلطة الذكورية ادى الى دخول المرأة مجالات عمل جديدة" تحققت بصورة كبيرة.

3. عرض وتحليل واختبار الفرضية الثانية

3. 1. عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

التذكير بالفرضية الثانية: التحضر وزيادة المستوى التعليمي ادى الى خروج المرأة من النمط التقليدي للعمل واعتلاء مناصب علياء من وجهة نظرة المجتمع

الجدول رقم (23): العيش في المدن ساهم في فرص عمل المرأة

ساهم في فرص عمل المرأة	التكرار	النسب المئوية%
بشكل كبير	76	84.4
بشكل قليل	10	11.1
بشكل ضعيف	4	4.4
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (23) أن العيش في المدن ساهم في فرص عمل المرأة، حيث ذهبت أغلبية أفراد العينة إلى أن هذا المساهمة كانت بشكل كبير بنسبة بلغت 84.4%، تليها فئة الذين رأوا أنها ساهمت بشكل قليل بنسبة 11.1%، بينما بلغت نسبة الذين اعتبروا مساهمتها ضعيفة %.4.4

يُشير هذا الإجماع المرتفع إلى أن المجال الحضري (المدينة) يُمثل بيئة ديناميكية تُحفز على كسر النمط التقليدي للأدوار؛ فالمجتمع يرى في المدينة مركزاً للفرص والتحرر من الرقابة الاجتماعية الصارمة التي تفرضها البيئات الريفية، مما جعل من التمدن محركاً مادياً ومكانياً أساسياً لتوسيع خارطة عمل المرأة خارج الدوائر الضيقة.

الجدول رقم (24): في المدن، ينظر إلى عمل المرأة في مجالات جديدة

ينظر إلى عمل المرأة	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	38	42.2
أمر طبيعي	42	46.7
حسب الحاجة	10	11.1
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (24) كيفية النظر إلى عمل المرأة في مجالات جديدة داخل المدن، حيث يرى 46.7%من المبحوثين أنه أمر طبيعي، يليهم من اعتبروه أمراً عادياً بنسبة 42.2%، بينما بلغت نسبة من يرون ذلك مرتبطاً بـ الحاجة.11.1%

تعكس هذه النتائج تطبيعاً ثقافياً مع التغير؛ فكون أغلب الآراء انحصرت بين الطبيعي والعادي وبنسب متقاربة ومرتفعة، فهذا يعني أن المجتمع الحضري تجاوز مرحلة الدهشة أو الرفض لعمل المرأة في المجالات الجديدة، وانتقل إلى مرحلة الاستيعاب والتقبل المجتمعي الذي لم يعد يربط العمل فقط بالضائقة المالية، بل كجزء من الممارسة الحياتية اليومية.

الجدول رقم (25): مساهمة التحضر في خفض القيود الاجتماعية لعمل المرأة

مساهمة التحضر في خفض القيود	التكرار	النسب المئوية%
بشكل كبير	76	84.4
بشكل قليل	6	6.7
بشكل ضعيف	8	8.9
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (25) مدى مساهمة التحضر في خفض القيود الاجتماعية لعمل المرأة، حيث سجل خيار المساهمة بشكل كبير النسبة الأعلى بـ 84.4%، يليه من رأوا أنها كانت بشكل ضعيف بنسبة 8.9%، وفي الأخير من اعتبروها بشكل قليل بنسبة .6.7%

يُفسر هذا بأن التحضر ليس مجرد انتقال جغرافي، بل هو انتقال قيمي يؤدي إلى تسييل القيود التقليدية الصلبة؛ فالمدينة بما تفرضه من اختلاط وانفتاح ثقافي تُضعف من حدة الوصمة الاجتماعية المرتبطة ببعض المهن، مما يمنح المرأة مساحة أكبر للمناورة والاختيار المهني بعيداً عن ضغوط العيب والامتثال للتقاليد.

الجدول رقم (26): الشهادة الجامعية للمرأة تؤدي إلى

الشهادة الجامعية للمرأة تؤدي	التكرار	النسب المئوية%
تحسين مكانتها	72	80.0
تقليل مكانتها	4	4.4
لا تؤثر	14	15.6
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (26) ما تؤدي إليه الشهادة الجامعية للمرأة، حيث أجمع 80.0% من المبحوثين على أنها تؤدي إلى تحسين مكانتها، بينما رأى 15.6% أنها لا تؤثر، في حين ذهبت النسبة الأقل البالغة 4.4% إلى أنها تؤدي إلى تقليل مكانتها.

يُؤكد هذا التوجه أن المجتمع بات ينظر إلى التعليم العالي كـ رأسمال رمزي يرفع من قيمة المرأة الاجتماعية؛ فالشهادة هنا لم تعد مجرد تذكرة للتوظيف، بل هي أداة لتمكين المرأة ومنحها سلطة معرفية تجعل من خروجها للعمل أمراً مشروعاً ومحترماً، مما يغير نظرة المجتمع من امرأة عاملة إلى امرأة كفؤة ومتعلمة.

الجدول رقم (27): المرأة المتعلمة تميل إلى العمل في

المرأة المتعلمة تميل إلى العمل في	التكرار	النسب المئوية%
وظائف تقليدية	26	28.9
وظائف غير تقليدية	30	33.3
وظائف قيادية	34	37.8
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (27) نوعية الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة، حيث تصدرت الوظائف القيادية المرتبة الأولى بنسبة 37.8%، تليها الوظائف غير التقليدية بنسبة 33.3%، بينما جاءت الوظائف التقليدية في المرتبة الأخيرة بنسبة 28.9%.

تُبرز هذه القراءة تحولاً في سقف الطموح النسوي وتغيراً في النظرة المجتمعية لهذا الطموح؛ فميل المتعلمات نحو القيادة والوظائف غير التقليدية بنسبة إجمالية تتجاوز 70% يشير إلى أن التعليم العالي كسر نمطية الأعمال السكرتارية أو التعليمية التقليدية، وفتح شهية المرأة للمنافسة على مراكز اتخاذ القرار والمجالات التي كانت حكراً على الرجال.

الجدول رقم (28): التعليم العالي يشجع المرأة على اختيار وظائف غير تقليدية

يشجع المرأة	التكرار	النسب المئوية%
بشكل كبير	50	55.6
بشكل متوسط	28	31.1
لا يشجع	12	13.3
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (28) مدى تشجيع التعليم العالي للمرأة على اختيار وظائف غير تقليدية، حيث يرى 55.6% من المبحوثين أنه يشجعها بشكل كبير، يليهم من يرى أنه يشجع بشكل متوسط بنسبة 31.1%، بينما بلغت نسبة من يرى أنه لا يشجع 13.3.%

سوسيولوجياً، يُعتبر التعليم العالي مختبراً للتغيير القيمي؛ فهو يزود المرأة بالثقة والمهارات اللازمة لاقتحام مجالات السياسة والأمن والتقنية، كما أنه يغير من نظرة المحيطين بها، حيث يمنحها الحصانة العلمية التي تبرر ممارستها لمهن قد تُرفض من المرأة غير المتعلمة.

الجدول رقم (29): عمل المرأة في مجالات غير تقليدية (السياسة، الأمن ....) هو

عمل المرأة في مجالات	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	10	11.1
دليل على تطور المجتمع	38	42.2
حسب الحاجة	42	46.7
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (29) الرأي في عمل المرأة في مجالات غير تقليدية (السياسة، الأمن)، حيث اعتبر 46.7% أن ذلك يكون حسب الحاجة، يليهم من رأوا فيه دليلاً على تطور المجتمع بنسبة 42.2%، بينما وصفه 11.1% بأنه أمر عادي.

يكشف هذا التوزيع عن وجود نوع من التدرج في القبول؛ فبينما يربطها القسم الأكبر بـ الضرورة والحاجة، يبرز تيار قوي يقارب النصف يربطها بـ الحداثة والتطور، مما يعني أن المجتمع بدأ يربط حضور المرأة في السياسة والأمن بمؤشرات الرقي الحضاري، متجاوزاً بذلك النظرة الدونية لهذه المهن.

الجدول رقم (30): تعيين المرأة في مناصب عليا

تعيين المرأة في مناصب عليا	التكرار	النسب المئوية%
أمر عادي	26	28.9
دليل على تطور المجتمع	38	42.2
حسب الحاجة	26	28.9
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (30) الرأي في تعيين المرأة في مناصب عليا، حيث يرى 42.2% أن ذلك دليل على تطور المجتمع، بينما تساوت نسب كل من يرى أنه أمر عادي ومن يراه حسب الحاجة بـ 28.9% لكل منهما.

يُشير تصدر خيار تطور المجتمع إلى أن الوصول للمناصب العليا أصبح يُنظر إليه كاستحقاق حضاري ووطني؛ فالمجتمع يرى في تقلد المرأة للمسؤولية وجهاً من وجوه الحداثة المؤسساتية، مما يعكس تراجع التصورات التي كانت تحصر القيادة في الذكورة، وتحولها نحو معيار الاستحقاق والتطور.

الجدول رقم (31): وصول المرأة إلى مناصب عليا يعود إلى

وصول المرأة إلى مناصب عليا يعود إلى	التكرار	النسب المئوية%
تعليمها وكفاءتها	54	60.0
دعم المجتمع	12	13.3
التشريعات القانونية الداعمة لحقوق المرأة	24	26.7
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (31) الأسباب التي تعود إليها وصول المرأة للمناصب العليا، حيث جاء عامل تعليمها وكفاءتها أولاً بنسبة 60.0%، تليها التشريعات القانونية الداعمة بنسبة 26.7%، وفي الأخير دعم المجتمع بنسبة 13.3%.

تُثبت هذه النتيجة أن الجدارة الشخصية المستمدة من التعليم هي المحرك الأول للتمكين في نظر المجتمع، وهذا يقلل من شأن التفسيرات التي تقول بأن المرأة تصل فقط بفضل المحاصصة أو القوانين، مما يعطي شرعية مجتمعية قوية للمرأة القيادية مبنية على الاحترام العلمي والمهني.

الجدول رقم (32): الثقة في قرارات المرأة القيادية

الثقة في قرارات المرأة القيادية	التكرار	النسب المئوية%
دائما	24	26.7
أحيانا	58	64.4
نادرا	8	8.9
المجموع	**90**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (32) مدى الثقة في قرارات المرأة القيادية، حيث أظهرت النتائج أن الثقة تكون أحياناً بنسبة 64.4%، تليها الثقة دائماً بنسبة 26.7%، بينما بلغت نسبة الثقة نادراً %.8.9

تعكس هذه الثقة المرحلية أو المشروطة حذراً اجتماعياً طبيعياً يرافق مراحل الانتقال؛ فالمجتمع لم يمنح صكاً على البياض للقيادة النسوية بعد، بل هو في مرحلة الاختبار والتقييم للنتائج، ومع ذلك فإن ضعف نسبة نادراً يؤكد أن هناك قبولاً مبدئياً بجدوى هذه القرارات، لكنه قبول ينتظر التكريس عبر الممارسة الناجحة.

الجدول رقم (33): الرأي في هذه الوظائف والمهن للمرأة

الرأي في هذه الوظائف	التكرار	النسب المئوية
بائعة محلات	32	35.6
شرطية	20	22.2
في الجيش	14	15.6
عاملة في مطعم	24	26.7
المجموع	**90**	**100**

يُوضح الجدول رقم (33) الرأي في بعض المهن المقترحة للمرأة، حيث سجلت مهنة بائعة محلات النسبة الأعلى بـ 35.6%، تليها عاملة في مطعم بنسبة 26.7%، ثم شرطية بنسبة 22.2%، وفي الأخير العمل في الجيش بنسبة 15.6.%

سوسيولوجياً، يظهر أن المهن الخدمية المباشرة (بيع، مطاعم) هي الأكثر قبولاً لكونها قريبة من الأنشطة اليومية المألوفة، بينما تظل المهن السيادية (شرطة، جيش) في مراتب أدنى لصعوبة فك ارتباطها في المخيال الجمعي بالقوة والخشونة الذكورية، ومع ذلك فإن وجود نسب قبول لهذه المهن الأمنية يظل مؤشراً مهماً على تحول تدريجي في اتجاهات المجتمع نحو المهن الصعبة للمرأة.

3. 2. اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (34): العلاقة بين العيش في المدن والنظرة لعمل المرأة في مجالات غير تقليدية

التحضر وزيادة المستوى التعليمي / خروج المرأة واعتلاء مناصب		العيش في المدن						المجموع	
		بشكل كبير		بشكل قليل		بشكل ضعيف			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
النظرة لعمل المرأة في مجالات غير تقليدية	أمر عادي	8	10.5%	2	20.0%	0	0.0%	10	11.1%
	دليل على تطور المجتمع	28	36.8%	6	60.0%	4	100%	38	42.2%
	حسب الحاجة	40	52.6%	2	20.0%	0	0.0%	42	46.7%
المجموع		76	100%	10	100%	4	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (34) الذي يبين العلاقة بين العيش في المدن وعمل المرأة في مجالات غير تقليدية نلاحظ أن الاتجاه العام للمبحوثين يسير نحو أن عمل المرأة في مجالات غير تقليدية يكون حسب الحاجة بنسبة 46.7% من المجموع الكلي تقابلها 52.6% كنسبة أعلى للفئة التي تعتبر أن العيش في المدن ساهم بشكل كبير في فرص عمل المرأة تليها نسبة 20% للذين يقولون أن العيش في المدن ساهم بشكل قليل في فرص عمل المرأة بينما نسبة منعدمة تماماً للذين رأوا أن العيش في المدن ساهم بشكل ضعيف بـ 0.%

من ناحية أخرى سجلت نسبة 42.2% من المجموع الكلي حول عمل المرأة في مجالات غير تقليدية دليل على تطور المجتمع تقابل نسبة كاملة تقدر بـ 100% للفئة التي تراه أن العيش في المدن ساهم بشكل ضعيف في فرص عمل المرأة بينما نسبة 60% للذين يقولون أن العيش في المدن ساهم بشكل قليل في فرص عمل المرأة تليها نسبة 36.8% لأولئك الذين يرون أن العيش في المدن ساهم بشكل كبير في فرص العمل.

وأضعف نسبة سجلت بلغت 11.1% من المجموع الكلي حول أن عمل المرأة في مجالات غير تقليدية أمر عادي قابلتها نسبة 20% للذين يقولون أن العيش في المدن ساهم بشكل قليل في فرص عمل المرأة تليها نسبة 10.5% للذين يرون أن العيش في المدن ساهم بشكل كبير في فرص عمل المرأة بينما نسبة منعدمة 0% للمبحوثين الذين يرون أن العيش في المدن ساهم بشكل ضعيف في فرص عمل المرأة.

تظهر معطيات الجدول أن التحضر والعيش في المدن لعب دوراً مهماً في توسع فرص العمل للمرأة. حيث إن أغلبية المبحوثين اتجهوا نحو أن عمل المرأة في مجالات غير تقليدية يكون حسب الحاجة خاصة عند الفئة التي اعتبرت أن التحضر ساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل للمرأة ويعكس هذا أن المدينة من خلال ما توفره من فرص تعليم وعمل وانفتاح اجتماعي ساهمت في تغيير الأدوار التقليدية للمرأة داخل المجتمع.

كما أوضحت النتائج أيضاً أن نسبة معتبرة من المبحوثين تعتبر أن عمل المرأة في مجالات غير تقليدية دليل على تطور المجتمع يعني أن هناك تحولاً في التمثلات الاجتماعية تجاه عمل المرأة ينظر إليه كمظهر من مظاهر التقدم الاجتماعي والثقافي.

وتكشف معطيات الجدول أيضاً أن التمدن ساهم في تغيير تقبل المجتمع لعمل المرأة حيث أصبح وجودها في مجالات غير تقليدية أمراً عادياً لنسبة من المبحوثين وقد يعود هذا لارتفاع مستوى

التعليم والانفتاح داخل الوسط الحضاري للتراجع بعض التصورات التقليدية المرتبطة بعمل المرأة وحدود مشاركتها المجتمعية.

الجدول رقم (35): العلاقة بين الرأي حول أثر الشهادة الجامعية ونوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة

التحضر وزيادة المستوى التعليمي / خروج المرأة واعتلاء مناصب		أثر الشهادة الجامعية						المجموع	
		تحسين مكانتها		تقليل مكانتها		لا تؤثر			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
نوع الوظائف التي تميل إليها المرأة	وظائف تقليدية	18	25.0%	0	0.0%	8	57.1%	26	28.9%
	وظائف غير تقليدية	28	38.9%	2	50.0%	0	0.0%	30	33.3%
	وظائف قيادية	26	36.1%	2	50.0%	6	42.9%	34	37.8%
المجموع		72	100%	4	100%	14	100%	90	100%

من خلال جدول رقم (35) الذي يبين العلاقة بين الرأي حول أثر الشهادة الجامعية ونوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة. نلاحظ أن الاتجاه العام للمبحوثين كان نحو اعتبار أن نوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة هي الوظائف القيادية بنسبة بلغت 37.8% من المجموع الكلي وهي أعلى نسبة مسجلة في الجدول بحيث أن أعلاها لأولئك الذين اعتبروا أن الشهادة

الجامعية تقلل من مكانة المرأة تليها نسبة 42.9% للذين اعتبروا أن الشهادة الجامعة لا تؤثر على مكانة المرأة في حين أن نسبة 36.1% مثلت الفئة التي يرون أن الشهادة الجامعية تحسن مكانة المرأة.

أما في ما يتعلق بنسبة الذين يرون أن نوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة هي وظائف غير التقليدية بنسبة قدرها بـ 33.3% من المجموع الكلي. تقابلها أعلاها بنسبة 50% للفئة التي اعتبرت أن الشهادة الجامعية تقلل من مكانة المرأة تليها نسبة 38.9% عند أولئك الذين اعتبروا أن الشهادة الجامعية تحسن مكانتها بينما انعدمت عند الفئة التي تراه أن الشهادة الجامعة لا تؤثر على مكانتها.

في حين سجلت أضعف نسبة لدى الذين اعتبروا أن نوع الوظائف التي تميل إليها المرأة المتعلمة هي الوظائف التقليدية بنسبة بلغت 28.9% من مجموع الكلي أعلاها للفئة التي ترى أن الشهادة الجامعية لا تؤثر على مكانة المرأة بنسبة مقدرة بـ 57.1% تليها نسبة 25.0% عند أولئك الذين اعتبروا أن الشهادة الجامعة تحسن مكانة المرأة في حين انعدمت عند الفئة التي ترى أن الشهادة الجامعية تقلل من مكانة المرأة بنسبة بلغت 0.0.%

تكشف معطيات الجدول أن الشهادة الجامعية أصبحت عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل المكانة المهنية للمرأة، بحيث ارتبط التعليم العالي بخروج المرأة من النمط التقليدي للعمل والاتجاه بشكل كبير نحو الوظائف القيادية حسب المبحوثين يظاهر تحولاً في تمثلات الاجتماعية للمرأة المتعلمة وحيث لم تعد أدوارها تختزل في المنزل فقط بل أصبحت فاعلاً اجتماعياً مساهماً وقادراً على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار والتوجيه.

وكما تظاهر نتائج الجدول ارتفاع في نسبة المبحوثين الذين يميلون إلى العمل غير تقليدي للمرأة وهذا يبين أن التعليم العالي وسع من طموحات المرأة والجامعة لا تمنح المعرفة بل رأس مال ثقافي يعزز من ثقة المرأة في نفسها ويخدمها في المنافسة في سوق العمل.

من جهة أخرى تراجع نسبة المبحوثين الذين اختاروا الأعمال التقليدية للمرأة يعكس تحولات يعرفها المجتمع بفعل التحضر والانفتاح الثقافي ساهم في إضعاف بعض التصورات التقليدية حول عمل المرأة.

مع ذلك تكشف النتائج أيضاً تحفظاً في تمثلات خاصة لدى فئة التي ترى أن الشهادة الجامعة تقلل من مكانة المرأة مما يدل على صراع قيمي بين القيم التقليدية والقيم الحديثة داخل المجتمع.

الجدول رقم (36): العلاقة بين دور التحضر في خفض القيود الاجتماعية والرأي في بعض مهن المرأة

التحضر وزيادة المستوى التعليمي / خروج المرأة واعتلاء مناصب		التحضر في خفض القيود الاجتماعية						المجموع	
		بشكل كبير		بشكل قليل		بشكل ضعيف			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الرأي في بعض مهن المرأة	بائعة محلات	26	34.2%	4	66.7%	2	25.0%	32	35.6%
	شرطية	16	21.1%	2	33.3%	2	25.0%	20	22.2%
	في الجيش	14	18.4%	0	0.0%	0	0.0%	14	15.6%
	عاملة في مطعم	20	26.3%	0	0.0%	4	50.0%	24	26.7%
المجموع		76	100%	6	100%	8	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (36) الذي يبين العلاقة بين دور التحضر في خفض القيود الاجتماعية والرأي في بعض المهن للمرأة، نجد أن الاتجاه العام للمبحوثين كان نحو اعتبار أن بائعة محلات كمهنة للمرأة بنسبة قدرها بـ 35.6% من المجموع الكلي وهي أعلى نسبة مسجلة في الجدول بحيث أن أعلاها للفئة التي ترى أن التحضر يساهم في حفظ القيود بشكل قليل تليها نسبة 34.2% لأولئك الذين اعتبروا أن التحضر ساهم في خفض القيود الاجتماعية بشكل كبير في حين أن نسبة 25.0% مثلت أفراد العينة الذين رأوا أن التحضر يساهم في خفض القيود الاجتماعية بشكل ضعيف.

أما فيما يخص الفئة التي اختارت عاملة في مطعم كمهنة للمرأة بنسبة 26.3% من المجموع الكلي منها 45% للفئة التي اعتبرت أن التحضر ساهم في حفظ القيود الاجتماعية بشكل ضعيف تليها نسبة 26.3% للمبحوثين الذين يرون أن التحضر يساهم بشكل كبير في خفض القيود الاجتماعية بينما انعدمت تماماً عن فئة التي رأت أن التحضر يساهم بشكل قليل بنسبة من المجموع الكلي 0.%

في حين سجلت نسبة 22.2% لأولئك الذين رأوا شرطية كمهنة للمرأة أعلاها نسبة 33.3% للفئة التي ترى أن التحضر ساهم بشكل قليل في خفض القيود الاجتماعية تليها نسبة 25% للذين اعتبروا أن التحضر ساهم بشكل ضعيف في خفض القيود الاجتماعية تقابل نسبة 21.1% للذين اعتبروا أن التحضر ساهم بشكل كبير في خفض القيود الاجتماعية.

بالنسبة للمبحوثين الذين اعتبروا الجيش كمهنة للمرأة بلغت نسبتهم 15.6% من المجموع الكلي تقابلها نسبة 18.4% للذين يرون أن التحضر ساهم بشكل كبير في خفض القيود تليها نسبة 0% منعدمة تماماً عند فئة التي ترى أن التحضر يساهم بشكل قليل في حفظ القيود وتقابلها أيضاً نسبة منعدمة لأولئك الذين اعتبروا وأن التحضر ساهم بشكل ضعيف في خفض القيود.

من خلال نتائج الجدول يظهر أن الاتجاه العام يسير إلى أن بعض المهن مثل المحلات والمطاعم أصبحت تعتبر أكثر قبولاً للمرأة راجع إلى تغير في تمثلات حول عملها، والقبول النسبي مرتبط بالقيود الاجتماعية التي ساهمت بشكل متوسط وكبير لهاته الفئة مما يعني أن هناك اعترافاً بالتحولات الاجتماعية مثل التعليم والتحضر قد أعاد تشكيل الحدود لعمل المرأة.

في المقابل تظهر الفئات التي ترى أن دور التحضر في خفض القيود الاجتماعية لمهن المرأة: ضعيف ومحدود، هذا يدل على أن بعض الدهنيات المحافظة في ما يخص مهنة المرأة ترجع إلى تطابق القيم التقليدية والحديثة داخل المجتمع وهذا يدل إلى أن التحضر لا يؤدي مباشرة إلى المساواة الكاملة بل إلى إعادة توزيع تدريجي للأدوار المجتمعية.

الجدول رقم (37): العلاقة بين الرأي حول دور التعليم العالي في التشجيع على الوظائف غير التقليدية والرأي في بعض مهن المرأة

التحضر وزيادة المستوى التعليمي / خروج المرأة واعتلاء مناصب		الرأي حول دور التعليم العالي في التشجيع على الوظائف						المجموع	
		بشكل كبير		بشكل متوسط		لا يشجع			
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الرأي في بعض مهن المرأة	بائعة محلات	16	32.0%	14	50.0%	2	16.7%	32	35.6%
	شرطية	10	20.0%	8	28.6%	2	16.7%	20	22.2%
	في الجيش	10	20.0%	2	7.1%	2	16.7%	14	15.6%
	عاملة في مطعم	16	32.0%	14	50.0%	2	16.7%	32	35.6%
المجموع		50	100%	28	100%	12	100%	90	100%

من خلال الجدول رقم (37) الذي يبين العلاقة بين دور التعليم العالي على تشجيع ذوي الوظائف غير التقليدية وبعض المهن للمرأة، نلاحظ أن الاتجاه العام للمبحوثين يتجه نحو اختيار بائعة المحلات وعاملة المطاعم بنسبة متساوية بلغت 35.6% لكل منهما من المجموع الكلي بالنسبة لبائعة المحلات أعلى نسبة فيها 50% للفئة التي اعتبرت أن التعليم العالي يشجع على الوظائف غير التقليدية بشكل متوسط يليه نسبة 32% للذين يرون أن التعليم يشجع على الوظائف غير التقليدية بشكل كبير في مقابل نسبة 16.7% لأولئك الذين اعتبروا أن التعليم العالي لا يشجع نحو الوظائف غير التقليدية.

بالنسبة لعاملة المطاعم كمهنة للمرأة بلغت أعلى نسبها 50% للفئة التي رأت أن التعليم العالي يشجع بشكل متوسط نحو الوظائف غير التقليدية تليها أولئك الذين اعتبروا أن التعليم يشجع بشكل كبير على اختيار الوظائف غير التقليدية في مقابل نسبة 16.7% للذين يرون أن التعليم العالي لا يشجع نحو الوظائف غير التقليدية.

في حين سجلت نسبة 22.2% من المجموع الكلي لمهنة شرطية للمرأة قابلتها نسبة 28.6% من فئة التي تراه أن التعليم العالي يشجع بشكل متوسط نحو الوظائف غير التقليدية تليها نسبة قدرها بـ 20% لأفراد العينة الذين رأوا أن التعليم العالي يشجع بشكل كبير على وظائف غير التقليدية بالمقابلة تخفيض النسبة عند الذين يرون أن التعليم لا يشجع على الوظائف غير التقليدية بنسبة 16.7%.

وأضعف نسبة سجلت بلغت 15.6% من المجموع الكلي لمهنة المرأة في الجيش تعادلها نسبة 20% للفئة التي رأت أن التعليم العالي يشجع بشكل كبير نحو الوظائف غير التقليدية تليها نسبة 16.7% لأولئك الذين اعتبروا إن التعليم لا يشجع نحو الاتجاه إلى وظائف غير تقليدية وآخر نسبة هي 7.1% للذين يرون أن التعليم يشجع بشكل متوسط نحو الوظائف غير التقليدية.

تبين معطيات الجدول أن التعليم العالي يلعب دوراً في توجيه المرأة إلى بعض المهن فالاتجاه العام للمبحوثين يسير إلى أن مهنة بائعة محلات وعاملة في مطعم ما تزال الأكثر قبولاً للمرأة وهذا يدل على الانتقال التدريجي نحو الوظائف غير التقليدية للمرأة مرتبط بتصورات إيجابية ونسق وسيط ناتج عن التعليم العالي ودوره في الانتقال إلى وظائف غير تقليدية.

في حين تظاهر نتائج المبحوثين أيضاً أن التعليم العالي يشجع بشكل كبير ومتوسط نحو الوظائف غير التقليدية خاصة لمهن الشرطة والجيش كونه مهن مرتبطة بالتنظيم والمهارات.

في المقابل يبقى دور التعليم من متوسط إلى ضعيف عند فئة من المبحوثين في ما يخص الوظائف غير التقليدية راجع هذا إلى بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تحد من التحول الكامل لدور المرأة المهني وتتعامل مع بعض المهن بحذر.

3. 3. نتائج الفرضية الثانية:

التذكير بالفرضية الثانية التحضر وزيادة المستوى التعليمي أدى إلى خروج المرأة من النمط التقليدي للعمل، واعتلاء مناصب عليا من وجهة نظرة المجتمع."

تظهر الإحصائيات في الجداول وبعد القراءات الإحصائية والسوسيولوجية، يمكننا القول إن المجال الحضري يمثل بيئة ديناميكية تدفع على كسر النمط التقليدي للأدوار وتحرر من الرقابة الاجتماعية الصارمة التي تفرضها البيئة الريفية، مما يجعل التمدن محركًا ماديًا ومكانيا لتوسيع خارطة المهنية للمرأة، والمجتمع الحضري في مرحلة استيعاب والتقبل المجتمعي الذي لم يعد يربط عمل المرأة بالحاجة المادية، بل كجزء من الممارسات الحياتية اليومية، والتحضر ليس انتقالًا جغرافيًا فقط بل انتقال قيمي يؤدي إلى خفض القيود الاجتماعية للمرأة ليمنحها مساحة أكثر للمنافسة في سوق العمل.

التعليم العالي والشهادة الجامعية هي أداة لتمكين المرأة ترفع من قيمتها الاجتماعية وتدفعها نحو العمل في مناصب قيادية لتبيين سقف طموحاتها تكسر به الصورة النمطية للعمال السكرتارية أو التعليم التقليدي، وتفتح الشهادة للمنافسة على مراكز اتخاذ القرار والاتجاه إلى وظائف غير تقليدية تقتحم بها مجالات كالسياسة والأمن.

تعيين المرأة في مناصب قيادية وفق المجتمع ينظر كاستحقاق حضاري وطني، وتتقلدها مناصب عليا وجه من وجوه الحداثة المؤسساتية، فهو راجع لجدارتها الشخصية مبنية على الاحترام العلمي

والمهني، ومن ناحية الثقة في قرارتها توجه القليل من الحذر الاجتماعي لكن قبول سردي ينظر منه التكريس.

المهن الأكثر قبولًا اجتماعيًا هي المهن الخدمية المباشرة مثل البيع والمصالح، لكونها قريبة من الأنشطة اليومية المألوفة.

التحضر وريادة التعليم ساهم في إعادة تشكيل المكانة المهنية للمرأة، بمعنى أن هناك تحولًا في تمثلات الاجتماعية اتجاه عمل المرأة ينظر إليه كمظهر من مظاهر التقدم الاجتماعي والثقافي، لتتراجع التصورات التقليدية نتيجة التعليم والانفتاح داخل الوسط الحضاري، وهناك انخفاض في القيود الاجتماعية اتجاه عمل المرأة، مما يتيح لها أيضًا التوجه نحو مهن غير تقليدية ومحتكرة سابقة، ويشجعها نحو المنافسة في مناصب عليا لاتخاذ القرار.

إذن يمكننا القول إن الفرضية القائلة إن "التحضر وريادة المستوى التعليمي أدى إلى الخروج المرأة من النمط التقليدي للعمل واعتلاء مناصب عليا" تحققت بصورة كبيرة جدًا.

4. استخلاص النتائج العامة للدراسة:

التذكير بالفرضية العامة:

التغير الاجتماعي أدى الى تغير التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة.

من خلال ما تم عرضه من نتائج متحصلة عليها من الدراسة الميدانية على عينة من أفراد منطقة عاصمة الجلفة، توصلنا إلى نتيجة عامة والتي حاولنا من خلالها معرفة أثر التغير الاجتماعي على تمثلات الاجتماعية لعمل المرأة، ووجدنا أن النموذج الأبوي التقليدي المتسلط يزداد في التأكل ولم تعد لديه السلطة المطلقة مثل السابق.

إضافة إلى أننا نستنتج أن حضور المرأة في آفاق مهنية جديدة أصبح واسعًا، كما أن المجتمع أصبح أكثر قبولًا لعمل المرأة خاصة المتواجدة في الفضاءات العمومية، يعني بداية رفع الحرج الاجتماعي تحت مسمى الحاجة الاقتصادية.

كما أن الوسط الحضري بيئة ديناميكية تحفز على كسر النمط التقليدي والانتقال إلى أنماط غير تقليدية لعمل المرأة، فالبيئة الحضارية محرك مادي يوسع الآفاق المهنية للمرأة، والمجتمع الحضري يعيش مرحلة استيعاب وتقبل مجتمعي لم يعد عمل المرأة يمثل احتياجًا ماديًا بل أصبح ممارسة يومية حياتية.

وزيادة المستوى التعليمي أصبحت أداة لتمكين المرأة ترفع قيمتها الاجتماعية وتدفعها نحو الأعمال غير التقليدية ويمنح لها الشهية للمنافسة على مراكز اتخاذ القرار والقيادة.

ونستنتج أيضًا أن تعيين النساء في مناصب عليا –وفق نظرة المجتمع– استحقاق راجع لتعليمها وجدارتها المبنية على الاحترام العلمي والمهني.

وفي الأخير يمكننا القول إن الفرضية العامة القائلة " **التغير الاجتماعي أدى الى تغير التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة في منطقة الجلفة** " تحققت.

خاتمة

خاتمة:

في ختام دراستنا التي جاءت تحت عنوان: "التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية لعمل المرأة: دراسة ميدانية على عينة من أفراد منطقة الجلفة"، التي قمنا بذكر وبناء بصدد زماري، حاولنا من خلالها التطرق والتعرف على أدبيات الموضوع. من خلال هذا يمكننا القول إن التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع لم تقتصر على تغيير البنية الاقتصادية أو أنماط العيش فحسب، بل امتدت لإعادة تشكيل تصورات الاجتماعية المرتبطة بعمل المرأة ومكانتها داخل المجتمع، فالعلاقات الاجتماعية لم تعد تحظى بنفس القدر من الهيمنة الأبوية التقليدية مثل السابق، حيث برزت مؤشرات تؤكد أن المظاهر السلطة الذكورية المطلقة في تراجع، في مقابلها تنامي واضح للأدوار المرأة واتساع مجالات حضورها الاجتماعي والمهني، كما بينت الدراسة على اندماج المرأة في مجالات عمل متنوعة وغير مألوفة سابقًا يعكس ديناميكية اجتماعية جديدة فرضتها التحولات الحضرية والاقتصادية والثقافية. فقد ساهم الوسط الحضري والتحضر في خلق فضاءات أكثر انفتاحًا أتاحت للمرأة فرص أوسع لإعادة تشكيل الخارطة المهنية لها، كما أن المجتمع أصبح أكثر تقبلًا لمهن لم تكن متاحة سابقًا للمرأة، ومن ناحية أخرى برز التعليم كأحد أبرز العوامل التي عززت مكانتها وساهم في توسيع آفاقها المهنية، إذ لم يعد مجرد وسيلة للتحصيل المعرفي، بل تحول إلى أداة تمكين اجتماعي واقتصادي مكنت المرأة من ولوج مواقع المسؤولية ومراكز القرار، كما أن النظرة التي تتقلد المرأة للمناصب العليا أصبحت ترتكز بصورة أكبر على معيار الكفاءة والاستحقاق المهني، بدل الأحكام التقليدية المبنية على النوع الاجتماعي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المجتمع يعيش مرحلة انتقالية تتسم بإعادة بناء الأدوار والارتباطات بين الجنسين، حيث أصبحت المرأة فاعلًا أساسيًا في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يعكس تحولًا تدريجيًا نحو أنماط اجتماعية أكثر مرونة وانفتاحًا تجاه عمل المرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية .وعلى ضوء ما طرحناه نقدم التوصيات التالية:

– ضرورة تكثيف الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بعمل المرأة والتحولات الاجتماعية المعاصرة.

– تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في مختلف مجالات العمل والتنمية.

– التوعية للتغيير بعض التمثلات الاجتماعية التقليدية التي تحد من عمل المرأة.

– الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة التي تعزز احترام عمل المرأة منذ المراحل الأولى للتربية.

في الختام، نأمل أن تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة أمام البحث العلمي، وأن تشكل منطلقًا للباحثين من أجل تناول قضايا ومواضيع أخرى انطلاقًا من النقاط التي تم التطرق إليها في هذا البحث.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إبراهيم عثمان، وقيس نوري .*التغير الاجتماعي* .القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.
2. إبراهيم ناصر .*علم اجتماع التربية* .بيروت: دار الجيل، 1996.
3. إحسان محمد الحسن .*مبادئ علم الاجتماع الحديث* .عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.
4. أحمد زايد، واعتماد علام .*التغير الاجتماعي* .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000.
5. أحمد محمد الطيب .*أصول التربية* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
6. جوزيف ديفيدو وآخرون .*من التعريب إلى التأصيل* .دار المعرفة.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان .*التغير الاجتماعي والمجتمع* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008.
8. دلال ملحس استيتية .*التغير الاجتماعي والثقافي* .عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.
9. سامية حسن الساعاتي .*اختيار الزواج والتغير الاجتماعي* .بيروت: دار النهضة العربية، 1971.
10. السيد أبو النيل محمد .*علم النفس الاجتماعي* .بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
11. السيد عبد العاطي السيد، ومحمد أحمد بيومي .*أسس علم الاجتماع* .مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
12. سليمان فياض .*الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية* .الرياض: دار المريخ للنشر، 1990.

13. عبد الرؤوف الضبع .*التغير الاجتماعي* .مصر: المكتبة المصرية، 2020.

14. عبد الغني عماد .*سوسيولوجيا الهوية: تجليات الوعي والتكيف وإعادة البناء* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

15. عبد الله زاهي الرشدان .*علم اجتماع التربية* .عمان: دار الشروق.

16. غريب عبد السميع غريب .*علم اجتماع المؤسسات – موضوعات ودراسات* .مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

17. فادية عمر الحولاني .*المجتمع والأنساق الاجتماعية المتغيرة* .مصر: المكتبة المصرية، 2004.

18. فضل الله عبد الله الربيعي .*التغير الاجتماعي* .بغداد: دار الكتب والوثائق، 2020.

19. لويس معلوف اليسوعي .*المنجد في اللغة* .ط19. بيروت: مكتبة كاثوليكية، 1956.

20. محمد عبد المولى الدقش .*التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق* .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987.

21. محمد عودة .*أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي* .بيروت: دار النهضة العربية.

22. نبيل بدران، وأحمد فاروق محفوظ .*أسس التربية* .ط1. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.

2. المقالات والمجلات العلمية

23. ابن محمد الرساني زيد. "إضراب العمال... السبب في عمل المرأة: مقال استراتيجية عمل المرأة ."*مجلة طريق السلام*، 2003.

24. أسماء خمخام. "تفكيك مركزية السلطة الذكورية في الرؤية النسوية الجزائرية ."*مجلة آفاق علمية*، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 17، العدد 01، 2025.

25. أم الخير بدوي. "التغير الاجتماعي ."*مجلة التغير الاجتماعي*، العدد 5.

26. أمينة دلال رابحية، ومصطفى جوفي. "عمل المرأة الجزائرية في الماضي والحاضر وأثره على التنمية الاقتصادية للبلاد ."*مجلة أنثروبولوجيا*، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2023.

27. بن العروبي عبد الله. "دوافع خروج المرأة إلى سوق العمل ."*مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، المجلد 8، العدد الأول، 2023.

28. بن ميسية فوزية، وصيف غنية. "التمثلات الاجتماعية: مقاربات المفهوم في العلوم الاجتماعية ."*مجلة المعيار*، المجلد 25، العدد 60، 2021.

29. بوراس منير. "المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية ."*مجلة النبراس للدراسات القانونية*، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

30. ربيعة تبار. "الاستمارة في البحث العلمي ."*مجلة المشاعل للعلوم التربوية والاجتماعية*، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، 2021.

31. رمضاني ماية. "عمل المرأة بين الحاجة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية ."*مجلة آفاق للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، الجزائر، المجلد 08، العدد 1، 2022.

32. صوفية منصور، وجورلة سعدي. "التوازن بين عمل المرأة وواجباتها الخاصة وأسرتها ." *مجلة الأسرة والمجتمع*، المجلد 11، العدد 3، 2024.

33. عبد الحميد بوديار، ولبنى الحرباوي. "التمثلات الاجتماعية وقيمتها في الحقل المعرفي ."*مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، المجلد 11، العدد 2، 2023.

34. عبد القادر بن مهية. "واقع التحضر في الجزائر ."*مجلة المجتمع والرياضة*، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 2023.

35. عزري صلاح الدين، وهشام رفقائه. "التمثلات الاجتماعية: تأصيل مفاهيمي ونظري ." *مجلة المعيار*، المجلد 30، العدد 2، 2026.

36. لطيفة طبال. "التغير الاجتماعي ونظرياته ."*مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*، المجلد 01، العدد 04.

37. محمد بلعيد، وتعويدي عبد الباسط. "مرتكزات التغير الاجتماعي ونظرياته المفسرة وعوائق تطبيقه على المجتمعات العربية ."*مجلة المجتمع والرياضة*، المجلد 05، العدد 02.

38. اليموعي مؤمن بكوش. "التغير الاجتماعي مدخل نظري ."*مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية*، المجلد 01، العدد 03، 2016.

4. الأطروحات والمذكرات والجامعيات

39. بن زهرة ناصر، وفضيلة عبدة. "التمثلات الاجتماعية للعمل بالتربية والتعليم فئة المقبلين على التخرج". مذكرة تخرج، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.

40. حباشي أنفال" .المعوقات السوسيو–مهنية لعمل المرأة في الفضاءات التجارية". مذكرة لنيل شهادة ماستر، علم اجتماع تخصص التنظيم والعمل، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2024 – 2025.

41. حواوسة جمال. "محاضرات في مقياس التغير الاجتماعي". مطبوعة جامعية غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014.

42. خراط لمياء، وعبد الله ذهبية. "تمثلات الجامعيين حول المرأة العاملة بقطاع الأمن الوطني". مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2015 – 2016.

43. سكومي فاطمة. "الإرهاب والتغير الاجتماعي". مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أسس وبحوث أنثروبولوجية في الجزائر المعاصرة، جامعة وهران، الجزائر.

44. شرطوط أم الخير. "التمثلات الاجتماعية للذات وأثرها على الأداء الوظيفي للمعلم". مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

45. شهيناز بن ملوكة. "التمثلات الاجتماعية للمعلومة السينمائية والمعرفة المدرسية لدى التلاميذ الذين تظهر لديهم أعراض الانفصام: دراسة إكلينيكية مقارنة بين الوسطين الحضري وشبه الحضري بولاية البليدة". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم النفس الأسري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015.

46. الشيخ شويخة، وفتيحة سنوسي. "التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية للمرأة العاملة". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019.

47. كريمة مرزوقي. "التمثلات الاجتماعية حول مهنة التدريس لدى معلمي الطور الابتدائي وتأثيرها على ممارستهم المهنية: المدارس الابتدائية بمدينة مسعدة نموذجاً". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، علوم التربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018 – 2019.

5. المواقع الإلكترونية والمجلات الرقمية

48. عايد حيدر صادق صاحب. "مراحل التغيير الاجتماعي. *الحوار المتمدن موبايل*، 2024.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية(Foreign References)

49. Abric, J.-C. (1987). *Coopération, compétition et représentations sociales*. Cousset, Fribourg: Delval.

50. Abric, J.-C. (2001). "L'approche structurale des représentations sociales: Développements récents". Psychologie et société, In

Moscovici, S. et Buschini, F., *Méthodes des sciences humaines*, Paris.

51. Guibbert et autres auteurs. *Le Grand Larousse de la langue française*. PUF, Paris, 1977.

52. Moliner, P. (1989). "Validation expérimentale de l'hypothèse du noyau central des représentations sociales". *Bulletin de Psychologie*, 41.

53. Nafis, I., Kistyanto, A., & Witjaksono, A. D. (2025). "The Influence of Training, Occupational Health and Safety".

الملاحق

جامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم اجتماع والديموغرافيا

استمارة استبيان

بصدد تحضير لنيل شهادة ماستر تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، نضع بين ايديكم هذا الاستبيان الذي يتكون من مجموعة من أسئلة من أجل الإجابة عنها وذلك لمساعدتنا لإتمام

دراسة حول موضوع

" التغير الاجتماعي وأثره على التمثلات الاجتماعية لعمل المراة "

ونحن نشكركم على التعامل ونعدكم بالسرية التامة وتلفت الانتباه حضرتكم ان المعلومات لا تخصنا لشخصكم بل للفائدة العلمية فقط

من إعداد الطالبة : **تحت إشراف الدكتورة :**

- روينة سيرين . - خيرة لكحل .

رقم | | | | **الاستمارة :**

السنة الدراسية :

2026/2025

ملاحظة : ضع علامة (X) أمام الاجابة التي تراها ملائمة .

بيانات العامة :

1- الجنس :

ذكر 1 ☐ أنثى 2 ☐

2 – المستوى التعليمي :

1 تعليم قرأني ☐ أمي 2 ☐ إبتدائي 3 ☐ متوسط 4 ☐
ثانوي 5

جامعي 6 ☐

3 - الحالة الاجتماعية :

متزوج 1 ☐ أعزب 2 ☐ أرمل 3 ☐ مطلق 4 ☐

4 – مع من تسكنون ؟

الأب والأم 1 ☐ مع أبنائكم فقط 2 ☐ الإخوة فقط 3 ☐

الإخوة وزوجاتهم وأبنائهم 4 ☐ مع الأقارب5 ☐ أخر 6 (أذكره .....)

5 – هل لديك إمراة تعمل في المنزل ؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐

6 – ما هي صلة القرابة بها ؟

ابنة 1 ☐ أم 2 ☐ زوجة 3 ☐ زوجة أخ 4 ☐ أخت ☐
5 أخر 6

(أذكره .....) .

المحور الأول :

7 – كيف تقيم سلطة الرجل داخل المجتمع ؟

قوية 1 ☐ متوسطة 2 ☐ ضعيفة 3 ☐

8 – من يتخذ القرار في المجتمع ؟

الرجل فقط 1 ☐ المرأة فقط 2 ☐ كلاهما 3 ☐

9 – من المسؤول أكثر عن إعالة الأسرة ؟

الرجل فقط 1 ☐ المرأة فقط 2 ☐ كلاهما 3 ☐

10 - برأيك، هل استقلال المرأة ماديا أدى إلى :

زيادة سلطة الرجل 1 ☐ تقليل سلطة الرجل 2 ☐ لا يؤثر 3 ☐

11 – حسب رأيك، ما العامل الأكثر مساهمة في تراجع سلطة الرجل ؟

العمل 1 ☐ التعليم 2 ☐ القوانين 3 ☐ وسائل التواصل الاجتماعي 4 ☐

12 – قديما هل كانت لديكم نساء تعمل ؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐

13 – هل الأن لديكم نساء تعمل ؟

نعم لدينا نساء تعمل 1 ☐ بعضهن فقط 2 ☐ لا يوجد 3 ☐

14 – كيف أصبح حضور المرأة في مجالات كانت حكر للرجال؟

واسع 1 ☐ متوسط 2 ☐ محدود 3 ☐

15 – ما هي مجالات عمل المرأة التي تراها مناسبة ؟

الأمن 1 ☐ الصحة والتعليم 2 ☐ الأعمال الحرة 3 ☐

16 – ما رأيك في المرأة التي تعمل في الجيش ؟

أمر مقبول 1 ☐ أمر عادي 2 ☐ حسب الحاجة 3 ☐

17 – ما رأيك في المرأة التي تعمل في المحالات ؟

أمر عادي 1 ☐ أمر مقبول 2 ☐ حسب الحاجة 3 ☐

18 - ما رأيك في شرطية المرور ؟

أمر عادي 1 ☐ أمر مقبول2 ☐ حسب الحاجة ☐

19 – ما تقييمك لانتشار عمل المرأة في مجالات جديدة ؟

مرتفع 1 ☐ متوسط 2 ☐ محدود 3 ☐

المحور الثاني :

20 – في اعتقادك، هل العيش في المدن ساهم في فرص عمل المرأة ؟

بشكل كبير 1 ☐ بشكل قليل 2 ☐ بشكل ضعيف 3 ☐

21 – في المدن، ينظر إلى عمل المرأة في مجالات جديدة ؟

أمر عادي 1 ☐ أمر طبيعي 2 ☐ حسب الحاجة 3 ☐

22 – هل ساهم التحضر في خفض القيود الاجتماعية لعمل المرأة ؟

بشكل كبير 1 ☐ بشكل قليل 2 ☐ بشكل ضعيف 3 ☐

23 – برايك، هل الشهادة الجامعية للمرأة تؤدي إلى :

تحسين مكانتها 1 ☐ تقليل مكانتها 2 ☐ لا تؤثر 3 ☐

24 – المرأة المتعلمة تميل إلى العمل في :

وظائف تقليدية 1 ☐ وظائف غير تقليدية 2 ☐ وظائف قيادية ☐

25 – حسب رأيك، هل التعليم العالي يشجع المرأة على اختيار ةظائف غير تقليدية ؟

بشكل كبير 1 ☐ بشكل متوسط 2 ☐ لا يشجع 3 ☐

26 – عمل المرأة في مجالات غير تقليدية (السياسة، الأمن ....) هو :

أمر عادي 1 ☐ دليل على تطور المجتمع 2 ☐ حسب الحاجة ☐

27 – تعيين المرأة في مناصب عليا ؟

أمر عادي 1 ☐ دليل على تطور المجتمع 2 ☐ حسب الحاجة 3 ☐

28 – وصول المرأة إلى مناصب عليا يعود إلى :

تعليمها وكفاءتها 1 دعم المجتمع 2 التشريعات القانونية الداعمة 3 المرأة

29 هل تثق في قرارات المرأة القيادية ؟

دائما 1 أحيانا 2 نادرا 3

30 – ما رأيك في هذه الوظائف والمهن للمرأة ؟

بائعة محلات شرطية في الجيش عاملة في مطعم 4